وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 مـــــاي 1945 قالـــــمة

كلـــــية الــعلوم الإنـــــسانية والاجتـــــماعية

قسم التـــــــاريخ

أزمة صائفة الجزائر 1962م

مذكـــرة مكـــملة لـــنيل شـــهادة المـــاستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- وهيبة بوكحيل
- نسرين بوجمعة

إشراف الأستاذ:

سليم سعيدي

لجنة المناقشة

الأســـــــــتاذ	الرتـــــــبة	الصـــــفة	الجامـــــــعة
سليم سعيدي	أستاذ محاضر "ب"	مـشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
عبد الكريم قرين	أستاذ مساعد "أ"	مـــناقشـــا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
عبد الناصر عمر	أستاذ التعليم العالي	رئيـــــــسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2018 – 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل الذي أنعم علينا نعمة العقل وأرشدنا إلى طريق العلم، والذي وفقنا بعونه تعالى لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير للأستاذ المشرف

"سعيدي سليم" وألف شكر إلى من وجهنا ولم يبخل علينا بنصائحه وأخص بالذكر الدكتورة "مدور خميسة" والدكتور "شرقي محمد" والدكتور "قرين عبد الكريم".

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ الذين ساهموا في تكويننا طيلة مشوارنا الدراسي: بورغدة رمضان، بوشارب سلوى، بن رمضان سعاد، غربي الحواس، قدادرة شايب، عمر عبد الناصر، دبابسية، قاسمي يوسف، صالح فركوس.

إلى عمال المكتبة وبالأخص عمي كمال.

إهداء

اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك الحمد لله على توفيقنا لإنجاز هذا العمل وما التوفيق من عنده سبحانه وتعالى إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة ... إلى شهدائنا الأبرار الذين طلبوا الموت لتهب لنا الحياة، إلى من سقوا بدمائهم الزكية لهذه الأرض الطيبة المباركة بكل سخاء وخلدوا ذكراهم بأروع صور التضحية والشجاعة والإيمان بالله عز وجلّ.

إلى العيون التي سهرت على تربيتي وعلمتني أن التواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة.

إلى من أسعى جاهدة لنيل رضاهما اللذان مهما قلت فيهما فلن أوفيهما حقهما. إلى أمي الغالية والتي هي أقرب إلى قلبي والتي تعبت لراحتي أمي العزيزة "البيضة بن تومي" وإلى مرشدي لسائر الأيام الذي انتظر نجاحي بشغف وتعبت يداه من أجلي ابي العزيز "بلقاسم" صاحب القلب الكبير والصبر الطويل.

أرجو من الله أن يحفظهما ويطيل في عمرهما.

إلى جميع أخواتي وأزواجهم وكل العائلة الكريمة وإلى كل من وقف إلى جانبي وشجعني

إلى صديقتي العزيزة "بوجمعة نسرين"

التي جعلتني دوما في منزلة أختها ووقفت إلى جانبي في كل الظروف.

وإلى صديقاتي اللواتي دائما بقربي وعشرة عمري "عمراني أمينة" "شادر منال" "سالم سارة" وإلى كل الطالبات وزميلاتي اللواتي سرنا معا في مشوارنا الدراسي أن يوفقهما الله جميعا.

وإلى كل عاشق أحب كل ربع من ربوع هذا الوطن الحبيب.

"بوكحيل وهيبة"

إهداء

إلى من رأيتهم يتألمان تعبا من أجل تعليمي، إلى من رأيت البسمة ترسم وجهيهما بكل نجاح حققته، إلى من لم يحرماني من دعائهما وأهدوني زهرة شبابهما.

إليك يا نبع الحنان يا أمي الغالية "عقيلة رملة".

وإليك يا من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، إليك يا محفزي على النجاح معلمي أن العلم تواضع والنجاح إرادة، إليك يا من تريدني الوصول إلى مراتب أعلى، إليك يا أبي الغالي "حميد"

إلى إخوتي وسندي في الحياة "حسام، عبير، ريان"

إلى اللواتي لم يتوقفن عن مساندتي في هذه الدراسة "بوكحيل وهيبة، مروة عقاقنية".

إلى أوفى الأحبة واخلص الأصدقاء: إيمان، هبة، أمينة، منال، سارة، حفيظة، إنصاف، شروق، خولة، نسيمة، حبيبة، سعيدة، بسمة.

إلى كل من صادفتني بهم الحياة الجامعية وتركوا بداخلي بسمة طيبة.

إلى من سأكمل معه بقية حياتي زوجي الغالي "حسام بلخامسة".

بوجمعة نسرين

قائمة المختصرات:

الرمز	الدلالة
ج	الجزء
ج. ع. 2	الحرب العالمية الثانية
م. و. ث. ج	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
تح	تحرير
تر	ترجمة
تق	تقديم
ح. إ. ح. د	حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.
د. س	دون سنة
د. ط	دون طبعة
د. م	دون مكان/دون مؤلف
ل. ت. ت	لجنة التنسيق والتنفيذ
مر	مراجعة
ن. ش. إ	نجم شمال إفريقيا

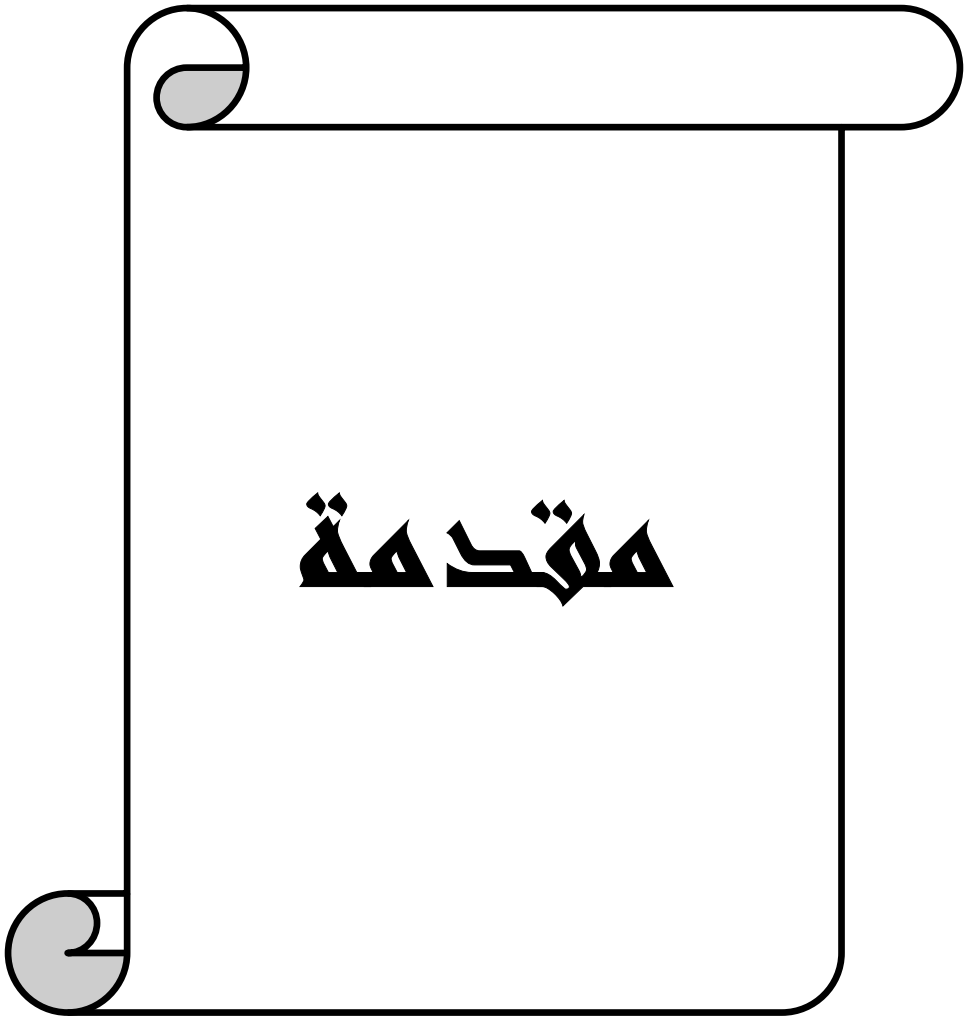
مقدمة

تعتبر الثورة الجزائرية من أعظم الثورات في العالم، باعتبارها حافلة بالبطولات والانتصارات، حيث أن تفجيرها لم يكن عملا منعزلا ولا وليد اللحظة التي تم فيها، لكنه جاء نتيجة معاناة شعب ذاق الأمرين وحصيلة تجربة نضالية طويلة ومعقدة بسبب حدة الصراع مع السلطات الاستعمارية، ورغم ما حقق خلال سبع سنوات من الكفاح المسلح، فقد عرفت هذه الفترة بدورها عدة صراعات كانت نتيجة رؤى مسؤولي الثورة المتناقضة في الكثير من الأحيان حول السلطة والتي نتج عنها صراع بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، وتشتت القوى الوطنية والبنى المكونة أثناء النضال، فحدثت تشققات وأبرمت تحالفات لا على أساس التفاوتات الإجتماعية والإقتصادية، بل انطلاقا من الميولات الشخصية ومن ضرورة السيطرة على السلطة وكان الكفاح ضد عدو مشترك هو عامل الوحدة الوحيد، مع ذلك لم يستطع هذا الكفاح أن يقضي على الخلافات بين الأطراف المتصارعة –الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة–، إلا أن هذه الصراعات بقيت خفية ولم تظهر إلى العلن إلا عندما توقف الكفاح، حيث أفضى الصراع إلى ما يعرف بأزمة صائفة 1962م، بالجزائر والتي وصفها عبد الحميد مهري أنها جاءت نتيجة تراكمات سابقة إمتدت طيلة سنوات الكفاح المسلح لتنفجر بعد نهايته، ومن هنا تطرقنا إلى موضوع أزمة صائفة 1962م.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع أزمة صائفة 1962م يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

- الرغبة في دراسة تاريخ الثورة خاصة ما يتعلق بالأزمات التي كانت تهددها وبالأخص هذه الأزمة التي برزت مع وقف إطلاق النار.
- التعرف على خلفيات الثورة خاصة أن معظم الكتابات التي تطرقنا إليها ركزت على الجانب الثوري أي كل ما يمس نجاحاتها وانتصاراتها.
- مواكبة أحداث العصر بما أننا نعيش في زمن احتدم فيه الصراع على السلطة التي لم تكن وليدة الثورة ولم تنتهي بانتهائها وقد حاولنا في هذه الدراسة إبراز الأحداث الدامية التي كانت من مخلفات هذا الصراع لاجتنابها في الوقت الحالي.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

إن فترة البحث التي أخذناها للدراسة كانت في صيف 1962م، عند وقف إطلاق النار والتي جرت وقائعها بالجزائر، وهي فترة تبدو قصيرة جدا لكنها غنية بالأحداث السياسية والوقائع العسكرية، وللوصول إلى هذه الأزمة كان من الضروري الرجوع إلى جذورها التي كانت مع بداية قرارات مؤتمر الصومام 1956م.

إشكالية البحث:

إن موضوع أزمة صائفة 1962م بالجزائر له جانب كبير من الأهمية فهو يطرح **إشكالية** مركزية هدفها معرفة تطور الصراع داخل قيادات السلطة وتفاقمها مع بزوغ فجر الإستقلال.

ولتوضيح الغموض عما تخفيه هذه الأزمة في طياتها من حقائق **نطرح التساؤلات** التالية:

- إلى ما ترجع جذور أزمة صيف 1962؟
- ما طبيعة الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة؟
- هل شارك المعتقلون التاريخيون في التسابق على السلطة؟
- ما سبب الخلاف الواقع في مؤتمر طرابلس، جوان 1962؟
- ما هي الوقائع التي فجرت الأزمة؟
- كيف كان موقف ولايات الداخل من هذه الأزمة؟
- كيف انتهت الأزمة؟ وكيف حسم أمرها؟ ومن تربع على عرش القيادة؟

منهج الدراسة:

اتبعنا في هذا الموضوع المنهج **التاريخي السردي** الملائم لطبيعة الأحداث وذلك بتتبع تسلسلها من حيث الزمان والمكان لأن موضوع هذا البحث هو جملة من أحداث الثورة التحريرية التي لا تتضح معالمها إلا باستكمال جميع عناصرها وذلك من خلال سرد بداية الأزمة وتطورها إلى غاية انفراجها.

وكذا اعتمدنا على **المنهج التحليلي** الذي سلكناه قصد الوصول إلى معرفة أسباب الأزمة وتوضيح حقيقتها وما خلفته من آثار.

خطة البحث:

حاولنا في هذا البحث الإجابة على الإشكالية بوضع خطة راعينا فيها التسلسل الزمني للأحداث، وقد كانت هذه الخطة مقسمة إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول لنخلص في الأخير إلى خاتمة إضافة إلى ملاحق تتصل بالموضوع وفهرس الموضوعات.

ففي **المدخل** حاولنا إبراز جذور الأزمة المتمثلة في مؤتمر الصومام 1956م، ومؤتمر القاهرة 1957م.

أما **الفصل الأول** الذي جاء بعنوان الأطراف المتصارعة في الأزمة بحثنا فيه عن تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى، الثانية والثالثة، وكذا هيئة الأركان العامة مركزين على الصراع الذي وقع بين الطرفين مبينين الأسباب الأولى للخلاف والأحداث التي ساهمت في تفاقمه.

وعالجنا في **الفصل الثاني** بداية أزمة 1962م، حيث تحدثنا في العنصر الأول عن وقف إطلاق النار والإستراتيجية التي انتهجتها الأطراف المتصارعة لاستمالة المساجين التاريخين وإقامة تحالفات معهم، أما العنصر الثاني فخصصناه لمؤتمر طرابلس والتي جرت أحداثه ما بين 27 ماي و06 جوان 1962م مبرزين الصراع الواقع منتقلين لدراسة الاجتماع الذي وقع بين قادة ولايات الداخل في زمورة.

وفي **الفصل الثالث** تطرقنا لانفجار أزمة صيف 1962م وتفاقم الصراع على الشرعية ،مبرزين كيف حسم الموقف ونهاية الأزمة وذلك من خلال عرضنا للقرار الذي اتخذته الحكومة المؤقتة لعزل هيئة الأركان العامة والذي كان بمثابة النقطة التي أزمت الوضع وزادت الصراع حدة، كما بينا في هذا الفصل الحرب الدامية بعد تشكل مجموعة تلمسان وتيزي وزو التي أقحمت فيها الولايات وذلك ردا على إعلان تشكيل المكتب السياسي وفي

الأخير تحدثنا عن زحف جماعة بن بلة وهيئة الأركان للعاصمة بعد أن حسم الصراع لصالحهم، وتم بعد ذلك تأسيس جمهورية جزائرية برئاسة أحمد بن بلة.

خاتمة والتي اشتملت على النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة.

أهم المصادر والمراجع:

للملمت شمل الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

مذكرات بعض القادة السياسيين والعسكريين:

- مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة.

تكمن أهمية هذه المذكرات في أنه خصص فصلا كاملا عن أزمة صيف1962م، والذي أفادنا في دراسة بداية الأزمة وانفجارها.

- مذكرات الطاهر الزبيري، آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929- 1962م.

لها قيمتها التاريخية والمعلوماتية لأنها صادرة عن أحد قادة الثورة التحريرية، حيث كان الطاهر الزبيري ممن عايشوا أحداث الأزمة، وممن انحازوا إلى جانب هيئة الأركان، وقد تطرق في مذكراته إلى أحداث الأزمة بالتفصيل، ما ساعدنا في معرفة حيثيات الأزمة.

المصادر:

- علي هارون، خيبة الانطلاقة وفتنة صيف 1962م.

يعد هذا الكتاب مصدرا مهما حيث حاول من خلاله رفع الستار عن مرحلة مهمة، وهي نهاية حرب التحرير وأزمة صيف 1962م من صراعات وخلافات خاصة التصادم خلال الإجتماع الذي بقي معلقا "إجتماع طرابلس".

- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1962/1954م.

أفادنا هذا الكتاب كثيرا في معرفة التطورات التي أدت إلى بروز أزمة صيف 1962م وقد اعتمدنا عليه في الفصل الأول، الثاني والثالث.

المراجع:

- رابح لونيسي، الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين.

جميع محطات هذا الكتاب خدمتنا، من جذور الأزمة إلى الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، إلى انفجارها.

- إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة.

ساعدنا هذا المؤلف في معرفة طبيعة الأزمة جذورها، خلفياتها، انفجارها وتطورها.

الصعوبات:

فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتنا فلا شك أن أي موضوع من موضوعات البحث سيكون مصحوبا بجملة من الصعوبات المختلفة خاصة تشعب الموضوع، فلم يكن من السهل أن نحلل أصول الأزمة خاصة وأن جذورها امتدت من 1956م.

مدخل

جذور أزمة صائفة 1962م

1. مؤتمر الصومام 1956م.
2. مؤتمر القاهرة 1957م.

إن المتفق عليه لدى جل الباحثين والدارسين، أن الأسباب الجوهرية المؤدية إلى حدوث الأزمات السياسية، تعود إلى اختلافات في الأفكار والمبادئ، إلا أن الملاحظ في أزمة صيف 1962 لم تكن أسبابها الجوهرية من هذا النوع[1].

وقد أكد بن يوسف بن خدّة[2]، هذه المعلومة عندما قال بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إعتبار أزمة صيف 1962، أزمة إختلاف إيديولوجي أو عقائدي، فمجموعة تلمسان لم تكن أكثر ثورية ولا اشتراكية ولا تجديدية من مجموعة الجزائر، فبرنامج طرابلس الذي أقر النظام الإشتراكي، صادق عليه الجميع في المجلس الوطني دون استثناء، ولكن مقابل هذا فإن بن خدة يعتبرها أزمة أخلاقية، بسبب روح اللامسؤولية والمغامرة الفردية التي طغت على نزعة المصلحة العامة[3].

أما عبد الحميد مهري[4]، يؤكد أن أزمة 1962م كانت نتاج إختلاف الآراء والأفكار والإجتهادات[5]، ويظهر لنا أن هناك تناقض فيما أكده مهري وبن خدة حول أسباب الأزمة

---

(1) لونيسي إبراهيم، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962 ـ 1965)**، (د ط)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص،ص 16، 17.

(2) ولد بالبرواقية 1920م، وانتسب إلى حزب الشعب الجزائري أثناء ح.ع.2 ثم أصبح عضو في اللجنة المركزية لـ (ح.ا.ح.د)، إلتحق بالثورة في 13 ماي 1955، عين عضوا في الحكومة المؤقتة الأولى بمنصب وزير الشؤون الاجتماعية، وعين رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961. أنظر: مالك رضا، **الجزائر في إيفيان: تاريخ المفاوضات السرية (1956 ـ 1962)**، تر: فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003، ص366.

(3) Ben khadda Benyoucef, **l'Algérie a l'Independence: la crise de 1962**, Dahlab, Alger, 2000, p55.

(4) ولد في 1926م، بدأ حياته النظالية بالإنضمام إلى حزب الشعب الجزائري 1944، ناضل في صفوف (ح.إ.ح.د) وهو طالب في جامع الزيتونة، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة منذ تأسيسه 1956م، كان محنكا سياسيا، بعد الإستقلال سخر جهوده لخدمة قطاع التربية والدبلوماسية الجزائرية، توفي في 30 ـ 1 ـ 2012. أنظر: بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، طبعة منقحة مزيدة، دار مداد بونيفار سيتي برانس، الجزائر، 2015، ص، ص610، 611.

(5) مقلاتي عبد الله، **عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية**، (د ط)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص، ص140، 141.

فمهري أرجعها إلى اختلاف الأفكار، وبن خدة رأى أن اختلاف الآراء لا علاقة له بأزمة 1962، وحسب رأينا وما اطلعنا عليه[1]، رجحنا فكرة بن خدة بأن الإختلاف الفكري قد يكون حول قرارات تناقضوا عليها، أو مثلا قد يكون على كيفية بناء الدولة المستقلة.

لكن في حب السلطة والزعامة لا يكون هناك اختلاف فكري بل هو مصلحة شخصية تصارعوا عليها تصارعا على القيادة، لهذا استبعدنا فكرة مهري، لأن هذه الأزمة كانت من هذا النوع، صراع أشخاص على السلطة والقيادة.

1. مؤتمر الصومام:

ترجع جذور أزمة صائفة 1962 إلى مؤتمر الصومام[2]، الذي لسنا مطالبين بالتأريخ فيه ورصد الحوادث، فهناك الكثير من الكتابات حول مؤتمر الصومام بجميع معطياته إلا أنه ما يهمنا فقط هو الوقوف عند نقطة واحدة وهي ما حقيقة الخلاف بشأن المؤتمر؟ [3] .

لم يعطي قادة الداخل الوقت بالتحديد للوفد الخارجي حتى يتمكنوا من الحضور للمؤتمر، وهكذا وقعت أولى بوادر الخلاف والتوتر بين المتواجدين على أرض الجزائر وبين الشخصيات المقيمة في الخارج[4]، حيث تجمع الكتابات بالقول أن الوفد الخارجي وصل إلى الحدود الليبية الجزائرية وظل ينتظر طويلا ولم يأتي أحد لنقله إلى الداخل وهذا ما يؤكده

---

(1) Ben khadda Benyoucef, op.cit, p85.

- لونيسي إبراهيم، المرجع السابق، ص17.

(2) يعرف بمؤتمر الصومام نسبة للوادي الذي عقد فيه في إيفري أوزلاقن في الضفة اليسرى للصومام بين آقبو وسيدي عيش، مكان يعلوا على الوادي، ومنه يمكن رؤية قدوم العدو، وعقد هذا المؤتمر في 20 أوت 1956م. انظر: شاوشي حباسي، **مؤتمر الصومام آراء ومواقف، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، علمية نصف سنوية، عدد4، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003، 2004، ص15.

- غربي الغالي، **فرنسا والثورة الجزائرية (1954 ـ 1958م): دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص334.

- (د.م)، **من يوميات الثورة الجزائرية من (1954 ـ 1962م)**، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1999،ص54.

(3) زبيحة زيدان المحامي، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص99.

(4) أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 ـ 1962م)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص159.

أحمد بن بلة بقوله [1]: «... **فبقينا ننتظر في روما لمدة ثمانية أيام ثم انتقلنا إلى طرابلس الليبية وانتظرنا لمدة خمسة عشر يوما...**»[2].

كما سمح مؤتمر الصومام بوصول شخصيات إلى هرم القيادة، منهم من لم يكن يؤمن بالعمل المسلح تماما، وبذلك شكل المؤتمر ما يسمى بعملية فرملة الثورة وكبح جماحها إذ عاد بها فجأة إلى مرحلة ما قبل الثورة 1954م، ببروز قيادات سياسية داخل تشكيلة الجبهة، بل استحواذها على القيادة، حيث خرج بقيادة عليا هي لجنة التنسيق والتنفيذ للثورة،[3] تعود فيها الغلبة للسياسيين بعضهم لم يكن حاضرا في المؤتمر من المركزيين، مثل سعد دحلب[4]، وبن يوسف بن خدة[5].

(1) ولد عام 1916 بوهران، من أسرة فلاحية، برزت زعامته للمرة الأولى عام 1949م في إطار المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950 وحكم عليه بالسجن المؤبد، لكنه فر منه سنة 1952 والتحق بالقاهرة، منذ نوفمبر أصبح بن بلة أحد زعماء الثورة البارزين، اعتقل بعد اختطاف الطائرة المغربية سنة 1956، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة (1956 ـ 1962 م)، ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة سنة 1960، بعد وقف إطلاق النار تحالف مع هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة، فأصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية سنة 1962، وبعد ثلاث سنوات من الحكم أطيح به إثر انقلاب عسكري قاده هواري بومدين. أنظر: العسلي بسام، **نهج الثورة الجزائرية: الصراع السياسي**، طبعة خاصة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص، ص192، 193.

(2) زيبحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص116.

(3) هي هيئة أركان الحرب العامة، وتتمتع تحت إشراف المجلس الوطني للثورة بامتيازات واسعة، من حيث توجية وإدارة جميع أجهزت الثورة العسكرية وتتكون من عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، سعد دحلب وبن يوسف بن خدة. أنظر: أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص165.

(4) ولد في 1919، بدوار الرشايقة قرب قصر الشلالة، مناضل في (ن.ش.إ)، ثم انخرط في حزب الشعب خلال ح.ع.2، وقف ضد المصاليين خلال انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية في جويلية، أوت 1954، انضم أوائل 1955 بمعينة بن خدة إلى جبهة التحرير الوطني، عين في مؤتمر الصومام 1956 عضوا في (ل.ت.ت) و(م.و.ث.ج)، تولى إدارة ديوان محمد يزيد، وزير الإعلام في أول حكومة مؤقتة، ثم أمين عام وزارة الشؤون الخارجية التي أوكلت الى كريم بلقاسم في الحكومة المؤقتة الثانية،عين وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة، بعد الاستقلال عين سفيرا بالمغرب توفي 2001م. أنظر: شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية (1954 ـ 1962م)**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص، ص164، 165.

(5) بلخروبي عبد المجيد، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**، تر: العربي بونيون، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص68.

وقد ذكر سعد دحلب في هذا المجال قائلا: «**بن خدة وأنا لم نحضر المؤتمر وأظن أنه قد تم تعييننا في (ل.ت.ت) باقتراح من عبان رمضان، فقد كان هو الذي يعرفنا أحسن معرفة...**»[1]، كما وجدت عناصر من جمعية العلماء والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الهيئات المسيرة[2].

وفتحت قرارات مؤتمر الصومام الباب على مصراعيه لأزمات وصراعات داخل الثورة، حينما صادق المؤتمرون على قرارين هامين هما: أولوية السياسي على العسكري، ولقد لاقى معارضة شديدة من طرف عدد من القادة المشاركين في المؤتمر لإعتقادهم بأن عبان رمضان[3] وأعضاء لجنة الصياغة الذين كانوا معه هم من السياسيين، إنما يريدون إحتواء الثورة والسيطرة عليها[4].

خاصة وأن المبدأ المذكور جاء مقرون بقرار آخر، وهو أولوية الداخل عل الخارج، وإن المسؤولين عن القرارات غير العسكرية هم قادة العاصمة التي استقلت عن الولاية الرابعة[5].

---

(1) دحلب سعد، **المهمة المنجزة**، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص38.

(2) جيار الهاشمي، **مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره**، تر: حضرية يوسفي، (د ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2013، ص136.

(3) ولد بالأربعاء نايث رائن، التابعة لولاية تيزي وزو يوم 20 جوان 1920، نال شهادة الباكالوريا سنة 1941، ونظرا لعدة ظروف لم يلتحق بالجامعة، جندته السلطات الفرنسية برتبة ضابط صف أثناء ح.ع.2، في هذه الأثناء انضم إلى حزب الشعب في مرحلته السرية، ليصبح فيما بعد عضوا في المنظمة الخاصة (1947 ـ 1950م)، وبعد اكتشافها ألقي عليه القبض وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، بعد خروجه من السجن التحق بالمنطقة الرابعة (الجزائر) ليجد نفسه الرقم واحد فيها بعد اعتقال رابح بيطاط.

كان من أبرز الأسماء التي حضرت للمؤتمر الأول بوادي الصومام، ليكون ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد أدى اختلاف بعض القادة معه إلى اغتياله من طرف الباءات الثلاث. أنظر: بديدة لزهر، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**، (د ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، (د س)، ص، ص265، 266.

(4) الزبير محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 ـ 1962)**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999، ص55.

(5) الزبير محمد العربي،المرجع السابق، ص55.

كما أكد نفس الشيء علي كافي[1]، بقوله: «...**إن الهدف الأول والأخير لتفضيل أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج القضاء على الثوريين الحقيقيين وفي طليعتهم جيش التحرير الوطني صانع أول نوفمبر، وتكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدلين، مع العلم أن عبان رمضان، هو الذي اقترح فرحات عباس[2] المرفوض نضاليا وثوريا والشيخ عباس بن الشيخ حسين[3] عضوين أساسيين في المجلس الوطني للثورة[4]**...»[5].

وتتكشف هنا طموحات عبان رمضان في زعامة الثورة خاصة عندما أقر مبدأ أولوية الداخل على الخارج، وكان هدفه الحقيقي من ذلك هو إبعاد الوفد الخارجي بزعامة بن بلة عن قيادة الثورة، ونقل السلطة إلى (ل. ت. ت) التي يقودها عبان رمضان في الداخل،

(1) ولد في 1928 بالحروش ولاية سكيكدة، انخرط في صفوف حزب الشعب، عين على رأس الولاية الثانية بعد بن طوبال من سنة 1957 إلى 1959 أنظر: بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، ج2، المرجع السابق، ص684.

(2) ولد سنة 1899 بالطاهير (جيجل) من عائلة برجوازية، درس الصيدلة بجامعة الجزائر كان من دعاة الإدماج مع فرنسا، أثناء ح.ع.2، غير نظرته إتجاه الاستعمار، ورفع بيانا لقوات الحلفاء ندد فيه بضرورة القضاء على الاستعمار، ومنح الشعوب حرية تقرير مصيرها. في 1946م أسس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إنظم إلى الثورة سنة 1956، فشغل منصب عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957، عين أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958، وبقي في هذا المنصب إلى غاية 1961م ليلحق بعد الاستقلال برئاسة المجلس التأسيسي، انظر: بديدة لزهر، المرجع السابق، ص277.

(3) من مواليد قرية سيدي خليفة قرب ميلة (1912م)، كان أحد قادة جمعية العلماء المسلمين، إلتحق مبكرا بصفوف الثورة 1956، ومثل الحكومة المؤقتة في المملكة العربية السعودية، بعد الاستقلال عين سفيرا للجزائر في المملكة السعودية، رجع إلى الجزائر في 1964، ليعين مستشارا لدى رئاسة الجمهورية، توفي إثر سكتة قلبية بباريس يوم 3ماي 1989، دفن بمقبرة العالية، أنظر: بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ،ج1، طبعة مزيدة ومنقحة، دار مداد يونيفار سيتي برانس، الجزائر، 2014، ص، ص420، 421.

(4) يعتبر الهيئة العليا للثورة، وهو صاحب الاختصاص للتقرير في مستقبل الجزائر، وكان يتكون من 34 عضو، 17 أعضاء أساسيين ويساعدهم 17 من الأعضاء الباقين، كان المجلس بمثابة برلمان الشعب الجزائري أثناء الثورة.أنظر: مرتاض عبد الملك، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية من (1954 ـ 1962م)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص147.

(5) كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 ـ 1962م)**، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د س)، ص 102.

ولكي يجسد عبان سلطته على الثورة أرسل لمين دباغين[1] إلى القاهرة وكلفه بمهمة قيادة الوفد الخارجي هناك وإبعاد بن بلة الذي صورته وسائل الإعلام المصرية والعالمية أنه زعيم الثورة[2].

وقد اعترض وفد المنطقة الثانية على إدخال السياسيين بكثافة إلى جبهة التحرير الوطني، كما شعرو بأن جماعة العاصمة كانت قد شكلت قيادة مسبقا، ولم يبقى أمام وفد المنطقة سوى تزكيتها، حيث صرح بن طوبال[3] في هذا الشأن بقوله: «**يبدو أن سياسي العاصمة الخمسة كونوا قيادة مسبقا، وجاؤا بنا إلى هنا لكي نصادق عليها**»[4].

ويذكر السيد عمار بن عودة[5] أنه سرعان ما أعطيت التفسيرات التي مفادها أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري، هو التركيز عل التفاوض مع العدو لضبط شروط وقف إطلاق النار، وفيما يخص أولوية الداخل على الخارج، فإن المؤتمر قد أقرها لأسباب

(1) مناضل سياسي جزائري، ولد بمدينة شرشال سنة 1917، انتخب في الجمعية الجزائرية عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية واستقال من الحرب سنة 1951 بسبب خلافه مع مصالي الحاج، عينه مؤتمرو وادي الصومام سنة 1956م عضوا بالمجلس الوطني للثورة، ثم عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى (1958، 1960م) توفي يوم 22 ـ 1 ـ 2003. انظر: بديدة لزهر، المرجع السابق، ص286.

(2) لونيسي رابح، **الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، (د ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د س)، ص16.

(3) مدعوا بعبد الله من مواليد ميلة، مناضل في حزب الشعب، مسؤول في المنظمة السرية العسكرية، قائد الشمال القسنطيني بعد استشهاد زيغود يوسف، أنتخب عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957م، عين وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية والثالثة، انسحب من الحياة السياسية بعد الاستقلال. أنظر: زغدود علي، **صفحات من ثورة التحرير الجزائرية**، متيجة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص239.

(4) بوعريوة عبد المالك، **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية (1954 ـ 1962م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف شاوش حباسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص74.

(5) من أسرة عريقة في ولاية عنابة، التحق بالجبال منذ ما يسمى بمؤامرة سنة 1950، تقلد مسؤوليات كثيرة أثناء الثورة آخرها المشاركة باسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات ايفيان، عين بعد استرجاع الاستقلال سفيرا بطرابلس. انظر: الزبيري محمد العربي، المرجع السابق، ص 110.

منها أن مندوبية جبهة التحرير الوطني غير قادرة على أن تكون قيادة موحدة بفعل الانقسام السائد بين أفرادها الذين مازال كل منهم يبحث على الزعامة لنفسه[1].

كذلك أن قادة الداخل أدرى من قادة الخارج بما هو ضروري للمعركة، وأدرى بتقدير الأوضاع القتالية، واتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة تحركات العدو[2].

كما أن رابح لونيسي ذكر في كتابه الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين بأن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وضع لأنه كانت هناك اتصالات جد متقدمة مع السلطة الفرنسية، ولهذا لا بد من إعطاء الفرصة للسياسيين لقيادة المفاوضات السياسية لأنهم الأقدر عليها[3].

وهذا ما ذهب إليه خالفة معمري في كتابه عبان رمضان حينما ذكر أن الأجهزة التي تسمى بالسياسية تتمتع بالأولوية على حساب الأجهزة العسكرية في حالة الفصل في قضية مهمة[4].

وهذه التفسيرات تم اللجوء إليها فقط للتهدئة ولتقديم التبريرات اللازمة لكبح النفوس وعدم الانقياد لما لا يحمد عقباه[5].

وقد تكرست الخلافات بين الداخل والخارج، وازداد التسابق على السلطة، وتبلورت الأطماع، وعادة الانقسامات ومخلفات ما قبل الثورة[6].

ونظرا للانتقادات التي وجهت لقرارات مؤتمر الصومام، ذهب بعض المسؤولين إلى حمد الصدف التي مكنت من اعتقال الوفد الخارجي[7] في23 ـ 10 ـ 1956م والتي وفرت

(1) الزبيري محمد العربي، المرجع السابق، ص56.

(2) أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص163.

(3) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص17.

(4) خالفة معمري، **عبان رمضان**، تر: زينب زخروف، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص113.

(5) الزبيري محمد العربي، المرجع السابق، ص56

(6) كافي علي، المصدر السابق، ص104.

(7) بن بلة ـ محمد خيضر ـ حسن آيت أحمد ـ محمد بوضياف ـ مصطفى الأشرف .

هكذا على (ج.ت.و) أزمة حادة بين الداخل والخارج[1]، وقد عبر العقيد بن عودة على اختطاف الطائرة بأن فرنسا قد قدمت خدمة جليلة للثورة بإلقائها القبض على هؤلاء الزعماء[2].

2. مؤتمر القاهرة 1957:

بعد فشل معركة الجزائر[3]، واغتيال العربي بن مهيدي[4]، أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ تسير الثورة من الخارج[5]، وقد دعى كريم بلقاسم[6] المدعم بقوة من طرف عبد الحفيظ بوصوف إلى اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وذلك لتعيين خليفة لبن مهيدي ومراجعة أوضاع الجزائر[7].

فانعقد مؤتمر (م. و. ث. ج) في القاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957م، شارك فيه اثني عشر عسكريا وعشرة سياسيين تم فيه إلغاء ما أقره مؤتمر الصومام، من أولوية

---

(1) دحلب سعد، المصدر السابق، ص30.

(2) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص18.

(3)عملية فدائية جريئة، عاشتها الجزائر العاصمة نهاية سنة 1956م، إلى غاية سبتمبر 1957، وقد تم إقتراح هذه المعركة من قبل المناضل العربي بن مهيدي، وقاموا فيها بعمليات فدائية، وبالأخص حين إلتحق بن مهيدي بها، وذلك وفق ما جاء في قرارات مؤتمر الصومام، وهو المكلف بالفداء في المدن. أنظر: سعدي ياسف، **ذكريات معركة الجزائر**، تر: إبراهيم حلقي، الدار القومية، مصر، (د س)، ص27.

(4) ولد سنة 1923 بعين مليلة ناحية أم البواقي، من عائلة متوسطة، مارس السياسة في حزب الشعب إلى أن أصبح من كوادر تنظيمه المسلح، اعتقل بعد ماي 1945، كان عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل ومن بين القادة الستة الذين خططوا للفاتح من نوفمبر، عين قائد لمنطقة وهران وبعد مؤتمر الصومام أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، استشهد سنة 1957 بعد أن سلطت عليه مختلف أنواع التعذيب الوحشي. أنظر: بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، ج1، المرجع السابق، ص، ص193، 194.

(5) زيبحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص120.

(6) ولد سنة 1922 بدوار آيت يحي قرب ذراع الميزان، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، من قدماء المنظمة الخاصة، يعتبر من الستة التاريخيين الذي خططوا للفاتح من نوفمبر، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، عين نائب رئيس في الحكومة المؤقتة، ثم وزير للقوات العسكرية، بعد الاستقلال انضم إلى معارضة نظام بن بلة، اغتيل 1970 بألمانيا.أنظر: العسلي بسام، المرجع السابق، ص192.

(7) دحلب سعد، المصدر السابق، ص67.

السياسي على العسكري، والداخل على الخارج، وقد اعتبره يحي بوعزيز المؤتمر الثاني للثورة الجزائرية[1].

فآل الأمر هذه المرة في هذا المؤتمر إلى العسكريين، فلجنة التنسيق والتنفيذ أصبحت تتكون غالبيتها من العسكريين، بوصوف عبد الحفيظ، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أو عمران[2] ومحمود الشريف ويضاف لها المعتقلين[3].

والأعضاء المدنيون هم عبد الحميد مهري، فرحات عباس لمين دباغين وعبان رمضان وتم عزل كل من بن خدة وسعد دحلب بهدف عزل عبان رمضان داخل (ل.ت.ت) لأنه أراد زعامة الثورة، وهو ليس من الناخبين الذين أشعلوا فتيلها وبهذا الشكل انتقل صنع القرار إلى العقداء العسكريين في (ل.ت.ت)، أما السياسيون انحصر دورهم في تزكية الاجتماعات فقط[4].

وقد كان كل واحد يرى نفسه أحق بالزعامة من الآخر وهكذا كان كل واحد يستغل الفرص ويسعى جاهدا لاستقطاب الثورة خاصة الباءات الثلاث[5]، إضافة إلى عبان رمضان[6].

---

(1) بلحسين مبروك، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر ـ القاهرة،1954-1962)**: مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص69.

(2) من مواليد 1919 ببلاد القبائل، ناضل في صفوف حزب الشعب، خلال أزمة حركة الانتصار انحاز أوعمران إلى جناح مصالي الحاج، عندما اندلعت الثورة أصبح نائبا لكريم بلقاسم في قيادة منطقة القبائل ثم قائد للولاية 4، في مؤتمر طرابلس 1962 انفصل أوعمران عن كريم بلقاسم وأيد بن بلة، وبعدها انفصل عن الساحة السياسية ليصبح رجل أعمال. أنظر: بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، ج2، المرجع السابق، ص492.

(3) بلحسين مبروك، المرجع السابق، ص69.

(4) نفسه.

(5) بن طوبال، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف.

(6) خيضر إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830 ـ 1962م)**، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص410.

ولما كانت القيادة بيد عبان رمضان الذي كان يعض عليها قرروا التخلص منه فاغتالوه في 27 ـ 12 ـ 1957م بضواحي مدينة تطوان، باتفاق الثلاثي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال واغتالوه[1].

وبهذا يعد عبان رمضان أوّل ضحية للصراع الذي شهدته الثورة الجزائرية بين قادتها ذلك الخلاف الذي استمر طيلة عمر الثورة.

(1) خيضر إدريس، المرجع السابق، ص410.

الفصل الأوّل

الأطراف المتصارعة في الأزمة:

أولا: تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية.

ثانيا: تشكيل هيئة الأركان العامة.

ثالثا: بداية التصادم بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة.

رابعا: مرحلة حكم بن يوسف بن خدة.

أولا: تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية:

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954م إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962م، أحداث وتطورات هامة على المستوى الداخلي والخارجي، كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها ويعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 أحد أبرز هذه الأحداث الهامة.

1. الحكومة المؤقتة الأولى:

أ. الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

إن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة فكرة قديمة قد راودت قادة الثورة منذ اندلاعها، ووردت في المراسلة التي وقعت بين عبان رمضان ومحمد خيضر[1] منذ أواخر سنة 1955[2]، لتتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمسة يوم 23 أكتوبر 1956[3]، بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها[4].

حيث ذكر يوسف بن خدة كان يجب أن ترد الجبهة في (ل.ت.ت) على المناورات والاستفزازات الفرنسية برد حاسم وموقف صارم وكان يتحدث هنا عن حكومة[5].

وفي عام 1957 طرحت الفكرة للنقاش بصفة جدية، حيث أقر المجلس الوطني للثورة في دورته الثانية 22 ـ 28 أوت 1957 على تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بمهمة تشكيل

---

(1) ولد سنة 1912 بالعاصمة، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا، ثم في حزب الشعب الجزائري يعتبر من الأوائل الذين دعموا الكفاح المسلح، اعتقل مع بن بلة ورفقائه إثر اختطاف الطائرة المغربية سنة1956، أثناء صيف الاستقلال وقف إلى جانب بن بلة في صراعه مع الحكومة المؤقتة، فأصبح كاتبا عاما لجبهة التحرير الوطني، وبعد خلاف حول مهام الدولة والحزب ودور الجيش قدم استقالته، اغتيل بمدريد 1967، أنظر: العسلي بسام، المرجع السابق، ص، ص، 188، 189.

(2) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص102.

(3) حدادن زهير، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 ـ 1962م)**، (د ط)، دحلب، الجزائر، (د س)، ص57.

(4) مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954 ـ 1962م)**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص115.

(5) بن خدة بن يوسف، **شهادات ومواقف**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص101.

حكومة مؤقتة عندما تكون الظروف ملائمة، وفي أفريل 1958 في مؤتمر طنجة[1] تم الاتفاق عل ضرورة إنشاء حكومة جزائرية والاعتراف بها رسميا[2].

ومن قبل كانت قد تمت الاتصالات بالحكومات العربية حول الموضوع ووعدت هذه الأخيرة بالاعتراف بالحكومة المؤقتة عند إنشائها، كما أن بعض الحكومات الأجنبية الأخرى قد أبدت اهتمامها بهذا الأمر[3].

وفي هذه الفترة كانت سلطة القرار تعود إلى كريم بلقاسم صاحب منصب الشؤون الحربية، وعبد الحفيظ بوصوف الذي كان مسؤول عن الاتصالات والاستخبارات، ولخضر بن طوبال الذي تكفل بالشؤون الداخلية والتنظيم الإداري[4].

ويستمد هؤلاء نفوذهم من امتلاكهم الشرعية التاريخية فهم من قدماء المنظمة الخاصة[5]، وكانوا أيضا إما من مجموعة 22[6]، أو من التاريخيين التسع[7] بالنسبة لكريم، كان كل واحد منهم يمتلك قوة عسكرية موالية له، وذلك بحكم أنهم كانوا قادة ولايات إضافة إلى مناصبهم الحساسة في (ل. ت. ت)[8].

---

(1) انعقد في أفريل 1958 بين الأحزاب المغربية، الدستور التونسي والاستقلال المغربي والجبهة الجزائرية تم الاتفاق فيه على ضرورة إنشاء حكومة جزائرية أنظر: حدادن زهير، المرجع السابق، ص57.

(2) نفسه.

(3) نفسه.

(4) Mohamed Harbi, **le FLN Mirage et réalité : des origines a la pris du pouvoir (1954-1962)** Naqd ,Enal , Alger, 1993, p215.

(5) تأسست سنة 1947 كلف بقيادتها في البداية محمد بلوزداد، كانت عبارة عن هيكل تنظيمي صارم قائم على مبدأ العمل السري، تقوم بتدريب العسكريين تدريبا عسكريا، بعد مرض بلوزداد خلفه حسين آيت أحمد 1948، لكن هذا الأخير أبعد بعد عام ليخلفه أحمد بن بلة، واكتشفت فرنسا المنظمة في مارس 1950، فألقي القبض على أكثر من 400 مناضل من أعضائها على رأسهم مسؤولها أحمد بن بلة. أنظر: محساس أحمد، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص301.

(6) أنظر الملحق المبين لمجموعة 22.

(7) التاريخيين التسعة هم: كريم بلقاسم، رابح بيطاط، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، أحمد بن بلة، محمد خيضر وحسين آيت أحمد.

(8) لونيسي رابح ، المرجع السابق، ص27.

ونظرا للمركز الذي يحظى به الباءات الثلاثة، قدم كريم بلقاسم تقرير في 5 ماي 1958 والذي بحث فيه عن إنشاء حكومة مؤقتة قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية في الخارج، وقد تحالف معه العقيد عمر أوعمران، والعقيد محمود الشريف، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف[1] وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال تحالفا ضد كريم بلقاسم، قاما بذلك محاولة منها لمنعه من الزعامة الفردية[2].

وعلى هذا الأساس ظهرت قيادة جيش التحرير مقسمة إلى فرعين، حيث قام كريم بتعيين العقيد محمدي السعيد (قائد الولاية الثالثة) رئيسا للجنة التنظيم العسكري بالحدود الشرقية للجزائر، والتي كانت تشمل الولاية الأولى والثانية والثالثة، وقام عبد الحفيظ بوصوف بتعيين خليفته في الولاية الخامسة العقيد هواري بومدين[3] رئيسا للجنة التنظيم العسكري بغرب البلاد والتي كانت تشمل الولاية الرابعة، الخامسة والسادسة[4].

(1) ولد بمدينة ميلة سنة1926، التحق بصفوف الشعب الجزائري أثناء ح.ع.2، ثم أصبح عضوا في المنظمة السرية سنة 1947م، شارك في اجتماع الاثنين والعشرين، تولى قيادة الولاية الخامسة بعد صعود بن مهيدي إلى عضوية (ل.ت.ت)، وأصبح عضوا في هذه اللجنة سنة 1957م، بعدها شغل منصب وزير الأسلحة والعلاقات العامة، ويعود له الفضل في إنشاء هذه الوزارة لما يمتاز به من تنظيم وصرامة وانضباط توفي سنة 1982. أنظر: بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، ج1، المرجع السابق، ص73.

(2) مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص116.

(3) اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، ولد بمنطقة عين حساينية قرب ولاية قالمة في 1932، شارك في العمل الثوري لأول مرة سنة 1955 بقيادته لشحنة أسلحة باتجاه الناضور، فأصبح ضابطا مساعدا لقائد الولاية الخامسة، ثم عقيدا سنة 1957، أقام مركز قيادته بوجدة، وقد بذل جهودا كبيرة في تنظيم الجيش، أصبح قائد القوات المسلحة لجيش التحرير الوطني سنة 1960، تحالف مع بن بلة في صراعه مع الحكومة المؤقتة، أصبح رئيسا لجمهورية الجزائر بعد انقلاب عسكري قاده ضد نظام بن بلة سنة 1965، توفي 27 ـ 12 ـ 1978م. أنظر: شيروف محمد الصالح، **هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم**، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص23.

– بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830 ـ 1989)**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص388.

(4) بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص471.

واعترض الزعماء المعتقلون على ترشيح الأمين دباغين رئيسا للحكومة المؤقتة. وقد استغل الجنرال ديغول[1] هذه الخلافات بين قيادة الثورة عن مختلف المستويات وأمر برفع عدد الشبان المجندين من أبناء الجزائر من 30,000 إلى 60,000 وكذلك لدعم 500,000 جندي فرنسي الموجودين بالجزائر لسنة 1958م وحوالي 1400 ضابط في المخابرات، كانوا يعملون جميعا من أجل القضاء على الثورة[2].

وقد كان تأسيس أو فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة رد على ديغول وقراره بدمج الجزائر بفرنسا، لأنه عند وصول الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا حاول تأكيده لفكرة الجزائر فرنسية من خلال زياراته المتكررة للجزائر ثم إجرائه لاستفتاء 28سبتمبر 1958م[3].

وأمام هذا الوضع اجتمع أعضاء (ل. ت. ت) يوم 9 سبتمبر 1958م، وقرر هؤلاء إنشاء الحكومة المؤقتة، توافق الباءات الثلاثة على إنهاء المشكلة، وتم الإعلان رسميا يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م، على الساعة الواحدة بعد الظهر في القاهرة، وبحضور الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحافة الأجنبية على تشكيل الحكومة المؤقتة، وأسندت رئاستها إلى فرحات عباس[4].

وتولى فرحات عباس باعتباره رئيس الحكومة تلاوة بيان التأليف، وقد صدر وقت واحد بالقاهرة وتونس والرباط وتم فيه إعلان إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5].

---

(1) اشتهر بلقب رجل 18 جوان لأنه قاد عملية تحرير باريس من الاحتلال النازي في 18جوان 1944، يعتبر من أشهر شخصيات القرن 20، وبعد 1946 انسحب من الساحة السياسية، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية جيء به إثر انقلاب 13 ماي 1958 توفي 1970. أنظر: بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص22.

(2) الزبير محمد العربي، **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية (1954 ـ 1962م)**، دار هومه، الجزائر، 2007، ص90.

(3) Mohamed harbi, op. cit, p214.

(4) شريط الأمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919 ـ 1962م)**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص102.

(5) بوحوش عمار، المرجع السابق، ص475.

وحول اختيار قائد خارج عن مجموعة مفجري الفاتح من نوفمبر أرجع سعد دحلب الأسباب إلى ظهور معطيات جديدة عل الساحة الفرنسية تطلب بروز رجل سياسي يؤمن بالحل التفاوضي[1].

لكن هناك من أرجع الأسباب إلى اشتداد الصراع بين الثلاثي كريم بلقاسم، بوصوف وبن طوبال حول زعامة الثورة ولكي يحسموا الأمر بينهم فضلوا تنصيب رجل سياسي بعيدا عن صراعاتهم لأن موازين القوى بين ثلاثتهم خلال هذه الفترة لم تكن متفاوتة[2].

ويؤكد علي كافي أن الحكومة المؤقتة كانت مفاجأة لأن قادة الولايات في الداخل لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني، بل كانت قيادة الخارج ترسل إليهم برقيات متكررة ومحتواها «انتظروا أحداثا هامة يوم 19 سبتمبر 1958م»[3].

وتدعيما لهذا الرأي ذكر فتحي الديب، وصول برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداءا من شهر أكتوبر انتقدوا خلالها (ل. ت. ت) بتشكيل الحكومة دون دعوة المجلس الوطني للانعقاد معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة[4].

كان صدى إعلان تشكيل أول حكومة مؤقتة جزائرية في الخارج كبيرا جدا وهذا من خلال توالي الاعترافات بها خاصة بعد إنتهاء فرحات عباس من تلاوة البيان، يعني في اليوم نفسه نجد أن الجمهورية العربية المتحدة هي أول من إعترفت بها ثم تلتها العراق، وجاء بعد ذلك سفير ليبيا معترفا رسميا بالحكومة المؤقتة، وسفير دولة الباكستان وفي مساء ذلك اليوم جاء اعتراف دولة اليمن[5].

---

(1) dahlab saad, **missio accomplie : pour lindépendace de lalgérie** , dahlab, alger, 1990, p96.

(2) لونيسي رابح: المرجع السابق، ص29.

(3) كافي علي، المصدر السابق، ص225.

(4) الديب فتحي، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل، القاهرة، 1984، ص400.

(5) المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية**، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص400.

وتوالت الاعترافات بالحكومة المؤقتة، والتي أعطت دافعا قويا للقضية الجزائرية إذ عملت على مساندتها ماديا ومعنويا[1].

ب. **الصعوبات التي أطاحت بالحكومة المؤقتة:**

رغم أن النجاح حالف فرحات عباس في كسب التأييد للقضية الجزائرية في الخارج ونذكر هنا مصر والعراق وغيرهم من الدول التي أبدت اعترافها بالحكومة الجزائرية، إلا أنها تعرضت لعدة مؤامرات كادت أن تعصف بها[2]، ومن أبرز هذه المؤامرات هي:

- **محاولة انقلاب محمد لعموري**[3]:

تعود حيثيات هذه المؤامرة إلى 10 أفريل 1958م حيث تم تعيين محمد لعموري قائدا للولاية الأولى، ويخضع مباشرة للعقيد محمدي السعيد[4] الذي كان يترأس لجنة العمليات العسكرية على مستوى الشرق الجزائري، هذا الأخير كان بدوره خاضع لسيطرة كريم بلقاسم المكلف بقيادة القوات المسلحة[5].

(1) كافي علي، المصدر السابق، ص228.

(2) جبلي الطاهر، **القاعدة الشرقية (1954 ـ 1962م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف قنان جمال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000، 2001، ص166.

(3) ولد في 14 جوان 1929م بواد سيدي علي، من عائلة مترفة، ناضل في حزب الشعب الجزائري ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، اشتغل قائد الولاية الأولى "الأوراس" سنة 1958، أعدم في 16 مارس 1959م. أنظر: لونيسي رابح، المرجع السابق، ص28.

(4) ولد بناحية الأربعاء في 1912م، التحق بوالده المهاجر بضواحي باريس 1927م، وهناك احتك بقيادة نجم شمال إفريقيا الذي انخرط في صفوفه سنة 1936م، وفي جوان 1955م التحق بجيش التحرير بعد مؤتمر الصومام عين على رأس المنطقة الثالثة خلفا لكريم بلقاسم لغاية 1957م تاريخ خروجه إلى تونس حيث عين قائد هيئة الأركان الشرق. أنظر: عباس محمد، **ثوار عظماء: شهادة 17 شخصية وطنية**، دار هومه، الجزائر، 2009، ص309.

(5) جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص167.

ما يلاحظ هنا هو أن لعموري كان ينتقد كريم ويتهمه بأنه سمح بتغلغل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي لأن كريم تقدم ببناء جيش نظامي[1] على الحدود بقيادة إيدير مولود، الذي قال عنه لخضر بن طوبال أنه كان قائد فيلق في الجيش الاستعماري وقد واجه هذا الفيلق جيش التحرير الوطني في معركة كادتيا في الشمال القسنطيني[2].

نظرا لهذه الانتقادات أصدرت (ل. ت. ت) في 9 سبتمبر 1958م عقوبات ضده حيث أنزل العقيد محمد لعموري إلى رتبة رائد، ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالسعودية[3].

وبهذا شرع العموري في التخطيط لانقلاب ضد الحكومة المؤقتة واستند في خطته على القوات العسكرية الموجودة في القاعدة الشرقية، كما ساعده في الانقلاب الرائد جمعي سعدي[4].[5]

وقد استطاعوا أن يكسبوا الدعم المصري لأن عبد الناصر[6] كان شديد الإستياء من الحكومة المؤقتة ويعتبرها بعيدة عن الطموحات العروبية والإسلامية، والعروبي الإسلامي

---

(1) هذا الجيش يطبق الإنضباط العسكري المستمد من الجيش الفرنسي من أجل مواجهة السلطات الاستعمارية بنفس أساليبهم وقدم هذا المشروع يوم 19 ـ 7ـ 1958. أنظر: بلفردي جمال، **هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية(1958 ـ 1962م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف جمال قنان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004، 2005، ص78.

(2) ديب فتحي، المصر السابق، ص408.

(3) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص29.

(4) ملقب بمصطفى لكحل، ضابط سابق بالولاية الرابعة وأحد المتأثرين بالقومية العربية الرافضين للتوجه الذي سادت عليه جبهة التحرير الوطني، بعد مؤتمر الصومام تقلد منصب مساعد للرائد إيدير بالحدود الجزائرية الليبية، ثم أرسل إلى مصر لمتابعة الدراسة العسكرية سنة 1958م، كان متأثرا بالفكر الناصري وله علاقة حميمة مع عبد الناصر. أنظر: حربي محمد، **جبهة التحرير الأسطورة والواقع (1954 ـ 1962)**، تر: كيمل داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص188.

(5) نفسه.

(6) زعيم عربي مصري، ولد يوم 15 ـ 1 ـ 1918، بالإسكندرية، تلقى تعليمه الأولي بمسقط رأسه، في سنة 1937 التحق بالكلية العسكرية، شارك سنة 1948م في الحرب ضد اليهود بفلسطين، وكان ضمن جماعة الضباط الأحرار التي تأسست لتصحيح الأوضاع في مصر والتي أطاحت بالملكية سنة 1952، حيث تولى عبد الناصر مهمة الدفاع والداخلية في حكومة محمد نجيب وانقلب على هذا الأخير سنة 1954، ومنذ هذا التاريخ أصبح رئيسا لمصر إلى غاية وفاته يوم 28 ـ 9 ـ 1970م. أنظر: بديدة لزهر، المرجع السابق، ص 286.

صالح بن يوسف[1]، المعارض لسياسة الحبيب بورقيبة[2] والمتحمس لفكرة جيش تحرير المغرب العربي[3].

دخل لعموري تونس بمساعدة مصر وعقد اجتماعا سريا بمدينة الكاف بتاريخ 1 ـ 11 ـ 1958م، حظره منظمو الانقلاب الذي بلغ عددهم حوالي 50 ضابطا من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة ومطاردة الباءات الثلاث لأنهم عجزوا على إمداد الثورة بالسلاح[4].

- خضوعهم لبورقيبة واتجاههم للتفاوض مع فرنسا للقبول بأنصاف الحلول.
- تنصيبهم لأشخاص غير مشهود لهم بإخلاصهم للثورة في مراكز حساسة أمثال فرحات عباس[5].

لكن من حسن حظ كريم أنه اكتشف المؤامرة فحسب علي كافي أن المؤامرة اكتشفت عن طريق البربري الليبي سالم شلبك[6]، الذي سمع لعموري يحدث بعض رفقائه عنها باللهجة الشاوية، بعدها أخبر محمود شريف والذي أخبر بدوره كريم بلقاسم[7].

(1) الأمين العام للحزب الدستوري التونسي كان يدعوا الى تبني النموذج الجزائري لنيل الاستقلال الغير مشروط عكس بورقيبة الذي كان يتبنى سياسة المفاوضات المرحلية مما سبب الخلاف بينهما، فأدى ذلك إلى فصله من مهامه كأمين عام للحزب يوم 9 أكتوبر 1955م، فر إلى ليبيا للعمل ضد سياسة بورقيبة، الأمر الذي أدى إلى تصفيته جسديا بمدينة فرانكفورت الألمانية في شهر أوت 1961م، من قبل أجهزة الاستخبارات التونسية. أنظر: بوقربوة لمياء، **العلاقات الجزائرية التونسية (1954 ـ 1962م)**، أطروحة دكتوراه، إشراف بلقاسمي بوعلام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2005، 2006، ص207.

(2) زعيم سياسي تونسي مختلف في ميلاده ما بين 1900 و1903، ولد بالمنستير، تلقى تعليمه الأولي فيها، أما بداياته السياسية فكانت مع الحزب الدستوري القديم سنة 1933، وبعدها انسحب منه، أسس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934، بقي على رأسه إلى أن وقع على وثيقة الاستقلال مع فرنسا في 20 مارس 1956، أزاح الباي منصف من السلطة سنة 1957 ليتولى رئاسة الجمهورية التونسية منذ ذلك الحين إلى أن أبعد عن السلطة في 1987 توفي سنة 2000م. أنظر: بديدة لزهر، المرجع السابق، ص281.

(3) لونسي رابح، المرجع السابق، ص30.

(4) الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص162.

(5) الديب فتحي، المصدر السابق، ص408.

(6) بربري ليبي يرجع له الفضل في اكتشاف مؤامرة لعموري عندما سمعه يتحدث مع رفاقه حول الموضوع باللهجة الشاوية التي كان يتقنها ويفهمها، فأخبر محمود الشريف الذي أخبر بدوره كريم بلقاسم. أنظر: كافي علي، المصدر السابق، ص218.

(7) نفسه.

ولقد طلب كريم بلقاسم المساعدة من الحكومة التونسية، فأسرع الرئيس التونسي بالمساعدة بالقوات العسكرية، وألقي القبض على مجموعة لعموري، وهرب البعض منهم[1].

وفي 20 ـ 1 ـ 1959م شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا لمحاكمة المتآمرين،وقد لعب بوصوف دورا كبيرا في محاكمة المتآمرين عن الحكومة المؤقتة، إذ تقرر تعيين العقيد هواري بومدين رئيسا للمحكمة، الرائد علي منجلي[2]، وكيلا والعقيد الصادق محاميا وانتهت المحاكمة بإصدار الإعدام على لعموري ومن ساعده من قادة القاعدة الشرقية والجمعي سعدية، ونفذ فيهم الحكم في مارس 1959م، أما المتآمرون الآخرون فقد حكمت عليهم المحكمة بالسجن لسنتين[3].

وحسب فتحي الديب فإن بن طوبال وبوصوف كانا على علم بمخططات الإنقلابيين وبإتصالات العموري بقيادة المناطق الشرقية، وقد كان بوصوف وراء هذه المحاكمة، وكان يلح على التخلص من المتآمرين سريعا، حتى لا ينكشف دورهم في التآمر معهم، وقد أرادوا من وراء هذا العمل التخلص من منافسهما كريم لأنه المستهدف الأول من الانقلاب[4].

- **صراع الباءات الثلاث:** لم تنتهي أزمات الحكومة باكتشاف مؤامرة لعموري، فهناك سلسلة أزمات أخرى تعرضت لها الحكومة المؤقتة، منها التنافس والتسابق الشديدين بين مختلف الشخصيات القيادية، والتنظيمات المكونة لجبهة التحرير، فقد كان كريم بلقاسم يرى نفسه

(1) الديب فتحي، المصدر السابق، ص408.

(2) ولد بعزابة بسكيكدة في 7 ديسمبر 1922م، التحق بحزب الشعب سنة 1942م، والتحق بجبهة التحرير الوطني غداة أحداث أوت 1955، إختاره بومدين في فيفري 1960م ليكون بجانبه في هيئة الأركان العامة، بعد الاستقلال أصبح نائبا لرئيس المجلس الوطني وبعد حركة 19 جوان 1965م، عين عضوا بمجلس الثورة لكنه انسحب منه وتوفي في 14 أفريل 1998م بعنابة. أنظر: بلقاسمي بوعلام وآخرون، **موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د س)، ص286.

(3) ضيف الله عقيلة، **التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954 ـ 1962م)**، (د ط)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص440.

(4) الديب فتحي، المصدر السابق، ص408.

القائد الحقيقي للثورة، ويطالب بحق انتقال الزعامة الفعلية إليه بدلا من إبقاء الزعامة الصورية في يد فرحات عباس باعتباره من التاريخيين التسعة[1].

لكن كريم تراجع عن مطلبه بسبب المعارضة الشديدة من طرف بن طوبال وبوصوف اللذين كان يركزان على المطالبة بالقيادة الجماعية المتمثلة في القيادة الثلاثية، "كريم ، بن طوبال، بوصوف"، ورفض الانصياع لمطلبه، لكونهما يمتلكان نفس الأحقية في الزعامة بحكم أنهما من لجنة 22[2].

ولكن كريم بلقاسم كانت تساوره دائما فكرة الوصول إلى القيادة، ما جعل بن طوبال وبوصوف يتسترون على خطة لعموري الانقلابية، ولم يخبروا كريم بغية إزاحته من الطريق وهكذا حسمت مسألة زعامة الثورة إلى حين[3].

- **التقصير في إدخال السلاح:** ومن جهة أخرى فإن الحكومة المؤقتة قد اتهمت من طرف العقيد هواري بومدين بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة، كما اتهمت أيضا بإبعاد جنود جيش التحرير الوطني بعد تدريبهم بالحدود التونسية من تونس وإجبارهم على الدخول إلى الجزائر بهدف منعهم من التدخل في شؤون الحكومة المؤقتة[4].

إضافة إلى الخلاف الذي وقع بين أعضاء الحكومة المؤقتة والجمهورية العربية المتحدة بشأن السلاح الذي كانت تبعث به هذه الأخيرة إلى الثوار الجزائريين لكن الحكومة المؤقتة كانت تكرسه بمخازن ليبيا وتونس وتتماطل في تسليمه إلى قادة الثوار داخل الجزائر[5].

---

(1) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص440.

(2) فارس عبد الرحمان، **الحقيقة المرة: مذكرات سياسية (1945 ـ 1965)**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص162.

(3) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص18.

(4) المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص415.

(5) نفسه، ص416.

ومن بين الأحداث الأخرى التي عمقت حجم التصدع في بنية الثورة للحكومة المؤقتة هي: **حادثة عميرة علاوة**[1] التي وقعت بتاريخ 10 ـ 02 ـ 1959م ويقال فيها أنه انتحر بإلقاء نفسه من الدور الخامس لمكتب الحكومة المؤقتة بالقاهرة، حيث حدث خلاف بينه وبين بوصوف فأمره بالسفر إلى مراكش قصد التحقيق معه، غير أنه لم يمتثل لأوامره[2].

وتبين أنه تم إرسال تقرير إلى فرحات عباس يتهم فيه عميرة بالتقول على الوزراء بالإنحراف على مبادئ أول نوفمبر، وأن جيش التحرير ناقم على الحكومة وتصرفاتها، فحول فرحات عباس التقرير لبوصوف الذي استدعى عميرة إلى القاهرة، حيث قابل رئيس الحكومة في يوم 10 فيفري بمقر الحكومة، فسمع المتواجدون بالمبنى شجارا وأصوات عالية، وفوجئ الجميع بجثة عميرة ملقاة بالطريق العام أمام مبنى الحكومة الجزائرية[3].

وبعد هذه الحادثة تأزمت العلاقة مع الأمين دباغين وفرحات عباس، بحكم صداقته لعميرة وإتهامه بالتسبب في مقتله، وقدم إستقالته من وزارة الخارجية، ونجد أن كريم بلقاسم إستاء من تعاون فرحات عباس مع بوصوف لدرجة أنه إستغل الوضع للمطالبة برئاسة الحكومة. كما تبين أن هذه الحادثة فجرت الوضع داخل الحكومة المؤقتة، وتسببت أيضا في خلاف بين أعضائها، هذا ما جعل أحمد توفيق المدني يقول[4] أن يوم 22 فيفري 1959م لم يمت فيه علاوة عميرة فقط إنما ماتت فيه الحكومة المؤقتة[5].

2. الحكومة المؤقتة الثانية:

أمام الوضع الخطير الذي كانت تواجهه الثورة، إضطر رئيس الحكومة المؤقتة بعد أن مانع في البداية، إلى التنازل لكن اشترط أن تستند مسؤولية إمعان النظر في الأزمة

(1) هو شخصية زادت في ضعف الحكومة المؤقتة الأولى، توفي منتحرا في 10 ـ 2 ـ 1959، حيث ألقى نفسه من مقر الحكومة بالقاهرة بسبب الخلاف بينه وبين بوصوف الذي اتهمه بالتقول على الوزارة بالانحراف. أنظر: الديب فتحي، المصدر السابق، ص423.

(2) بوحوش عمار، المرجع السابق، ص485.

(3) الديب فتحي، المصدر السابق، ص، ص423، 424.

(4) المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص409.

(5) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص442.

الحكومية وإيجاد الحل المناسب لها إلى 10 عقداء[1] يمثلون الحكومة وأركان الجيش والولايات[2].

وشرع هؤلاء العقداء فور ذلك في التفكير في إعادة النظر وعقد مجلس للثورة ليتولى بدوره إنتخاب أعضاء الحكومة المؤقتة الجديدة[3].

ويلاحظ أن تفكير هؤلاء قد انصب منذ البداية حول إيجاد هيئة مضيقة، لأن ذلك قد يكون أفضل، حيث أنه كلما كان العدد أقل كلما زادت الفعالية[4].

وبعد 5 أشهر من الإجتماعات المتقطعة في تونس العاصمة، إتفق العقداء العشر على التركيبة الجديدة ل(م.و.ث.ج) ودعوة الهيئة العليا للثورة إلى اجتماع بطرابلس في منتصف ديسمبر 1959م [5].

بدأ العقداء العشرة إجتماعهم في جويلية 1959م، وكانت الثورة خلال هذه الفترة بدون قيادة، وإن دل طول فترة الإجتماعات على شيء فإنما يدل على عمق الخلافات بين أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة الداخل فيما يتعلق بتسيير أمور الثورة ومواجهة العدو الفرنسي، وفيما

(1) العقداء العشرة هم:
- من الحكومة المؤقتة: كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال.
- من أركان الحدود: العقيدان محمدي السعيد، هواري بومدين.
- من الولايات: الحاج لخضر، علي كافي، السعيد بريرش المدعو يزوران، الصادق دهيلس، لطفي، أنظر: بوحوش عمار: المرجع السابق، ص492.

(2) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص40.

(3) عباس محمد، **رواد الوطنية: شهادة 28 شخصية وطنية**، دار هومه، الجزائر، 2004، ص355.

(4) عباس محمد، ثوار عظماء، المرجع السابق،ص 144.

(5) ولد الحسين محمد الشريف، **من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال(1830 ـ 1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص443.

يتعلق بالتركيبة الجديدة لمجلس الثورة فقد تم إقصاء كل من الأمين دباغين وإبراهيم مزهودي[1]، وأحمد توفيق المدني[2].[3]

وبالفعل فقد عقد المجلس الوطني للثورة دورته الثالثة بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الفترة الممتدة من 16 ديسمبر1959 م إلى 18 جانفي 1960م، في إطار السرية التامة والتكتم الشديد[4].

وبعد مرور أكثر من شهر ـ 33 يوما بالضبط ـ من المداولات الساخنة انتقد خلالها قادة الجيش، لا سيما الثلاثي بومدين، سليمان دهيلس[5]، قايد أحمد منجلي، بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة بصفة عامة، مع توجيه سهام خاصة إلى الباءات الثلاثة صاحبة السلطة الفعلية، وقد جاءت النتائج التي خرج بها المجلس في غير صالح كريم بلقاسم، فزيادة على أنه لم يقر برئاسة الحكومة للمرة الثانية إلا أنه تم إبعاده عن القوات المسلحة إلى وزارة الخارجية التي قبلها على مضض[6].

---

(1) ولد بتبسة، رائد في جيش التحرير الوطني، كان عضو في حركة الانتصار، انضم إلى جبهة التحرير منذ ميلادها، عمل مساعدا لزيغود يوسف، حضر مؤتمر الصومام وعين رائدا، واجه صعوبات جمة في أداء مهامه خاصة مواجهة المعارضين لقرارات الصومام من جماعة علي محساس ونمامشة، ثم استقر في تونس مساعدا للرائد قاسي في تمثيل الجبهة هناك، ثم انتقل إلى القاهرة، بعد الإستقلال عين نائبا في المجلس التأسيسي، توفي في 2010. أنظر: مقلاتي عبد الله، **موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية :أعلام وأبطال الثورة الجزائرية**، ج5، وزارة الثقافة، (د س)، ص340.

(2) علم من أعلام الكفاح والنضال والسياسة والصحافة في الجزائر، عين وزير للثقافة في أول حكومة مؤقتة، ولد في تونس في أكتوبر 1899م، شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين، كان يكتب في جريدة الشهاب، عند اندلاع الثورة شارك فيها بقلمه، إلتحق بصفوف الثورة عام 1956م، وعمل مع الوفد الخارجي بالقاهرة وفي عام 1960م عين ممثلا لجبهة التحرير بالقاهرة توفي في 18 أكتوبر 1983م. أنظر: نفسه،ص364.

(3) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص445.

(4) نفسه.

(5) ولد بواضية ناحية تيزي وزو سنة 1920، إلتحق بجيش التحرير أواخر ديسمبر 1954، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة وقائد للولاية الرابعة، عمل بأركان الجيش جانب بومدين في الحدود الغربية منذ 1958، وبعد تشكيل أركان الجيش بقي في هذه المهمة حتى الاستقلال، بعد الاستقلال إنتخب رئيسا للمجلس التأسيسي، وبعد 1956 تفرغ للأعمال الحرة. أنظر: عباس محمد، **فرسان الحرية: شهادات تاريخية**، دار هومه، الجزائر، 2001، ص87.

(6) الديب فتحي، المصدر السابق، ص462.

وقد خرج المجلس في دورته الثالثة بعدة قرارات تتمثل في إنشاء حكومة مؤقتة جديدة، حيث تم تثبيت فرحات عباس مجددا ليتولى زمام سلطة الرئاسة رغم كل ما اعترضه من مشاكل، وعين كريم بلقاسم نائبا للرئيس، أما أحمد فرنسيس[1] فقد تم تعيينه وزيرا للمالية وقد وضحنا تشكيلة الحكومة 2 كاملة في الملاحق[2].

وإن الملاحظ للتشكيلة الجديدة للحكومة، أن المجلس قلل عدد الوزراء بعدما كان 19 وزيرا أصبح 13 وزيرا، وقد تم إلغاء القوات المسلحة، وتم تعيين لجنة وزارية حربية لتحل محلها، وبالفعل قامت الحكومة المؤقتة الجديدة مباشرة بعد تشكيلها وتم تعيين الباءات الثلاثة كأعضاء اللجنة الوزارية للحرب[3].

أسندت لهذه اللجنة مهمة إعادة تنظيم الجيش، بما فيه الوحدات العسكرية على الحدود الجزائرية المغربية، والجزائرية التونسية، وكانت تعتمد في أعمالها على هيئة الأركان بقيادة بومدين[4].

- ومن القرارات الهامة التي خرجت بها الدورة الثالثة، هيكلة الجيش ماديا وبشريا، وكذا دخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر، وكذلك دخول الحكومة المؤقتة وجميع القيادات العسكرية إلى التراب الوطني، بما في ذلك وزارة الدفاع، والداخلية والشؤون الإجتماعية... باستثناء الشؤون الخارجية[5].

وهكذا تم تشكيل ثاني حكومة مؤقتة أسندت رئاستها لفرحات عباس.

---

(1) ولد عام 1912 م بغليزان، كان عضو في اللجنة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، شغل منصب وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة. أنظر: **الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة الجزائرية**، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، العدد 3، الجزائر،1995م، ص240.

(2) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص446.

(3) سيد علي مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960 - 1961م)**، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص18.

(4) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص447.

(5) سيد علي مسعود، المرجع السابق، ص18.

ثانيا: تشكيل هيئة الأركان العامة:

إختتمت أشغال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في 18 ـ 01 ـ 1960م، واتخذت قرارات هامة بما فيها ما يتعلق بالوضع العسكري. فما هذا القرار الذي يخص الوضع العسكري، والذي اتخذه المجلس الوطني للثورة الجزائرية؟.

من قرارات الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة، بل وأهمها على الإطلاق هو إنشاء "هيئة الأركان العامة" وذلك يوم 18 ـ 01 ـ 1960م، وشرعت في أداء مهامها منذ 23 من نفس الشهر حتى الاستقلال، وأسندت قيادتها إلى العقيد هواري بومدين، الذي كان على جانب كبير من الحنكة والخبرة في تسيير الجبهة الغربية وتنظيمها[1].

تتكون هذه الهيئة من قايد أحمد "الرائد سليمان" عن الولاية الخامسة، والرائد علي منجلي عن الولاية الأولى، والرائد رابح زراري عز الدين[2] عن الولاية الرابعة، ولم يعين أي ممثل عن الولاية السادسة لأنها لم تكن ممثلة على مستوى جيش التحرير الوطني على الحدود[3].

وإن هذه الهيئة تتولى تنظيم أمور الجيش مباشرة، وكذا هيكلته ماديا وبشريا، أما مهمتها الأخرى، فإنها تتمثل في القيام بالإجراءات الضرورية من أجل إدخال قيادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر وباختصار فإن الهدف الأساسي من إنشاء هذه الهيئة هو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكرتين بشرق وغرب البلاد[4].

---

(1) سيد علي مسعود، المرجع السابق، ص58.

(2) رائد في جيش التحرير، انضم إلى الثورة عام 1955م، وأوقف في 14 جويلية 1956م، وتمكن من الهروب من السجن، أصبح رائد في جيش التحرير في 1958م، عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائري 1959 ـ 1962م، وعضوا بهيئة الأركان 1960 ـ 1962م، ثم مسؤول منطقة الجزائر الحرة في جويلية 1962م. أنظر: مقلاتي عبد الله، أعلام وأبطال الثورة، المرجع السابق، ص210.

(3) عباس محمد، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص144.

(4) نفسه.

وقد كانت هذه الهيئة تحت قيادة لجنة سميت لجنة ما بين الوزارات الحربية، التي جاءت خلافا لما كان يسمى وزارة القوات المسلحة، أسندت رئاسة هذه اللجنة الجديدة إلى كريم بلقاسم، وبن طوبال وبوصوف[1].

وبمجرد التعيين والتنصيب تحركت قيادة الأركان، وعملت على إعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية، وكان أول إجراء لها استدعاء الضباط القدامى، وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد محمد لعموري، وتم التكوين بتلك المجموعة جبهة القتال على الحدود المالية الجزائرية[2].

كما قامت هيئة الأركان بإنشاء منطقتين، منطقة العمليات الشمالية ومنطقة العمليات الجنوبية، بعد أن وضعت حدود لكل من المنطقتين وضعت على رأس كل منها ضابط معروف من جيش التحرير الوطني، وهما على التوالي: عبد الرحمان بن سالم[3]، وصالح السوفي، ثم شرع في تشكيل الوحدات القتالية بصفة موحدة فكانت كل واحدة تدعى فيلق وهو يضم 527 جندي وضابط ووحدة التسليح وبسرعة فائقة أرجعت الثقة للجندي في نفسه وسلاحه[4].

وقد قرر المجلس دخول هيئة الأركان إلى الداخل حالما تنتهي من مهمتها في تنظيم الوحدات المقاتلة بالحدود وعلى ضرورة إيصال السلاح والمال إلى الولايات[5].

---

(1) تقية محمد، **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمال والمال**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص370.

(2) الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص194.

(3) ولد عام 1923م بدوار الشيابنة بالقرب من بوحجارة عام 1923م، جند في الجيش الفرنسي لمساعدة أسرته، عند اندلاع الثورة عاد مع القوات الفرنسية، وقد نقلت كتيبته للرماة إلى مركز عين الزانة، وهناك قرر لعملية الإستيلاء على أسلحة الثكنة والالتحاق بجيش التحرير، فعين بعدها قائدا للفيلق الثاني بالقاعدة الشرقية سنة 1957م، قاد معركة في 14 ـ 07ـ 1959م وحقق فيها نجاحا باهرا، بعد الاستقلال واصل مهامه بالجيش، توفي في ديسمبر 1980م. أنظر: مقلاتي عبد الله، أعلام وأبطال الثورة، المرجع السابق، ص223.

(4) هشماوي مصطفى، **جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر**، (د ط)، دار هومه، الجزائر، 2000، ص186.

(5) نفسه.

وحسب شهادة علي كافي أن هذا القرار جاء متأخرا عن أوانه لأن تدعيم الأسلاك الشائكة واشتداد الرقابة على الحدود من طرف العدو حال دون ذلك، فقليلون جدا الذين تمكنوا من الإلتحاق بالداخل، أما الآخرون فقد سقط معظمهم قتلى عند اجتيازهم للخط المكهرب، كالعقيد لطفي[1].[2]

(1) ولد في 7 ماي 1937م بتلمسان، إلتحق بجيش التحرير في تلمسان سنة 1955م، وحين قرر جيش التحرير فتح جبهة جنوبية 1956م تطوع لأداء هذه المهمة، وفي جانفي 1957م عين مسؤولا على المنطقة الثانية بالولاية 5 برتبة نقيب، وفي 1958م رقي إلى رتبة عقيد شارك في أعمال المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس 1959 ـ 1960م، وسقط العقيد شهيدا في 27 مارس 1960م بجبل بشار. أنظر: منصور حكيمة، **العقيد لطفي (1937 ـ 1960م)، مجلة الرائد،** العدد2، الجزائر،2002، ص24.

(2) كافي علي، المصدر السابق، ص258.

ثالثا: بداية التصادم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة:

لقد سبق التطرق إلى القرارات التي خرجت بها الدورة الثالثة لـ (م. و. ث. ج) الذي إنعقد بطرابلس بليبيا، كما تبين أنه من أهم القرارات الذي توصل إليها المجلس إنشاء حكومة مؤقتة جديدة بزعامة فرحات عباس، وتوحيد جيش التحرير الوطني تحت سلطة واحدة تتمثل في هيئة الأركان العامة، وإلغاء وزارة القوات المسلحة واستبدالها باللجنة الوزارية الحربية، غير أن قرارات الدورة قد ظلت حبرا على ورق لا سيما تلك المتعلقة بدخول القيادة العسكرية والحكومة المؤقتة إلى الجزائر ودعم الجيش ماديا وبشريا فكيف يا ترى نشب الخلاف بين الطرفين؟.

بتأسيس هيئة الأركان العامة، تغيرت جميع الظروف التي كانت لصالح نفوذ وسيطرت العسكريين الثلاث: كريم بلقاسم، بن طوبال وبوصوف، بعد أن كانت الوحدات القتالية مشتتة بين ثلاث قيادات[1]، أصبحت بإنشاء هيئة الأركان خاضعة بشكل منظم لزعيم واحد هو بومدين[2].

وإن الأعمال التي حققتها هيئة الأركان جعلت اللجنة الوزارية تشعر بأن ذلك يعد طعنة في طرق تسييرها السابقة، خاصة وزير الدفاع فبدأت تسعى لتحجيم صلاحيات الهيئة وبدأت تتباطأ في إمدادها باحتياجات الجيش، حيث روى مصطفى هشماوي حدثا بخصوص هذا الشأن قائلا: «...**إنني لازلت أذكر أنه في أحد الاجتماعات مع رئيس هيئة الأركان في بداية 1961م حيث ذكر هواري بومدين أنه لم يصلني أي شيء من الحكومة وأنه لما كلم وزير التسليح أجابه أن جنودك متعودون على السير حفاة وأنت تطلب لهم الجوارب عند ذلك أدركنا أن بوادر الخلاف قد بدأت وكنا قريبين من عهد الفوضى السابق**»[3].

(1) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص449.

(2) الصداوي رياض، **صراعات النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، جريدة الأطلس، دار الأطلس للصحافة والنشر، من العدد 293إلى 300 (د م)، (د س)، ص15.

(3) هشماوي مصطفى، المصدر السابق، ص141.

فلكي يستعيد العسكريون الثلاث نفوذهم داخل الجيش، حدث هناك خلاف حاد بينهم وبين هيئة الأركان العامة حول أحقية الإشراف على الولايات، فانطلاقا من كونهم يمثلون اللجنة الوزارية للحرب فقد اعتبروا هذا الأمر من صلاحياتهم، وأن هيئة الأركان المقيمة في الخارج لا يمكنها أن تشرف إلا على قوات الحدود[1].

كما اجتمعت اللجنة الوزارية، وأصدرت أمرا إلى هيئة الأركان بنقل مركز قيادتها إلى داخل الجزائر، وهذا أمر يعلمون بأنه يستحيل تنفيذه من الناحية العملية خاصة أمام تحركات فرنسا العسكرية، التي تعمل على شل وتحطيم قوات جيش التحرير الوطني على الحدود، وعليه فإن اللجنة الوزارة حسب مصطفى هشماوي كانت تعمل على تعريض قيادة الأركان للتفكك[2].

إلا أن قيادة الأركان قد رفضت الدخول إلى أرض الوطن خوفا من خط شال[3]، ومن رد فعل بعض الولايات التي لم تكن مستعدة للإنطواء تحت قيادة موحدة من ذلك الولاية الرابعة، وعلى هذا الأساس وأمام عدم استجابة قيادة الأركان للأمر الصادر عن الحكومة المؤقتة جعل القيادة المذكورة تشق عصا الطاعة، وتتحول بالتدريج إلى معارض سياسي يمتلك قوة رادعة[4].

كما قامت هيئة الأركان العامة بتوجيه انتقادات لاذعة للحكومة المؤقتة واتهامها بالعجز عن القيام بتنفيذ القرارات المتخذة[5]، وكلما زاد تجاهل الحكومة المؤقتة للقرارات زاد

(1) حربي محمد، المصدر السابق، ص422.

(2) هشماوي مصطفى، المصدر السابق، ص141.

(3) موازي لخط موريس، وهو عبارة عن حقول من الألغام والخنادق والحفر الخداعية، طوله يبلغ 460 كلم، وضع ليدعم خط موريس من الناحية الشرقية، وإن المسافة التي تفصل الخطين تتراوح ما بين 5 و40كلم، انطلقت الأشغال لانجازه أواخر 1958م ولم تنتهي سنة 1959م حتى كان الخط مكتملا، وهذا الخط من بين مخططات شال موريس الجهنمية. أنظر: سعيداني الطاهر، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض: مذكرات الرائد الطاهر سعيداني**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص، ص132، 133.

(4) الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ،ص256.

(5) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص449.

تعلق هيئة الأركان وإلحاحها على تطبيقها، وقد انتهى الأمر إلى تأزم العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، ونشوب خلاف حاد بينهما قال عنه الرائد علي منجلي: « **لم يكن هناك أي مشكل بيننا وبين الحكومة المؤقتة في البداية سوى هذا القرار**»[1].

ومن الجدير بالملاحظة أن العقيد هواري بومدين قائد أركان الجيش ومساعديه لم ينتظروا لشروع الحكومة المؤقتة في تطبيق القرارات المترتبة عن الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة، بل شرعوا هم في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش، كتلك التي لها علاقة مباشرة بتجنيد الأطباء والطلبة وتعبئتهم سياسيا، ورأى هنا الباءات الثلاثة أن الهيئة قد خرجت عن قراراتهم لأنهم رفضوا تجنيد هذه الفئة، باعتبارها الفئة المستحقة والتي سيتم الإستفادة منها بعد الاستقلال[2].

وفي هذه الوضعية المتوترة، التي سادت العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان طرأ حادث هام كان السبب الرئيسي والمباشر في انفجار الأزمة، إنه حادث الطائرة الفرنسية التي أسقطت في21 جوان 1961م على الحدود التونسية[3]، حيث سقطت فوق مركز التدريب بواد ملاق،التي كانت تقوم بمهمة استطلاعية، وتم أسر طيارها وهذه الطائرة أسقطها جيش التحرير الوطني، وبما أن الحادث جرى على الأراضي التونسية، طالبة حكومة بورقيبة من هيئة الأركان تسليم الطيار[4].

ومن دون القيام بمساعي لدى الحكومة المؤقتة، ضرب حصارا على الحدود، فقطع الماء والتموين عن جيش التحرير ومنع تنقلات قوافل الأسلحة وتحركات الجنود[5].

---

(1) عباس محمد، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص375.

(2) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص449.

(3) لعمامرة سعد بن البشير، **هواري بومدين الرئيس القائد (1932 ـ 1978م)**، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص31.

(4) بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص491.

(5) نفسه.

أمرت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان بإعادة الطيار، وأخذت هذه الأخيرة تماطل زاعمة أنه مات[1]، عندئذ طالبة الحكومة التونسية بتسليم الجثة، غير أن هيئة الأركان تمادت في رفضها، فتلقت إنذارا من الحكومة المؤقتة بأن الجيش التونسي سيتدخل إن لم تقم بتسليم الطيار[2].

وبعد أيام من التردد تمكن فرحات عباس، من إقناع بومدين بتسليم الطيار لبن طوبال وبوصوف، حيث أكد له أن التونسيين سيعلنون في وسائل الإعلام تمرد هيئة الأركان على الحكومة، وعند خروجهما من قاعدة الاجتماع رافقهما هواري بومدين بمفرده ليعود إلى مساعديه والدموع تنهمر من عينيه وهو يقول: «لقد قدمت استقالتي»، والتي كانت بتاريخ 5 جويلية 1961م، غير أن رئيس الحكومة رفضها حرصا منه على إبقاء الخلافات خفية دون الجهر بها[3].

أحدث هذا القرار قلقا في صفوف الجيش وشعروا بأن الحكومة المؤقتة تخضع لأوامر الرئيس بورقيبة، ولطلب فرنسا ولا تأخذ بالإعتبار مشاعر جيش التحرير الوطني، فوقعت القطيعة النهائية مع الحكومة [4].

وتعتبر إستقالة بومدين إستقالة جماعية لهيئة الأركان العامة للجيش، وقد دعم قائد الأركان العامة إستقالته برسالة مطولة شرح فيها أسباب الإستقالة وأدان بعض الأخطاء التي ترتكب باسم الثورة والتي بلغت درجة من الخطورة لم يعد بوسع هيئة الأركان السكوت عليها أو تزكيتها[5].

---

(1) براهيمي عبد الحميد، في **أصل المأساة الجزائرية: شهادات عن حرب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958 ـ 1999م)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص53.

(2) نفسه.

(3) بوحوش عمار، المرجع السابق، ص، ص499، 500.

(4) نفسه، ص500.

(5) عباس محمد، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص384.

ومن التهم الموجهة للحكومة المؤقتة الانحراف في تطبيق قرارات طرابلس ومحاولة عرقلة هيئة الأركان لأداء مهامها ويقصد هنا اللجنة الوزارية للحرب، والعمل على تصفية هيئة الأركان باعتبارها العقبة الوحيدة التي طالما أرادت إزالتها لتسيطر على الوضع وتأخذ زمام الأمور[1].

كما بين في مذكرته بأن توقيف مهامهم عن قيادة الجيش لا يعني هروبا من المسؤولية، بل هو يكشف بوضوح عن الأخطاء الخطيرة المرتكبة باسم الثورة المتمثلة في روح التعصب واللامبالات متهمين في ذلك الحكومة المؤقتة بضعفها وإلتوائها في اتخاذ القرارات المصيرية، وببروز الطموحات الشخصية بين أعضائها التي أدت إلى إنكار المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الثورة وهو الجماعة[2].

وبعد تقديم الاستقالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة، قرر العقيد هواري بومدين والرائد منجلي وسليمان الخروج إلى ألمانيا[3].

بعدها أخذت اللجنة الوزارية للحرب تبحث عن بديل وتوجه نظرها إلى الرائد موسى بن أحمد المدعو مراد وهو أحد الأعضاء المكلفين بتسيير هيئة الأركان بالسياسة، وعرض عليه تولي المنصب، وحين قدم إليه العرض لم يرفضه إلا أنه طلب مهلة للتفكير، حاول خلالها الكومندو موسى بن أحمد جمع توقيعات لدى بعض الضباط لتأييده لكنه فشل في مسعاه، وأصبح الجيش بذلك له كلمته في نصرة طرف على آخر في أي صراع[4].

(1) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص450.

(2) كافي علي، المصدر السابق، ص 264.

(3) عباس محمد، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص358.

(4) هشماوي مصطفى، المصدر السابق، ص191.

رابعا: مرحلة حكم بن يوسف بن خدة:

رغم التعديلات التي أحدثها المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة على الحكومة المؤقتة إلا أنها لم تستطيع الصمود أمام مختلف الصعوبات التي تعرضت لها، ما جعل المجلس يجتمع مرة أخرى ويعين حكومة جديدة بقيادة بن يوسف بن خدة، ولكن رغم تغيير قيادة الحكومة إلا أنها وجدت نفسها في صراع مع هيئة الأركان العامة.

1. تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة:

أ. الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة واشتداد الصراع:

إلى جانب حادث الطائرة الفرنسية والاستقالة الجماعية لهيئة الأركان العامة، هناك عامل آخر كان له دور كبير في التعجيل بعقد الدورة الرابعة للمجلس الوطني، ويتمثل ذلك العامل في تلك المفاوضات السلبية التي أسفرت عنها المفاوضات مع الحكومة الفرنسية[1].

وقد كانت بداية المفاوضات مع حكومة فرحات عباس والحكومة الفرنسية فاشلة، وكانت أولى هذه المفاوضات، مفاوضات مولان الفرنسية التي دامت من 20 إلى 29 جوان 1960م، وباءت هذه الجولة بالفشل لأن الوفد الجزائري لم يعامل كوفد جاء للتفاوض، بل اعتبر كمجموعة من المتمردين[2].

بعدها عاد الوفد إلى تونس وفي 4 نوفمبر 1960م، عادوا للتفاوض وأعلن ديغول «**... أن الجزائر جزائرية سوف تتحقق وسوف تكون لها حكومتها وقوانينها وأنظمتها الخاصة، وهذا بأن تكون الجزائر تابعة لفرنسا في جميع الميادين، أما إذا أرادوا الاستقلال فإن الحكومة الفرنسية ستعمد إلى تقسيم الجزائر حتى تضمن حقوقهم...**»[3].

ففشلت هذه المفاوضات لتتجدد مرة أخرى في 20 فيفري 1961م، التي تمت بسويسرا بمدينة لوسارن وكان محتوى هذه المفاوضات هو تجزئة التراب الجزائري لأن فرنسا كانت

(1) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص450.

(2) نفسه.

(3) **جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني**، ج2، وزارة الإعلام، صادرة في 27 مارس 1961، العدد 92، الجزائر، 1984، ص06.

تحاول أن تقضي على الوحدة الترابية، وتجزئة الجزائر وفصل الصحراء واعتبار المرسى الكبير ملكا لها، وفي شهر مارس 1961م توقفت المفاوضات وعاد كل وفد إلى قيادة بلده[1].

وفي يوم 30 مارس 1961م إتفق الطرفان للدخول في مفاوضات رسمية والتي أجريت من 20 ماي إلى 13 جوان 1961م بمدينة إيفيان، ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، وترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس، وقد كان لأعضاء هيئة الأركان نصيب في هذه المفاوضات حيث كانت ممثلة بإثنين من أعضائها، وأرادت من وراء هذه المشاركة الإعتراف بسلطتها على الولايات، لأنها أرادت توسيع نفوذها إلى داخل الجزائر[2].

وكما كان متوقعا يقول فتحي الديب لم يتوصل وفد المفاوضات إلى أي اتفاق نتيجة موقف التصلب الذي اتخذه الجانب الفرنسي فيما يخص الصحراء وإصرار الوفد الجزائري على حقوق الشعب الجزائري المشروعة في ممارسة سيادته على أرضه، وأعلن الجانبان عن توقف المفاوضات لإصرار كل وفد على رأيه[3].

وقبل الشروع في المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية إشتد الصراع مرة أخرى بين وزير الخارجية كريم والعقيد الهواري، حول مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا، ولم يكن بومدين يثق في مفاوضتي الحكومة المؤقتة وبالأخص كريم المناهض لطروحاته الإشتراكية، ولهذا فرض بومدين منجلي والقايد أحمد ضمن الوفد[4].

وقد لحقت هذه المفاوضات الفاشلة مفاوضات "لوقران" التي أجريت في 20 جويلية 1961م، ولكن سرعان ما قطعت يوم 28 جويلية 1961م، على إثر الخلاف المستمر حول

---

(1) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص457.

(2) Réda Malek**, l'Algérie a Evian: histoire négociations secrètes (1956 - 1962),** éd dahleb, Algérie, 1993, p122.

(3) الديب فتحي، المصدر السابق، ص505.

(4) عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 1998، ص242.

مشكلات الأقلية الأوروبية والصحراء، وكان ممثلي الحكومة المؤقتة أقل ما يكونوا إستعداد للمصالحة بمقدار ما كانت إنتقادات هيئة الأركان العامة وجيش التحرير تزداد عنفا، فكانت تطالب بحزم مواجهة المفوضين الفرنسيين[1].

ونظرا لهذه الأوضاع قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع بهدف دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية في الجزائر، وبالفعل قد عقد المجلس الوطني دورته الرابعة من 09 إلى 27 أوت 1961م بطرابلس(ليبيا) وعندما افتتح المجلس أشغاله وجد نفسه أمام مشكلتين هما: الأزمة القائمة بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة للأركان من جهة ومسألة إستئناف المفاوضات من جهة أخرى[2].

تدخلت هيئة الأركان العامة في بداية الإجتماع، وكان تدخلها عبارة عن هجوم على الحكومة المؤقتة، حتى إن قائد الأركان ترك نائبه منجلي وقايد أحمد يقدمان تقويمهما للمفاوضات[3]، وقد إعتبر هذان الأخيران أن الحكومة المؤقتة تتجه نحو حل من النموذج الإستعماري الذي يضحي بالثورة لصالح التفاوض مع فرنسا[4].

إذ في مفاوضات إيفيان الأولى، لما اعترض الوفد الفرنسي على الوحدة الترابية للجزائر، إقترح أحمد فرانسيس تكليف لجنة من أجل دراسة مسألة تحديد الأراضي فاعتبر الرائد علي منجلي هذا الحل إستسلاما، وأكد تخوفه من أن يتم قبول مفاوضات مع فرنسا بفكرة التخلي عن الصحراء[5].

فرد كريم بغضب وأجاب منتقديه قائلا أنه تحلى بالصرامة أثناء المفاوضات، وقد دعمه غالبية الأعضاء في المجلس، وبالتالي لم تنجح هجمات قيادة الأركان في عزله حول هذا

(1) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص458.

(2) عباس محمد، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص359.

(3) بوحوش عمار، المرجع السابق، ص501.

(4) حربي محمد، المصدر السابق، ص236.

(5) نفسه.

الموضوع، وهكذا صوت المجلس بالإجماع تقريبا لصالح المفاوضات وجدد لكريم ثقته من أجل الوصول إلى الإتفاقيات المنتظرة[1].

وكانت مسألة القيادة أهم بكثير من قضية المفاوضات في الصراعات التي شهدتها الدورة، حيث كانت هيئة الأركان تريد إنشاء قيادة موحدة للجبهة وجيش التحرير في الداخل والخارج، مستقرة في الحدود وتضم بالإضافة إلى كريم وبوصوف وبن طوبال أعضاء هيئة الأركان، وكانت تريد وضع الولايات تحت سلطتها، وهو إقتراح كان من شأنه أن يؤدي إلى وضع السلطة بين أيديها، واقترح بن خدة خلق قيادة لجبهة التحرير في الداخل متميزة وفوق الحكومة المؤقتة التي كان يقتصر دورها في منظوره على الوظيفة الدبلوماسية[2].

وقد راق لقيادة الأركان إقتراح بن خدة مما جعلها تسانده، وبهذا نجد أن هذا الأخير إستطاع أن يستفيد من خلاف الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ليتولى القيادة[3].

ب. الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة:

في بداية النقاش إتفق أغلبية المجتمعين على تعيين كريم مكان فرحات، فاغتاظ بومدين واتصل ببوصوف الذي هو الآخر كان رافضا لزعامة كريم، واتفق معه على قطع الطريق أمام كريم نهائيا، لأنه لم يكن من الممكن لأي من الباءات الثلاث أن يصبح رئيسا، فقد كان كل واحد منهم يسعى إلى منع الآخر من الوصول إلى مبتغاه[4].

وبما أن بومدين أعجب ببن خدة، فقد وجه أنضاره إليه واقترحه لرئاسة الحكومة محل فرحات عباس، ولحسم الموقف شكل المجلس كما في الدور الثالثة لجنة كلفت باستطلاع آراء الحاضرين وتقديم اقتراح بتشكيل حكومة، وبعد أيام تم التوصل إلى تسوية تمثلت في

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص499.

(2) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص459.

(3) نفسه.

(4) عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص243.

حمل بن خدة إلى الرئاسة وكان ذلك بعد تراجع كريم عن ترأس الحكومة بضغط من بوصوف وبن طوبال[1].

وقد كانت أهم القرارات التي خرج بها المؤتمرون هي إعلان تشكيلة جديدة للحكومة المؤقتة[2]، فقد كانت برئاسة بن يوسف بن خدة مكان فرحات عباس إذ كان لفشل المفاوضات الأثر الكبير في إزاحته، وكانوا ينظرون إليه على أنه قد يعطي بعض التنازلات للفرنسيين دون أخذ بقية الأعضاء فوقع التأييد على بن خدة يطيع ولا يأخذ أي قرار دون الرجوع إلى رفقائه[3].

وقد تم تقليص أعضاء الحكومة من 13 إلى 12 عضو، حيث أن بن خدة أخذ منصب رئاسة الحكومة[4]، أما كريم بلقاسم فكان نائب الرئيس ووزير الداخلية، لأنه عندما تناقش معه بن طوبال وبوصوف على التراجع والابتعاد عن رئاسة الحكومة، وافق كريم لأنه اشترط البقاء في منصب نائب الرئيس إلى جانب بوضياف، والتخلي عن حقيبة وزراء الخارجية ليصبح وزير الداخلية، حتى يكون قريبا من بومدين ليراقبه[5]، وتظهر تشكيلة الحكومة المؤقتة 3 في قائمة الملاحق بعنوان الحكومة المؤقتة الثالثة.

والشيء الملاحظ أن هيئة الأركان خسرت الجولة في هذه الدورة، لأن المجلس لم يبين موقفها من المفاوضات، ولم يقر بإنشاء القيادة التي كان يريدها، بل تثبيت القيادة القديمة واعتبرت بن خدة خدعها، والأكثر من ذلك كان عليها أن تواجه أحد أعضائها وهو الرائد عز الدين الذي إقترح عودة الجيش إلى الجزائر، وبالتالي هو موالي لرأي الحكومة المؤقتة، وهذا ما زاد في متاعبها، فقررت العودة إلى ألمانيا، حيث مركز قيادة فدرالية جبهة التحرير[6].

(1) بلحاج صالح، المرجع السابق، ص500.
(2) دحلب سعد، المصدر السابق،ص180.
(3) هشماوي مصطفى ، المصدر السابق، ص192.
(4) المجاهد الصادرة في 28 أوت 1961، عدد 103، ص3.
(5) عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص245.
(6) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص454.

وقد غادرت القيادة الاجتماع قبل نهايته، وقامت بإبلاغ الإطارات العسكرية بالحدود أنها لا تعترف بمقررات الدورة، فقد كان طموح الهيئة توحيد جيش الحدود والولايات ضمن قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني ومتميزة عن الحكومة المؤقتة عند الحدود[1].

رغم التغيرات التي أحدثت في الحكومة والتي كانت انتهاج نفس السياسة بوجوه جديدة لا غير لذا ظلت الأزمة، وبخروج القيادة من الاجتماع انفتح صراع جديد بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة: فماهي الإجراءات التي سيتخذها بن خدة إزاء هذا الوضع المتأزم؟.

2. استمرار الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة:

بعد أن أصبحت الحكومة المؤقتة تحت رئاسة بن خدة، وجدت نفسها في صراع مع هيئة الأركان، فكيف واجه بن خدة هذا الوضع؟.

رغم تكوين حكومة جديدة برئاسة بن خدة، ظل الخلاف قائما مع هيئة الأركان العامة، فمن أجل قبول سلطة هذه الحكومة توجه بن خدة إلى غار ديماء وحاول تجزئة الجيش إلى قيادتين واحدة بمراكش والأخرى بتونس، لكنها فشلت أمام معارضة ضباط الجيش[2] الذين وقعوا على وثيقة تطالب بعودة بومدين على رأس هيئة الأركان[3].

بهذا أدركت الحكومة المؤقتة أنها غير قادرة أن تفرض نفسها أمام قيادة الأركان، فغيرت من طريقتها، إذ في 27 سبتمبر 1961م أمرت كل الولايات أن توقف كل الإتصالات مع قيادة الأركان، وفي الوقت نفسه حاول بن خدة تكسير وحدة الضباط، فنصب قيادة جديدة وعلى رأسها النقيب موسى بن أحمد، ودعته إلى إثارة معسكر الدار البيضاء على الهيئة، كما اتهم رئيس الحكومة القيادة أنها مسؤولة عن الإنسداد وأنها رافضة للسلم[4].

(1) حربي محمد، المصدر السابق، ص500.

(2) نفسه، ص504.

(3) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص47.

(4) حربي محمد، المصدر السابق، ص504.

وفي نوفمبر لم تستطع الحكومة أن تفرض سيطرتها على الجيش وهذه الأزمة دخلت شهرها الثالث وبهذا رأى أعضاء هيئة الأركان أنهم حققوا النصر فعادوا من ألمانيا إلى تونس حيث رجع علي منجلي أولا ثم لحق به العقيد بومدين[1].

وبعد هذا وقعت حادثة مكنت قيادة الأركان من الهجوم مجددا على الحكومة المؤقتة وتمثلت الحادثة في أن النقيب موسى بن أحمد وافق على طلب الحكومة، ولكن بعد فوات الأوان وعودة القيادة إلى مقرها غار دماء، إذ تمكنت بسرعة من إعتقال القائمين بالتمرد في المغرب عليها وهو بن أحمد وأنصاره[2].

لكن تم إطلاق سراح النقيب موسى، وذلك بتدخل شوقي مصطفاوي ممثل جبهة التحرير بالمغرب، إثر برقية وصلت من رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن قايد أحمد أمر بإعدام النقيب موسى وثلاثة من رفقائه، إلا أن الأزمة لم تحل إلا عندما تراجعت الحكومة المؤقتة عن مشروعها، وأمرت بوضع المعسكرات التي كانت تحت قيادة النقيب موسى تحت تصرف وزارة الداخلية برئاسة بن طوبال[3].

وبهذا خرجت الحكومة المؤقتة ضعيفة وتدهورت مصداقيتها أمام هيئة الأركان، التي أصبحت أقوى من ذي قبل، ما جعل بن يوسف بن خدة يتجه لإكمال المفاوضات وترك أمر هيئة الأركان إلى حين.

(1) بلحاج صالح، المرجع السابق، ص508.

(2) نفسه.

(3) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص48.

الفصل الثاني

بداية أزمة 1962م والصراع على القيادة

أولا: إعلان وقف إطلاق النار وإستراتيجية كل طرف.

ثانيا: إنعقاد مؤتمر طرابلس وتأزم الوضع (27 ماي - 06 جوان 1962م)

ثالثا: إجتماع زمورة 24 جوان 1962م.

أولا: وقف إطلاق النار وإستراتيجية كل طرف:

1. المفاوضات مع فرنسا ووقف إطلاق النار:

أ. إستئناف المفاوضات:

رغم فشل المفاوضات بين فرنسا و الحكومة المؤقتة إلا أنها جعلت فرنسا تنظر إلى إستقلال الجزائر كضرورة حتمية، وذلك من خلال رفضها الدائم لفصل الصحراء، وتمسكها بموقفها، وقد ذكرنا سابقا بأن المفاوضات قد قطعت يوم 28 جويلية 1961م على إثر الخلاف المستمر حول مشكلات الأقلية الأوروبية والصحراء، فهل يا ترى ستستأنف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة وفرنسا؟.

بعد أن تجاوز بن خدة خلافه مع هيئة الأركان كان عليه أن يواصل مسار المفاوضات مع فرنسا، خاصة أن ديغول مهد لإستئناف المفاوضات باقتراحه فكرة تقرير المصير مع الإستمرار فيها بانتظام ومن جهة أخرى طرأ على موقفه تطور في قضية الصحراء[1].

وقد أبدى بن خدة رغبة الحكومة المؤقتة في استئناف المفاوضات، لكن رغم ذلك كان الشعب الجزائري ينتظر توضيحا من فرنسا بخصوص تصريح ديغول الذي يخص حق الشعب الجزائري في تقرير المصير[2] وفي 30 سبتمبر 1961م، أبلغ الطيب بولحروف[3] الوسيط السويسري أليفي لونغ باستئناف المفاوضات، وبناء على ذلك توجه هذا الأخير في 02 أكتوبر 1961م إلى باريس، وفاتح لويس جوكس بالموضوع وكان الرد في 13 أكتوبر

(1) بن خدة بن يوسف، **نهاية حرب التحرير في الجزائر: إتفاقيات إيفيان**، تر: زعداد لحسن، محمد العين جبائلي، مر: بن الشيخ الحسين عبد الكريم، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د س)، ص28.

(2) هو مشروع جديد أعلنه ديغول في 16 سبتمبر 1959م، إعترف فيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه لكن أحاط ذلك بقيود وشروط كادت تجعله مستحيلا، من هذه الشروط الإتحاد مع فرنسا وقد وصفه ديغول بأنه يقدم للجزائر معنويات إقتصادية وعسكرية وإجتماعية. أنظر: غربي الغالي، المرجع السابق، ص409.

(3) ولد في 09 أفريل 1923م بوادي زناتي، كان عضوا بحزب الشعب، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عند اندلاع الثورة كان بفرنسا فالتحق بصفوف جبهة التحرير، مارس عدة مهام إذ كان ممثلا للجبهة بروما وجنيف. أنظر: بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، ج1،المرجع السابق، ص547.

1961م عن استعداد فرنسا لإجراء لقاء في 26 من نفس الشهر، وبعد ذلك تم تغيير موعد المفاوضات حين طلب من السويسريين بأن يكون اللقاء سريا[1].

وفي هذا الإطار قدم بن خدة يوم 24 أكتوبر 1961م بتونس باسم الحكومة المؤقتة الإقتراح التالي: «... **التخلي عن فكرة تقرير المصير، إعلان الاستقلال من طرف فرنسا وبالمقابل وقف إطلاق النار فورا، أمام المسائل المعلقة فهي وضع الأقلية وجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي، هذه المسائل ستحل مع الحكومة الجزائرية المستقلة...**»[2].

وقد جرت العديد من الإتصالات السرية[3]، مهدت بعد ذلك للقاء الوافدين في شالي روس بالجوار من إيفيان، وقد كان السجناء الخمسة بـ "أولنوي" مطلعين على نتائج اللقاءات المذكورة سابقا وأبدوا وجهات نظرهم حول المرحلة القادمة للمفاوضات لأن ذلك كان شرط من شروط الحكومة المؤقتة لإشراك السجناء في المفاوضات[4].

إنطلقت المفاوضات يوم 11 فيفري 1962م واستمرت إلى غاية 19 فيفري، وخلال ثمانية أيام من المفاوضات تمت مناقشة كل المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وأيضا التعاون الفرنسي الجزائري، ومن بين المسائل التي واجه فيها الطرفان المصاعب هي تلك المتعلقة بالصحراء والأقلية الفرنسية[5].

---

(1) لونغ أوليفي، بوتيتبيير ماكس، **الملف السري واتفاقيات ايفيان: مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص، ص، 108 ـ 112.

(2) بن خدة بن يوسف، إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص27.

(3) . لقاء "بال" الأول (28 ـ 09 أكتوبر 1961م).

. لقاء "بال" الثاني (09 نوفمبر 1961م).

. لقاء دحلب ـ جوكس (09 ديسمبر 1961 ـ 23 ديسمبر 1961م). أنظر: ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص461.

(4) نفسه، ص462.

(5) دحلب سعد، المصدر السابق، ص153.

ولكن تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول الخطوط العريضة لمشروع إيفيان وبذلك اتفق الوفدان على أن يلتقيا من جديد في إطار مفاوضات رسمية حاسمة بإيفيان على شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة[1].

وعند هذه المرحلة من المفاوضات، إجتمع بالفعل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة إستثنائية بطرابلس (ليبيا) من 22 ـ 27 فيفري 1962م من أجل دراسة نص إتفاقيات إيفيان، وحضر الاجتماع 33 عضوا من أصل 71 عضوا وكان سعد دحلب هو المقرر[2].

وقد قام أعضاء المجلس بدراسة عميقة ودقيقة لكل النقاط التي تضمنها المشروع، وبعد أن تأكدوا أن المشروع يحقق الأهداف الأساسية للثورة وافقوا عليه بأغلبية ساحقة ما عدا هيئة الأركان (بومدين، منجي، قايد أحمد) والرائد مختار بويزم[3]المدعو ناصر من الولاية الخامسة وهران[4].

أما الخمسة الموجودين بالسجن بأولنوي، فقد صوتوا بتأييد الإتفاقيات، وأرسلوا رسالة بتاريخ 15 ـ 02 ـ 1962م للمجلس الوطني عبروا فيها عن تأييدهم لإتفاقيات إيفيان، كما بعثوا بوكالة لرئيس الحكومة المؤقتة تخوله حق التصويت باسمهم، إذ قال هذا الأخير: «... **كما بعثوا لي شخصيات بوكالة تخص لي حق التصويت باسمهم...**»[5].

وقد كان أعضاء الولاية الثانية الشمال القسنطيني قد أرسلوا بوكالتهم لبن خدة ليصوت باسمهم أثناء هذه الدورة الطارئة للمجلس[6].

---

(1) بن خدة بن يوسف، إتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص37.

(2) هشماوي مصطفى، المصدر السابق، ص463.

(3) ولد في 20 مارس 1928م بتلمسان، إلتحق بحركة انتصار الحريات الديمقراطية بفرنسا 1955م، التحق بجيش التحرير بوجدة، أشرف على إنزال الأسلحة، عين رائد سنة 1960م، بعدها دخل مع العقيد لطفي ومسؤولي الولايات إلى الجزائر بعد أن أقرت ذلك الحكومة المؤقتة، أشرف على قيادة الجيش الحدودي. أنظر: عمامرة ياس، العاين معمر، **المجاهد الرائد مختار بويزم، مجلة الرائد**، عدد تجريبي،الجزائر، نوفمبر ـ ديسمبر 2001م، ص28.

(4) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق،ص 463.

(5) بن خدة بن يوسف، إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص37.

(6) الديب فتحي، المصدر السابق، ص553.

ب. موقف قيادة الأركان من اتفاقيات ايفيان:

بعد أن امتنع أعضاء هيئة الأركان العامة عن التصويت، فسر بومدين موقفه بما يلي: **«لا أستطيع إعطاء ثقتي إلا على نص مكتوب واضح اقترعت ضد لأن نتائج سبع سنوات من الحرب ليست موجودة في النصوص التي قدمت لنا، لم نبلغ هدف الاستقلال...»**[1].

حيث انتقدت قيادة الأركان العامة توقيع الحكومة المؤقتة إتفاقيات ايفيان، لأنها كانت ترمي في نظر قيادة الأركان لأن تؤسس في الجزائر نظاما إستعماريا جديدا بعد الاستقلال، وكانت الانتقادات تتناول بوجه خاص النقاط التالية[2]:

- إنشاء جيش يطلق عليه "قوة محلية" مكونة من 40 ألف رجل يؤطرهم ضباط وضباط صف جزائريون مازالوا في الخدمة في الجيش الفرنسي في عام 1962م، وضباط فرنسيون يعملون في إطار التعاون الفني.
- إحتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة مرسى الكبير مدة 15 عاما وكذلك قاعدة أكر لمواصلة التجارب النووية الفرنسية.
- الإبقاء على الجهاز الإداري القائم والمكون من 50 ألف موظف منهم 65600 فرنسي و14400 جزائري، استفادوا من الترقية الإجتماعية منذ 1956م.
- الحفاظ على الليبيرالية الإقتصادية واحترام المصالح والإمتيازات الفرنسية كما كانت قائمة عند الاستقلال.
- الحفاظ عل هيمنة اللغة الفرنسية وتشجيع نموها على حساب اللغة العربية.
- احترام الخصوصيات العرقية اللغوية والدينية للأوروبيين الذين سيكون لهم في عام 1965م الخيار بين الجنسيتين الفرنسية والجزائرية.

(1) Malek Redha, op. cit, p230.

(2) براهيمي عبد الحميد، المصدر السابق، ص57.

– إنشاء هيئة تنفيذ مؤقتة[1]، مهمتها تسيير الشؤون العامة خلال المرحلة الانتقالية بين تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في مارس 1962م وتاريخ تنظيم الإستفتاء في جويلية 1962م[2].

وفي اجتماع ضم قادة الفيالق والكتائب الثقيلة نظمته قيادة الأركان كان الرائد علي منجلي وهو عضو في الوفد الجزائري في إيفيان، يتهم الحكومة المؤقتة في القضاء على جيش التحرير الوطني حيث كان يرى أن التنازلات المقدمة لفرنسا في المجال الاقتصادي والعسكري والثقافي لا مجال للقبول بها لأنها ترهن الإستقلال وتلغمه، وكانت قيادة الأركان ترى أن الحكومة المؤقتة قد خانت الثورة ليس بقبولها تلك التنازلات فحسب، بل لأنها كانت ترغب في إقامة نظام برجوازي من النوع الرأسمالي موالي لفرنسا بعد إعلان الإستقلال[3].

وقد كان أيضا نبذ هيئة الأركان لاتفاقيات إيفيان يستند إلى الإتهام الموجه للحكومة المؤقتة أنها تريد تفكيك جيش التحرير في الخارج[4].

ج. **إعلان وقف إطلاق النار:**

ورغم هذه الخلافات إلا أن مجلس الثورة قرر تكليف الحكومة المؤقتة بمواصلة المفاوضات، فاستأنفت من جديد في07 مارس 1962م، ويقول بن خدة: «...**إن المناقشات كانت حادة ومتواصلة إلى يوم 18 من نفس الشهر حيث تم التوقيع على الوثيقة النهائية، وفي ذات اليوم وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أعلنت عن وقف إطلاق النار بالنسبة لكامل التراب الجزائري ابتداء من يوم الإثنين 19 مارس1962م...**» [5].

---

(1) هذه الهيئة هي هيئة مختلطة تتشكل من بعض الجزائريين وبعض من الفرنسيين ومن ممثلين عن جبهة التحرير الوطني، تقوم هذه الهيئة بالإشراف على عملية الإستفتاء وإن تم لصالح الإستقلال تشرف على انتخاب المجلس التأسيسي خلال 3 أسابيع لتسلم السلطة. أنظر: زيبحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص142.

(2) براهيمي عبد الحميد، المصدر السابق، ص57.

(3) نفسه.

(4) ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص468.

(5) الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص166.

كان الوفد الجزائري يتكون من ثمانية أعضاء بقيادة سعد دحلب، أما الوفد الفرنسي يتكون من ستة أعضاء برئاسة لويس جوكس، وتم خلالها مناقشة كل المسائل التي طرحت في بروس، والإتفاق على النقاط العالقة رغم محاولة الوفد الفرنسي التمسك قدر الإمكان بامتيازات فرنسا في الجزائر في مختلف الميادين، لكنه وجد نفسه محاصرا ومرغما على قبول الحلول التي يقترحها الوفد الجزائري[1].

وبهذا تم التوقيع على إتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس 1962م، وأمر بن يوسف بن خدة بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس[2]، ودخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 19 مارس 1962م، على الساعة الثانية عشر زوالا حيث وضع حدا لحرب شنيعة دامت سبع سنوات ودخلت بذلك الجزائر في المرحلة الإنتقالية[3].

حكم الجزائر خلال هذه الفترة، هيئة تنفيذية مؤقتة تحت رئاسة عبد الرحمان فارس[4]، مقرها في روشي نوار، وهي تضم تسعة أعضاء جزائريين وثلاثة أعضاء أوروبيين[5]، ومن بين مهامها، مثلما جاء في نص إتفاقيات إيفيان، التصرف في الشؤون العامة التي تهم الجزائر لحفظ الأمن، إعداد تقرير المصير وتنفيذه[6].

أما بخصوص المساجين واللاجئين، فقد نصت الإتفاقيات على إطلاق سراح جميع المعتقلين سواء المتواجدين بسجون فرنسا أو بالجزائر، بهذا تم الإفراج عن مساجين سجن أولنوي الخمسة، وتكلفة الحكومة المصرية وجهاز مخابراتها بعملية تأمين وصول هؤلاء القادة

(1) بن خدة بن يوسف، إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص167.

(2) نفسه.

(3) موريس آلي، **الجزائر وإتفاقيات إيفيان**، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008م، ص183.

(4) ولد في 1911م من آقبو، عمل كاتب للعدل في القليعة، ثم عضوا في فريق الليبيراليين الذي كان يتزعمه جاك شوفاليي، وفي سنة 1957م وضع نفسه في خدمة فدرالية جبهة التحرير بفرنسا، وفي جوان 1958م عرض عليه ديغول منصبا في حكومته فرفض بإيعاز من جبهة التحرير، توفي في1911م. أنظر: حربي محمد، المصدر السابق، ص264.

(5) موريس آلي، المصدر السابق، ص183.

(6) بن خدة بن يوسف، إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص27.

إلى القاهرة، وذلك بالإتفاق مع الحكومة السويسرية التي كانت أول من إستقبلهم بعد إطلاق سراحهم[1].

وخلال إقامتهم بسويسرا، ذكر فتحي الديب في كتابه توتر العلاقات التي كانت سائدة بينهم خاصة بين أحمد بن بلة، وبوضياف[2]، حيث رفض هذا الأخير الاندماج مع زملائه[3].

وفي ظل الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان على السلطة، وفي ظرف إطلاق سراح القادة التاريخيين سعى كل طرف إلى رسم إستراتيجية وخطة تمكنه من الوصول إلى السلطة والسيطرة على الأوضاع في الجزائر فما هي إستراتيجية كل طرف؟.

2. إستراتيجية هيئة الأركان:

كانت نوايا هيئة الأركان العامة للوصول إلى السلطة واضحة منذ تأسيسها ووضعت لذلك إستراتيجية دقيقة شملت عدة مجالات بدأت في تنفيذها مع دخول الجزائر في المرحلة الإنتقالية إبتداء من 19 مارس 1962م.

في مسألة القيادة كانت هيئة الأركان ترى ضرورة تنحية الحكومة المؤقتة واستبدالها بقيادة أخرى، ولم تكن هيئة الأركان قادرة سنة 1962م على إستلام السلطة، وذلك بسبب إفتقارها للشرعية التاريخية، فلا هواري بومدين ولا مساعديه كانوا مع القادة التاريخيين الذين فجروا الثورة في أول نوفمبر 1954م، وقد كان جزءا كبيرا من الأعمال التي قامت بها قبل

(1) الديب فتحي، المصدر السابق، ص572.

(2) ولد يوم 23 جوان 1919م في المسيلة، مناضل في حزب الشعب وأصبح مسؤول عن المنظمة الخاصة من 53 ـ 54، اختطف مع بن بلة في 1956م، وبقي عضوا في مجلس الثورة حتى 1962م، عين وزيرا للدولة في 1958م، نائب لرئيس الحكومة المؤقتة 1961م، عارض زعامة بن بلة وأسس حزب الثورة الاشتراكي في سبتمبر 1962م. أنظر: حربي محمد، المصدر السابق، ص190.

(3) الديب فتحي، المصدر السابق، ص572.

انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية تأتي في إطار تحقيق هدف السيطرة على السلطة[1].

ومن أجل الإستيلاء على السلطة كان لا بد من إيجاد شخصية تستعمل كمطية للوصول إلى الحكم، ولهذا الغرض قام العقيد هواري بإرسال أحد مقربيه وهو عبد العزيز بوتفليقة[2] إلى سجن أولنوي بفرنسا، أين يقيم السجناء الخمسة، وكان هدفه إقناع محمد بوضياف لإقامة تحالف بينه وبين قادة هيئة الأركان العام، لكن مبعوثه إكتشف قوة شخصية بوضياف ورفضه لأي نظام يتحكم فيه الجيش في الجزائر بعد الإستقلال وتفضيله التمسك بشرعية المؤسسات القائمة، وهي المجلس الوطني للحكومة المؤقتة[3].

بعد ذلك إقترح بوتفليقة بالمراهنة على بن بلة، لأنه سهل المراس وقريب إديولوجيا إلى الشعب، واقترحت قيادة الأركان من أجل ذلك إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني وإعداد برنامج سياسي، فقبل بن بلة عرض بومدين، بل وحتى خيضر[4] وبيطاط[5]، وإتفقوا

(1) بومايدة عمار، **بومدين والآخرون: ما قاله... وما أثبتته الأيام**، تقديم: مهري عبد الحميد، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص36.

(2) ولد عبد العزيز بوتفليقة المدعو عبد القادر في 02 مارس 1937م بوجدة، إلتحق مبكرا بالثورة في الجهة الغربية وعمره لم يتجاوز 19 سنة بين سنتي 1957 ـ 1958م، وعين مراقبا عاما في الولاية الخامسة، شغل عدة وظائف عسكرية، ضابط في المنطقة 4 و6 في نفس الولاية، ثم عين عضوا في هيئة قيادة العمليات العسكرية بناحية الغرب حتى أصبح ضمن قياد الأركان العامة ثم مجاهدا في الجهة الصحراوية، وبعد الخلاف الذي نشب بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة دخل سريا إلى فرنسا واتصل بالزعماء المسجونين، بعد الإستقلال عين في المجلس التأسيسي، بعد إستقالة الرئيس زروال إنتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية في اقتراع أفريل 1999م، ودامت رئاسته إلى عام 2019م توقفت مهامه بعد تقديم إستقالته. أنظر: نفسه، ص، ص46، 47.

(3) عباس محمد، **إغتيال الحلم: أحاديث مع بوضياف**، دار الهومه، الجزائر، 2003م، ص78.

(4) من مواليد 13 مارس 1921م في الجزائر، إنخرط في صفوف نجم ش.إ ثم في حزب الشعب الجزائري، كان عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي أعلنت الثورة في نوفمبر 1954م، بعد اندلاع الثورة ساهم في تزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة، وفي ضمان الدعم العربي للثورة، كان من الزعماء الخمسة الذين اختطفتهم فرنسا في حادث تحويل الطائرة سنة 1956م. أنظر: بومايدة عمار، المرجع السابق، ص36.

(5) من مواليد 19 ـ 12 ـ 1925م بعين الكرمة بالشرق الجزائري، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل والقيادة التاريخية، مناضل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وعضو في المنظمة السرية، كان من بين مجموعة 22، ومجموعة التسعة، عين بعدها مسؤولا عن منطقة الجزائر الرابعة،ألقي القبض عليه في 1955م وحكم عليه بالسجن المؤبد، ثم نقل إلى فرنسا في 1962م، أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار ووقف إلى جانب جماعة بن بلة، توفي سنة 2000م. أنظر: نفسه، ص38.

على خطة قيادة الأركان، وعلى العكس من ذلك فإن بوضياف حليف كريم وآيت أحمد[1] قد رفضها[2].

وفي هذا السياق بالذات عقد تحالف بين بن بلة وقيادة الأركان، وقد سمح هذا التحالف لبومدين بالحصول على غطاء سياسي له وزنه للتغلب على الحكومة المؤقتة وتهيئة شروط الإستيلاء على السلطة بعد إعلان الاستقلال[3].

لذلك نجدها تخصصه بالإستقبال الحار عند دعوتها له ولبقية زملائه المساجين زيارة جيش التحرير بوجدة، كما لجأت هيئة الأركان العامة إلى معارضة إتفاقيات إيفيان، ومنهم من إعتبر يوم 19 مارس1962م يوما للحداد، لأنها أسست لإستعمار جديد، وكل هذا كان خوفا من تزايد شعبية وأسهم الحكومة المؤقتة، ومن مظاهر ذلك معارضة أعضاء هيئة الأركان العامة في المجلس الوطني لوقف إطلاق النار[4].

بل وقاموا بحملة تحسيسية في صفوف جيش الحدود حول مخاطر إتفاقيات إيفيان ونتائجها الوخيمة على استقلال البلاد، وكانت تلك الحملة مدروسة وفق إستراتيجية تهدف إلى تقديم الحكومة في صورة المتخاذل[5].

وحاولت هيئة الأركان منع الحكومة من الاتصال بوحدات جيش التحرير الوطني سواء في الداخل أو الخارج دون المرور عليها[6].

---

(1) ولد عام 1926م، انظم عام 1942م إلى حزب الشعب، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة، عضو في المجلس الوطني للثورة ،إختطف مع رفاقه 1956م إثر القرصنة الجوية الفرنسية .في صيف 1962م كان معارض لبن بلة وقيادة جيش التحرير، إنتخب عضوا في المجلس التأسيسي، ثم إختار الإقامة بباريس بعد أن أسس جبهة القوى الاشتراكية. أنظر: حربي محمد، المصدر السابق، ص189.

(2) براهيمي عبد الحميد، المصدر السابق، ص58.

(3) نفسه.

(4) حربي محمد، المصدر السابق، ص269.

(5) دحلب سعد، المصدر السابق، ص156.

(6) براهيمي عبد الحميد، المصدر السابق، ص57.

كما كانت هيئة الأركان العامة مدعومة من مصر ورئيسها جمال عبد الناصر لأنها تحالفت مع أحمد بن بلة الذي كان يراهن عليه في إطار مشروعه العربي والوحدوي، ومن مظاهر هذا الدعم تسليم مصر لجيش الحدود عتادا عسكريا في 30 أفريل 1962م، حيث أكد لجمال عبد الناصر عن نيته في الاعتماد على قوات الحدود للسيطرة على الداخل وإزاحة خصومه السياسيين[1].

إذا ما يمكن قوله أن هيئة الاركان إتخذت جميع الوسائل والطرق لبسط نفوذها للوصول إلى السلطة، وذلك بمحاولاتها المتكررة لتنحية الحكومة المؤقتة والبحث عن الشخصية المناسبة التي تمكنها من الوصول إلى السلطة والسيطرة على الأوضاع في الجزائر.

3. إستراتيجية الحكومة المؤقتة:

غداة وقف إطلاق النار كانت الحكومة المؤقتة تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لإستلام مقاليد الحكم في البلاد، خاصة وأنه معترف بها من قبل الكثير من الدول.

لكي تدعم الحكومة المؤقتة شرعيتها، كان عليها أن تضمن تدعيم الولايات بالداخل، لذلك سارعت قبيل إطلاق النار إلى محاولة بسط سيطرتها على العاصمة باعتبارها المنطقة الإستراتيجية والحيوية في البلاد، ففي هذا الصدد يذكر بورقعة في مذكراته، وصول عدد من الإطارات بشكل مفاجئ إلى الولاية الرابعة ليلة وقف إطلاق النار محملين من طرف بن خدة بمهمة الإشراف على منطقة الجزائر العاصمة[2].

وقد رفضت الولاية الرابعة هذا القرار وإلتزمت الحياد إتجاه صراع الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان العامة[3].

---

(1) الديب فتحي، المصدر السابق، ص581.

(2) بورقعة لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة**، تح: الصادق بخوش، تق: الفريق سعد الدين شاذلي، ط2 مزيدة ومنقحة، شركة دار الأمة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2000،ص 86.

(3) نفسه.

بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، دعا بن خدة إلى إجتماع مجلس الوزراء للتباحث حول كيفية إنتقال السلطة، وفي موعد هذا الاجتماع المحدد بيوم 19 أفريل زار بن بلة جيش التحرير الوطني عند الحدود التونسية الجزائرية فإنتقال السلطة حسب رأيه لا يمكن أن يتم إلا من خلال دعوة المجلس الوطني للثورة، وهو الأمر الذي رفضته الحكومة المؤقتة[1].

هذا التشبث بالشرعية الذي دعمه إنتصارها السياسي في إتفاقيات إيفيان، دفع أحمد بن بلة وبومدين إلى إتهام أعضاء الحكومة وخاصة العسكريين الثلاث بعملاء الإستعمار الجديد[2].

إذا فإن إستراتيجية الحكومة المؤقتة جاءت مماثلة للإستراتيجية التي إتبعتها هيئة الأركان العامة بإعتبار أن لهم هدف واحد هو السيطرة على الأوضاع في الجزائر وفرض السلطة خاصة وأنها تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لإستلام مقاليد الحكم، ما جعلها تسارع في البحث عن ما يزيدها دعما لشرعيتها، ويعزز نفوذها ويمكنها من الوصول إلى مبتغاها.

(1) حربي محمد، المصدر السابق، ص270.

(2) نفسه.

ثانيا: انعقاد مؤتمر طرابلس وتأزم الوضع (27 ماي ـ 06 جوان 1962 م):

إن استقلال الجزائر لم يقضي على الخلافات التي كانت سابقا بل فتح لها مرحلة جد صعبة، اشتدت في هذه المرحلة الصراعات على السلطة، لأن القادة الوطنيين قد شرعوا في خوض صراع من أجل الظفر بالحكم، وكان مؤتمر طرابلس الدليل الواضح على السباق نحو السلطة.

1. التحضير للمؤتمر وانطلاق أشغاله:

كان مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي تم انتخابه من أجل الإشراف على سير المناقشات التي ستجرى في طرابلس مشكلا من ثلاثة أعضاء، محمد الصديق بن يحي[1] رئيسا، عمر بوداود[2] وعلي كافي مساعدين، سبق للمجلس الوطني للثورة أن اجتمع في فيفري من أجل دراسة مشروع النص المتضمن إتفاقيات إيفيان، وفي شهر أفريل بعث كل من بن بلة وخيضر وقيادة الأركان المكتب طلبا لعقد إجتماع إستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكن المكتب رفض الطلب بدعوى أنه بعد المصادقة على اتفاقيات ايفيان لم يعد هناك مبرر لعقد اجتماع طارئ للمجلس الوطني للثورة خارج التراب الوطني[3].

(1) ولد في جانفي 1932م بجيجل، شغل منصب رئيس إتحاد المركزيين، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة سنة 1956م، أول أمين عام للحكومة المؤقتة، ترأس مؤتمر طرابلس 1962م. أنظر: بلقاسم بوعلام وآخرون، المرجع السابق، ص314.

(2) ولد في 5 ماي 1924م بتيزي وزو، إنضم إلى المنظمة الخاصة كمسؤول عن منطقة القبائل 1947م، بعد اندلاع الثورة أصبح في اتحادية المغرب، ثم أصبح مسؤولا عن اتحادية فرنسا، قام بتنفيذ خطة التربيع التي أقرت تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات، كسب عدت معارك في فرنسا وضواحيها، تم تعيينه في مكتب مجلس الثورة في أوت 1961م، انتخب عضوا في مكتب المجلس في 1962م.أنظر: نفسه، ص259.

(3) بوداود عمر، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني: مذكرات مناضل**، تر: أحمد بن محمد بكلي، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص، ص229، 230.

كما أن الحكومة المؤقتة كانت تتحاشى فكرة استدعاء المجلس للانعقاد في تلك الفترة المبكرة لدخول اتفاقيات ايفيان حيز التنفيذ، وهو ما عبر عنه لخضر بن طوبال عندما طلب من أحمد بن بلة سحب إقتراحه هذا[1].

لكن بعد محادثات بين أعضاء الحكومة انتهت هذه الأخيرة بالموافقة على طلب بن بلة وأصدقائه، وتلقى مكتب المجلس رسالة من الحكومة المؤقتة تتضمن طلبا بدعوة المجلس للانعقاد، فاعترض عليه المكتب في المرة الأولى بحجة أن الطلب لم يكن مرفقا بمشروع جدول أعمال، كما ينص عليه القانون الداخلي، فاستجابت الحكومة لذلك فاضطر المكتب هذه المرة إلى دعوة المجلس للإنعقاد رغم كل التوقعات السيئة التي قد يثيرها عقد هذا الإجتماع[2].

وقد كانت موافقة الحكومة على عقد المؤتمر مرفوقة بضغوط، ذلك أن فكرة عقد مؤتمر للمجلس الوطني للثورة وجد صدى كبير في أوساط بعض قيادات الثورة، حين أيدها كل من رابح بيطاط ومحمد خيضر، كما قرر حسين آيت أحمد مساندة الإقتراح الداعي إلى عقد المجلس لإنقاذ الوحدة الوطنية، وهذه المواقف أعطت دعما قويا لأحمد بن بلة وبذلك تحصل على الأغلبية التي أرغم بها الحكومة على قبول دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد[3].

وبهذا يكون أحمد بن بلة المدعوم من الجيش قد تمكن من تحقيق مطلبه ومبتغاه لإستدعاء المجلس للإنعقاد في طرابلس يوم 27 ماي 1962م، وحضره كل الأعضاء من الداخل والخارج، بما فيهم السجناء الخمسة، وللحفاظ على السرية التامة لأشغاله تم إغلاق مطار طرابلس، ومنعت السلطات الليبية الصحفيين من دخول المدينة، وتمحور جدول أعمال الدورة حول نقطتين أساسيتين هما:[4]

(1) لونيسي إبراهيم، المرجع السابق، ص11.

(2) عباس محمد، فرسان الحرية، المرجع السابق، ص112.

(3) لونيسي إبراهيم، المرجع السابق، ص12.

(4) أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص239.

- النقطة الأولى دراسة برنامج جبهة التحرير الوطني والذي يتمثل أساسا في الوثيقة الأساسية التي حررت بالحمامات بتونس والتي حددت طبيعة الثورة الجزائرية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد استرجاعها لسيادتها الوطنية، وكذا تعرضت لعملية بناء الحزب، وهي الوثيقة التي ستعرف فيما بعد بميثاق طرابلس، والتي قام بتحريرها كل من محمد الصديق بن يحي ومصطفى الأشرف[1] ورضا مالك[2] رئيس تحرير المجاهد ومحمد حربي[3] مسؤول القيادة المركزية في وزارة الخارجية، وعبد المالك تمام[4] عضو المجلس الوطني سابقا وبن بلة[5].
- النقطة الثانية تتعلق بتعيين "إدارة" أو "مكتب سياسي" مكلف بالتطبيق الفوري للقرارات التي يعتزم المجلس الوطني للثورة الجزائرية إتخاذها، ويكون أيضا مكلفا بتكوين الحزب

(1) إقترن إسمه بتلك اللحظات الصعاب التي تلت وقف إطلاق النار في مارس 1962م، كان على رأس ممثلي جبهة التحرير الوطني في الهيئة التنفيذية المؤقتة، بدأ مسيرته النضالية بمعهد سطيف في سنة 1936 ـ 1937م. أنظر: عباس محمد، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص300.

(2) من مواليد 21 ديسمبر1931م ببباتنة، عضو مؤسس للإتحاد العام للطلبة الجزائريين 1955م، مسؤول عن جريدة المجاهد من 1957 إلى 1962م، ناطق رسمي باسم الوفد المفاوض في اتفاقية ايفيان، ومن محرري برنامج طرابلس جوان 1962م، بعد الإستقلال شغل مناصب مختلفة، إنسحب من النشاط السياسي منذ 1984م، ثم إنتخب رئيسا للمجلس الشعبي الإستشاري الوطني، تقلد منصب وزير الخارجية وعين على رأس الحكومة إلى غاية أفريل 1994م. أنظر: مالك رضا، المصدر السابق، ص377.

(3) ولد بالحروش في 16 يونيو 1933م، إحتك بالحركة الوطنية بالحروش قبل أن ينخرط في صفوف حركة الإنتصار في بداية الخمسينات، عمل ابتداءا من 1955م في إعلام إتحادية الجبهة بفرنسا كما عمل في مصالح وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة، شارك كخبير في مفاوضات إيفيان، بعد الإستقلال أصبح من المقربين من بن بلة. أنظر: عباس محمد، **مثقفون في ركاب الثورة**، دار هومه، الجزائر، 2004، ص105.

(4) ولد في 1920م بالقصبة الجزائر، إنظم إلى حزب الشعب بالعاصمة، وفي 1947م أصبح عضوا في اللجنة المركزية، 1955م حضر محادثات سان ريمو مع بن بلة انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة، إشتغل في جريدة المجاهد 1956م، حضر مظاهرات للمطالبة بحق تقرير المصير فاعتقل ثم أطلق سراحه أثناء وقف إطلاق النار في مارس 1962م، توفي 1978م بالعاصمة. أنظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، المرجع السابق، ص265.

(5) لونيسي إبراهيم، المرجع السابق، ص14.

وتشكيله وتحضير الإستفتاء وتنظيم الإنتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية، كما يحل هذا المكتب السياسي محل الحكومة المؤقتة[1].

ويقول سعد دحلب بأن الثورة صادقت بالإجماع على البرامج لكنها عثرت في تكوين المكتب السياسي[2] ، فلقد تمت الموافقة على مشروع برنامج عمل جبهة التحرير الوطني دون أي خلافات تذكر[3].

لم يدر حول النقطة الأولى أي خلاف أو نقاشات حادة، لكن الخلاف ظهر في النقطة الثانية حول تعيين أعضاء المكتب السياسي "القيادة الجديدة لجبهة التحرير الوطني"، ولهذا الغرض تم تشكيل لجنة مكونة من محمد الصديق بن يحي والحاج بن علا وعمر بوداود وقايد بوبكر لسبر آراء المشاركين واقتراح قائمة يمكن أن تنال ثلثي الأعضاء، وقد أفضت عملية سبر آراء المشاركين قائمتين[4]:

قائمة بن بلة مكونة من سبعة أعضاء وهم السجناء الخمسة ومحمدي السعيد والحاج بن علا، وقد كانت إقصائية لأنصار الحكومة المؤقتة باستبعادها لشخصيات كان لها دور كبير في قيادة الثورة كالباءات الثلاثة ورئيس الحكومة المؤقتة، وإن بن بلة باقتراحه بوضياف وآيت أحمد ضمن قائمته هو محاولة لإقصائهما بطريقة ذكية من خلال إبقائهما كأقلية، لأن باقي الأعضاء محسوبين على بن بلة، وقد تفطنا لذلك ورفضا الدخول في هذا المكتب، وأرجع بوضياف ذلك إلى رغبته في أن يكون المكتب السياسي أوسع عددا وأحسن تمثيلا وأكثر كفاءة[5].

(1) عباس محمد، فرسان الحرية، المرجع السابق، ص، ص113، 114.

(2) دحلب سعد، المصدر السابق، ص171.

(3) لونيسي إبراهيم، المرجع السابق، ص16.

(4) الطاهر الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 ـ 1962م)**، منشورات Anep، الجزائر، (د س)، ص268.

(5) عباس محمد، اغتيال حلم، المرجع السابق، ص205.

أما القائمة الثانية: فقد تزعمها كريم بلقاسم الذي اقترح مكتبا سياسيا من تسعة أعضاء وهم السجناء الخمسة الباءات الثلاث وسعد دحلب[1].

قدم كريم بلقاسم حلا أكثر مراعاة لموازين القوى غير أن بن بلة ووراءه قيادة الأركان لم تحتمل وجود إسم كريم بلقاسم في مؤسسات الدولة الوطنية، فشرعت في مناورات للحصول على أغلبية الأصوات[2].

وبعد عملية سبر الآراء فشلت اللجنة المكلفة في إيجاد قائمة من شأنها الحصول على أغلبية الثلثين، وبعد تعليق الجلسات العامة ظهرت مساعي للتوفيق والمصالحة بين الجميع، منها محاولة مكتب المجلس بعقد إجتماع تشاوري غير رسمي حضره حوالي 22 عضو في المجلس من ممثلي الولايات وبعض الأعضاء في الحكومة ومندوبي فيدراليات فرنسا وتونس والمغرب، بهدف إيجاد تسوية مرضية للجميع تسمح باستئناف الأشغال وتفادي الإنفجار[3].

ثم تم الإتفاق على صيغة للمكتب بالشكل الذي اقترحه بن بلة مع تغيير محمدي السعيد بكريم بلقاسم[4]، وكلف علي كافي بتبليغ الأمر إلى بن بلة[5]، وقد قبل بن بلة بالاقتراح ثم تراجع بعد تدخل رابح بلوصيف الذي قال لبن بلة "لا تكن واهما لقد اتفقوا ضدك"، ومنهم من رأى أن تراجع بن بلة جاء نتيجة ضغوط هيئة الأركان العامة التي كانت ترفض وجود كريم في المكتب السياسي[6].

وقد تحصلت قائمة بن بلة على الأغلبية بـ 33 صوت مقابل 31 صوت لصالح كريم بلقاسم بعد تصويت الولاية الثالثة والرابعة لصالح بن بلة[7]، واستأنفت الأشغال يوم 5 جوان ونشب خلاف بين بن بلة وبن خدة تم فيه إثارة قضية التصويت بالوكالات، حيث حاول

(1) لونيسي إبراهيم،المرجع السابق،ص16.
(2) حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص149.
(3) بلحاج صالح، المرجع السابق، ص545.
(4) حربي محمد، المصدر السابق، ص280.
(5) كافي علي، المصدر السابق، ص291.
(6) بلحاج صالح، المرجع السابق،ص557.
(7) نفسه.

الطاهر الزبيري تسجيل وكالات أعضاء مجلس الولاية الأولى وهم الرواد علي ملاح، إسماعيل محفوظ ومحمد الصالح يحياوي، اندلعت عقب ذلك مشادات كلامية بعد تدخل بن خدة الذي أجاب رئيس الجلسة بأن وكالات الولاية الأولى لم تبعث إلى الحكومة[1]، فتدخل بن بلة داعما للزبيري وبدأ بسب وشتم رئيس الحكومة، فرد عليه صالح بوبنيدر بنفس الشتائم، وتكلم بن طوبال متهما بن بلة بنشر الدسائس، وانتشرت الفوضى وبدأ أعضاء هيئة الأركان العامة بتوجيه الاتهامات إلى الحكومة المؤقتة[2].

2. الصراع داخل المؤتمر:

وبينما كانت الخلافات قائمة والاجتماع لم ينتهي وعلت الأصوات وتشنجت النفوس، ووصل الأمر بالبعض إلى أن يتفوهوا بكلام بذيء لا يليق، كما حصل بين بن بلة وصالح بوبنيدر وبن خدة تم الاتفاق على رفع الجلسة على أن تستأنف فيما بعد، لكن تلك الأزمة لم تستأنف أبدا بسبب أن بعض القادة انصرفوا من الإجتماع في ليلة 06-07 جوان متجهين إلى تونس، كما حصل مع بوضياف وبن خدة، ثم تبعهم كريم بلقاسم والبقية[3] وكانت كتلة بن بلة قد استغلت ذلك وتوسعت من 33 إلى 40 عنصرا[4].

وقد ذكر ابن النوي أنه قال لبومدين: «... **علينا نحن الجيش أن نرسل ممثلينا إلى داخل الجزائر لتحسيس الولايات بأن استفحال الخلاف وعدم انتهائه سببه تعنت الحكومة المؤقتة، لأن هذه الأخيرة كانت قبل ذلك ترسل ممثليها إلى الداخل ليوهموا بأن سبب**

(1) هارون علي، **خيبة الانطلاق: فتنة صيف 1962م**، تر: عماري الصادق ،آمال فلاح، مر: مصطفى ماضي، (د ط)، دار القصبة للنشر، 2003، ص29.

(2) نفسه.

(3) فلوسي مسعود، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي: شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص، ص201، 202.

(4) هشماوي مصطفى، المصدر السابق، ص209.

الخلاف هو تعنت قادة الجيش، وليعملوا على استمالة قادة الولايات في الداخل لصالح الحكومة المؤقتة بغرض الإستيلاء عليها وضمان ولائها على حساب قيادة الأركان»[1].

فانسحاب الحكومة المؤقتة فسح المجال لبن بلة وهيئة الأركان العامة بإعادة محضر غياب يوم 09 جوان 1962م، حيث قام بن بلة وأنصاره بتحرير محضر قصور ضد الحكومة المؤقتة وقع عليه 39 عضوا[2].

وهكذا إنتهى إجتماع طرابلس وعن هذا يقول بوضياف: «**لقد تم ابعاد هؤلاء المناضلين الوطنيين الذين ضحوا بكل شيء طيلة سنوات طوال فجاء آخرون وادعوا أنهم زعماء الجماهير وهم الذين كانوا غير مبالين أو معادين لكفاح الشعب بأكمله وهذا أحد الأسباب الأساسية التي تجعل من هذا المؤتمر مهما كانت قراراته لا يهمها**»[3].

هكذا فإن مجلس الثورة لم يختم أشغاله رسميا ولم ينتخب هيئة سياسية لأنه رغم فوز بن بلة في التصويت إلا أنه فشل في الحصول على أغلبية الثلثين، وربما كان انسحاب الحكومة المؤقتة إستراتيجية لإفشال خصومها[4].

وقد انبثق من خلال إجتماع طرابلس تشكل تحالفين متصارعين الأول تمثله الحكومة المؤقتة، والولاية الثانية والثالثة، منطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا، والثاني يتزعمه أحمد بن بلة المدعم من طرف جيش الخارج والولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري، الولاية الخامسة بقيادة عثمان، الولاية السادسة بقيادة محمد شعباني[5].[6]

---

(1) فلوسي مسعود، المصدر السابق، ص202.

(2) اليزيدي محفوظ، **شهادات ثائر من قلب الجزائر: مذكرات محمد صايكي**، دار الأمة، الجزائر، 2002، ص300.

(3) بوضياف محمد، **الجزائر إلى أين؟**، تر: محمد بن زغبة، يحي الزغدودي، مجموعة حواركم للنشر، الجزائر، 1992م، ص295.

(4) زبيري الطاهر، المصدر السابق، ص300.

(5) ولد يوم04 سبتمبر 1934م ببسكرة، بعد اندلاع الثورة تابع أخبارها وهو طالب بالمعهد وفي سنة 1955م، إنضم للثورة وبدأ عمله الثوري كمسؤول على المسلحين بقرية واماس، شارك في عدة أعمال عسكرية في مدينة بسكرة. أنظر: نفسه، ص226.

(6) حربي محمد، المصدر السابق، ص، ص282، 283.

ولأجل تقوية تحالفيهما سعت كل مجموعة إلى استقطاب كافة الولايات بالداخل وقد كانت الولاية الرابعة المستهدف الأول من هذه السياسة لأنها تسيطر على العاصمة ومختلف المرافق الضرورية للدولة لذلك سارعت هيئة الأركان عن طريق أحمد بن شريف وقايد أحمد إلى محاولة إقناع مجلسها بشيوعيتها في استلام السلطة لكن رد قادة الولاية كان حازما، حيث أصدروا قرارا بتوقيف أحمد بن شريف وفرضوا عليه الإقامة الجبرية بالبليدة بتهمة انحيازه لتحالف هيئة الأركان أما قايد أحمد فقد رفضوا جمع أطروحاته وأكدوا حيادهم بقولهم: «**... لا يمكننا أن نوجه بنادقنا التي صوبناها لصدر العدو الواحد إليكم ونصوبها لهم، وإذا كان بإمكاننا أن نفعل شيئا، فهو أن نوحد الصف ونبني جزائر المستقبل التي مزقتها معارك العدو... وإذا لم نفلح في هذا الشيء والمسعى، فسوف نلتزم الحياد إلى أن تتبلور المواقف...**»[1].

بعد هذا النقد إنتقل قايد أحمد إلى الولاية الثانية للقيام بنفس المهمة لكن بمجرد وصوله ألقي عليه القبض من طرف قادتها[2].

أما الحلف الثاني الذي تتزعمه الحكومة المؤقتة فقد كان له مساعي مماثلة من خلال كل من بوضياف وكريم بلقاسم الذين دخلا الجزائر يوم 10 جوان 1962، وانتقلا إلى الولاية الثالثة ببغية ضمان مساندتها[3].

إن قضية الخلاف بين قادة الثورة، عرفت تطورات وهذه المرة انتقل الصراع إلى الأمور التنظيمية الخاصة بمؤسسات الثورة وقيادتها وهي التي بلغ خلالها الخلاف أوجه تحت غطاء ما عرف بقضية المكتب السياسي.

(1) بورقعة لخضر،المصدر السابق،ص89.

(2) حربي محمد، المصدر السابق، ص287.

(3) نفسه.

ثالثا: إجتماع زمورة 24 ـ 25 جوان 1962م:

تدهور الموقف إلى حافة الهاوية بين جماعة بن بلة والحكومة المؤقتة الجزائرية بعد إجتماع طرابلس، ما جعل ولايات الداخل تقرر تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد، وذلك خلال اجتماع عام لكافة الولايات.

يعتبر إجتماع زمورة[1] ثمرة تنسيق واتصالات بين الولايات المناهضة لهيئة الأركان العامة وتحالفها مع بن بلة، إنعقد يوم 24 و25 جوان 1962م حضرته الولاية الثانية بقيادة صالح بوبنيدر والولاية الثالثة بقيادة محند أولحاج والولاية الرابعة بقيادة يوسف الخطيب، ومنطقة الجزائر المستقلة بقيادة عز الدين وفيدرالية فرنسا بقيادة عمر بوداود، وفيدرالية تونس للجبهة[2].

حرصت هذه الولايات على توجيه الدعوات للولايات الأخرى المحسوبة على هيئة الأركان العامة لإعطاء هذا الإجتماع صبغة الشرعية الثورية، إلا أن هذه الولايات لم تشارك، فالولاية الخامسة تذرع قائدها العقيد عثمان ببرنامج مكثف، بينما الولاية الأولى والخامسة لم ترد على الدعوة[3].

وقد كان جدول أعمال هذا الإجتماع يدور حول الوضع الذي آلت إليه الجزائر عشية الاستقلال وتطور الأزمة خلال وبعد مؤتمر طرابلس، وقد سجل الحاضرون أن الإنقسامات داخل الحكومة مست هيبتها، وأن الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان زعزع ركائز السلطة، وتم توجيه إنتقادات إلى كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، فالأولى أعيب عليها إنقسامها وضعفها وإفتقارها لسلطة القرار، واتهمت الثانية بالتمرد[4].

---

(1) تقع في القبائل الصغرى، شمال برج بوعريريج، فهي واقعة على مفترق الطرق بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، أنظر: تقية محمد، المصدر السابق، ص588.

(2) حنيفي هلايلي، **أزمة صيف 1962م بالجزائر، المجلة التاريخية المغاربية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 128، تونس، 2007، ص172.

(3) بلحاج صالح، المرجع السابق، ص559.

(4) بلحاج صالح، **أزمات جبهة التحرير الوطني والصراع على السلطة (1956 ـ 1965م)**، دار قرطبة، الجزائر، 2006م، ص123.

وقد سجل الحاضرون أن الصراع بين الطرفين أدى إلى الفراغ، فغدت الولايات تتصرف بمفردها كل واحدة على حدا، وحدق الخطر بوحدة البلاد، لا بوحدة أركان الأمة[1].

وجاء قرار الاجتماع ينص على ما يلي:

- إنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات تتلخص مهمتها في الحفاظ على وحدة البلاد، وإعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي، لتنظيم ودمج وحدات جيش التحرير المعسكرة عند الحدود، وإدخال الأسلحة المكدسة بالخارج، إعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي، وكذا دعوة الولاية الأولى والخامسة والسادسة للالتحاق باللجنة[2].
- أما القرار الثاني يكمن في نداء موجه إلى كل أعضاء الحكومة السلطة الشرعية للبلاد ليحافظوا على وحدتهم إلى غاية إنتخابات الجمعية التأسيسية من أجل الإبقاء على وحدة التراب الوطني وحماية مصالح الأمة.
- كما تنافسوا خلال الاجتماع على إدانة قيادة الأركان العامة للجيش[3].

ويذكر محمد عباس في كتابه فرسان الحرية، شهادات تاريخية بأن المجتمعين في لقاء زمورة طلبوا إما أن تدخل قيادة الثورة والجبهة متفقة ومتحدة وإلا فالأحسن لها أن تبقى حينا في الخارج خشية انهيار ثقة الشعب في قيادته[4].

وعند إختتام الإجتماع حررت رسالة باسم لجنة ما بين الولايات بعثت إلى الولايات الغائبة الأولى، الخامسة والسادسة، وتضمنت نداءا لها بالانضمام إلى هذه اللجنة، بهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحاشي انتقال خلافات قيادة الخارج إلى الداخل، كما تضمنت كذلك تنديد من طرف المجتمعين بتجاوزات هيئة الأركان داخل الولايات مؤكدين عدم قانونية نشاطها باعتبارها مستقيلة منذ جويلية 1961م[5].

---

(1) هارون علي، المصدر السابق، ص102.

(2) نفسه.

(3) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص172.

(4) عباس محمد، فرسان الحرية، المرجع السابق، ص115.

(5) حربي محمد، المصدر السابق، ص285.

وقد تشكلت في نهاية الاجتماع لجنة مكونة من الرائد عز الدين من منطقة الجزائر المستقلة، والرائد حميمي من الولاية الثالثة والدكتور حرموش من الولاية الرابعة وعمر بوداود لتبليغ الحكومة بقرارات الإجتماع[1].

بعد وصول أعضاء اللجنة إلى تونس في 26 جوان تم استقبالهم من طرف بن خدة، بن بلة، خيضر وكريم، وقد أقدموا على إعلام الحكومة بمطالب اللجنة، إستدعى بن خدة لعقد اجتماع وزاري في 27 جوان 1962م، وقد تضمن هذا الاجتماع مقررات إجتماع زمورة ومسألة قيادة الأركان[2].

وعند الإطلاع على القرارات وافق معظم الوزراء عليها في حين كان رد خيضر وبن بلة عنيفا حيث قدم الأول إستقالته قائلا: «**إذا فهمت جيدا، فأنتم قد شكلتم حكومة داخل البلاد فأجاب بوداود لا واحدة ولا إثنتان، أنتم حكومتنا لكن نطلب منكم أن تدخلوا متحدين، فقال خيضر إني أعتبر نفسي مستقيلا...**» هكذا بادر خيضر بإطلاق النار على الحكومة المؤقتة، وبعدها انتقل إلى المغرب[3] ورحل بن بلة إلى القاهرة دون إعلام رئيس الحكومة بذلك، وهو سلوك يثبت إتهامها للجنة ما بين الولايات بانحيازها إلى جناح رئيس الحكومة ومناصريه [4].

وقد كانت قرارات إجتماع زمورة حافز للحكومة لاتخاذ خطوات عملية اتجاه هيئة الأركان العامة، التي رفضت هذه القرارات لأنها كانت موجهة إليها بالأساس ولم يتردد علي منجلي في التأكيد على أن ذلك اللقاء قد تم بالتواطؤ مع الفرنسيين[5]، وهذا ما يؤكده بن خدة

(1) بلحاج صالح، تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص562.

(2) نفسه.

(3) عباس محمد، فرسان الحرية، المرجع السابق، ص116.

(4) Ben khadda benyoucef, op, cit, p21.

(5) بلحاج صالح، تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص563.

قائلا: «**إن هيئة الأركان العامة إتهمت إجتماع زمورة بأنه التواطؤ مع الاستعمار الفرنسي**»[1].

ويمكن إعتبار إجتماع زمورة النقطة الفاصلة التي أدت إلى انفجار الوضع والقطيعة، فالحكومة باركت هذا الإجتماع الذي أعطاها دفعا جديدا لإتخاذ خطوات عملية إتجاه هيئة الأركان العامة، حيث في 30 جوان 1962م قررت الحكومة المؤقتة بالإجماع (بن خدة، بن طوبال، بوضياف، كريم بلقاسم، محمدي السعيد) إقالة هيئة الأركان العامة[2]، ويعتبر هذا القرار النقطة التي أفاضت الكأس وفجرت الأزمة التي سنتعرض إليها بالتفصيل في الفصل الثالث.

(1)Ben khadda beyoucef, op, cit, p22.

(2) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص173.

الفصل الثالث

انفجار أزمة صائفة 1962م

وحسم الموقف

أولا: إقالة هيئة الأركان لعامة وتطور المواجهة بين الطرفين.

ثانيا: صراع مجموعة تلمسان وتيزي وزو.

ثالثا: تأسيس المكتب السياسي وردود الفعل.

رابعا: الزحف إلى العاصمة وتأسيس حكومة بن بلة.

أولا: إقالة هيئة الأركان العامة وتطور المواجهة:

يعتبر إجتماع زمورة النقطة التي تسببت في تصعيد الأزمة،حيث فتح المجال للحكومة المؤقتة بل وهيأ لها الجو لاتخاذ قرارات خطيرة تخص عزل هيئة الأركان العامة، وذلك خلال الإجتماع الوزاري الذي عقد بتونس.

بعد ثلاثة أيام من وصول قرارات إجتماع زمورة للحكومة المؤقتة، تقرر عقد إجتماع لمناقشة هذه القرارات التي هيأت الأجواء للحكومة المؤقتة بإتخاذ قرار حاسم والمتمثل في إقالة هيئة الأركان يوم 30 جوان1962م، وعزل قادتها وإسقاط رتبهم العسكرية ومس ذلك كل من هواري بومدين والرائد علي منجلي وقائد أحمد سليمان[1].

مثل إجتماع زمورة بداية النهاية لتلك الأزمة لأنه عجل بانفجارها في زمن قياسي[2]. حيث طالبت الحكومة المؤقتة من كل جنود وضباط الولايات ووحدات الحدود بإنضباط لا يعرف التخاذل فيجب أن يكونوا تحت سلطتها وسلطة القيادة العسكرية المعينة من طرفها لذلك فإن الحكومة قررت: [3]

- التنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاث لهيئة الأركان.
- تجريد العقيد هواري ومنجلي وسليمان من رتبهم.
- رفض كل أمر صادر من هؤلاء الضباط السابقين ومن يدور في فلكهم.

وبن خدة يعلن عن عزل هيئة الأركان من تونس[4].

---

(1) Ben khadda benyoucef, op, cit, p22.

(2) إختتم اجتماع زمورة يوم 25 جوان 1962م، لتسارع الأحداث بعده في تطور خطير للأزمة، ففي 30 جوان 1962 م تم إقالة هيئة الأركان وفي جويلية وأوت تدخل البلاد في حرب أهلية قبل أن تضع الحرب أوزارها في سبتمبر 1962م. أنظر: بورقعة لخضر، المصدر السابق، ص129.

(3) هارون علي، المصدر السابق، ص80.

(4) نفسه.

وبطبيعة الحال صرحت هيئة الأركان أن هذا العزل غير قانوني وغير شرعي واعتبرت أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عينها هو المؤهل الوحيد الذي بإمكانه أن يقوم بعزلها[1].

حسب بن خدة فإن الأسباب التي دفعته إلى إقالة هيئة الأركان تتمثل في الأعمال اللاشرعية التي كانت تقوم بها الهيئة داخل الولايات، وتبنيها لحملة دعائية عنيفة ضد الحكومة المؤقتة كإتهامها بمحاولة إلغاء وجود جيش التحرير الوطني وتعويضه بالقوة المحلية كذلك يضيف بن خدة: «**... أمام الأعمال التمردية المتكررة من طرف الضباط الثلاثة لهيئة الأركان واستجابة لنداء لجنة ما بين الولايات، انتهت الحكومة إلى اتخاذ عقوبات ضد هؤلاء...**»[2]. وقد رفضت هيئة الأركان قرار إقالتها وطعنت فيه، وأعلنت التمرد الصريح وباشرت العمل المسلح فحدث صراع دامي بين الطرفين[3].

ومهما تكن الأسباب فإن اتخاذ القرار في هذه الظروف لم يعد على الحكومة المؤقتة بأي شيء يذكر فلا الجنود عند الحدود، ولا الولايات بالداخل إمتثلوا لأوامرها، فقد ذهب أحد قادة الولاية الرابعة وهو لخضر بورقعة إلى القول بأن بن خدة لم يستوعب معطيات الرحلة ولم يحسم بدقة عناصر الصراع والتحالفات فعزل أعضاء هيئة الأركان، حسب رأيه أنه قرار متأخر لأنه صدر بعد أن كبر نفوذ هذه الجماع داخل الجيش وخارجه، لذلك إستخف منه هؤلاء واعتبروا قراراته غير مهمة ووجوده على رأس الحكومة غير شرعي[4].

وفي تصريح لهيئة الأركان في02 جويلية أصدرت أمرا لجميع الضباط والجنود بأن يبقوا محافظين على مناصبهم وأن يتهيئوا للدخول إلى الجزائر[5].

---

(1) بلحاج صالح، تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص565.

(2) Ben khadda benyoucef, op, cit, p178.

(3) بورقعة لخضر، المصدر السابق، ص121.

(4) نفسه.

(5) Haroun Ali**, l'été de la discourde, édition casbah**, Alger, 2000, p,p 47, 75.

ويرجع بن خدة أسباب إمتثال جيش الحدود لهيئة الأركان إلى النشاط الدعائي لهذه الأخيرة ضد الحكومة المؤقتة، حيث استطاعت أن تظهر الوزراء في أعين الجنود كأشخاص ضعفاء، وأن إتفاقيات إيفيان بمثابة إستعمار جديد محملين العسكريين الثلاث (كريم، بوصوف، بن طوبال) مسؤولية إغتيال عبان رمضان[1].

وحتى تفوز بآخر أمل وهم الولايات بالداخل، سارعت الحكومة المؤقتة إلى دخول الأراضي الوطنية قبل هيئة الأركان في 03 جويلية 1962م حيث دخل جميع الوزراء ما عدا بن بلة وخيضر[2].

وبعد دراسة مختلف النقاط في جدول الأعمال المنطلقة من المداولات بين أعضاء لجنة ما بين الولايات، تم إرسال تقرير إلى الحكومة المؤقتة وبن بلة، جاء فيه تأكيدهم على حياد اللجنة إتجاه الصراع القائم حيث صدر منهم: «... **أن لجنة ما بين الولايات ستأخذ كل مسؤولياتها لتؤكد أملها في تشكيل حكومة موحدة... وإنها لا مع كريم أو بن بلة أو بن خدة... بالنسبة لنا بن بلة سيبقى نائب لرئيس الحكومة، وثقتنا فيه مثل التي للشعب الجزائري ونفسها لجميع أعضاء الحكومة... إن هذه الأوضاع وإن تطورت فستؤدي إلى يأس الشعب، ونزعه الثقة من قادته أجمعين...**»[3].

رغم الأوضاع الخطيرة التي ينبئ بها هذا التقرير إلا أن المواجهة استمرت بين الطرفين المتصارعين واستطاعت أن تحدث الإرتباك بين أعضاء لجنة ما بين الولايات حيث أدارت كل من الولاية الثالثة ومنطقة الجزائر المستقلة ظهرها للوعد الذي قطعتاه، وذلك بإسراع كل من الرائد عز الدين والعقيد محند أولحاج إلى استقبال الحكومة المؤقتة عند دخولها العاصمة[4].

---

(1) Ben khadda benyoucef, op, cit, p178

(2) cheikh Slimane**, L'Algérie en Armes ou le temps de certitudes**, 2 eme édition casbah, Alger, 1998, p407.

(3) حربي محمد، المصدر السابق، ص، ص349، 350.

(4) نفسه، ص351.

ووصل أمر الحقد والصراع أن طالب بن بلة من ملك ليبيا عدم تسليم السلاح للحكومة المؤقتة، فرد عليه الملك بأن السلاح لن يسلم لأحد، حتى تستقر الأمور ويكون للجزائر رئيس شرعي [1].

يمكننا القول أن الحكومة المؤقتة بهذا القرار زادت من تأزم وضعها في مواجهة هيئة الأركان العامة، فهي لم تكن قادرة على تطبيق هذا القرار على أرض الواقع، وأعطت الذريعة للوزراء المتحالفين مع هيئة الأركان العامة للإنسحاب من الحكومة وتزويدهم بذرائع إضافية لمهاجمتها،ويمكن إعتبار قرار إقالة هيأة الأركان النقطة التي فجرت الأزمة وأفاضت الكأس.

(1) المشيرقي الهادي إبراهيم، **قصتي مع ثورة المليون شهيد**، دار الأمة ، الجزائر،2010،ص600.

ثانيا: الصراع بين مجموعة تلمسان وتيزي وزو:

بعد إستفتاء تقرير المصير يوم الفاتح من جويلية تم إعلان الإستقلال يوم 03 جويلية وفي 05 جويلية جرت إحتفالات رسمية بهذا النصر العظيم بسيدي فرج، في هذه الأثناء بدأت الأزمة تأخذ بعدا خطيرا بتحولها شيئا فشيئا إلى حرب أهلية حقيقية خاصة بعد دخول الطرفين المتصارعين إلى الجزائر.

قرر أخيرا نائب رئيس الحكومة المؤقتة أن يدخل الجزائر حيث غادر بن بلة القاهرة ليحط بالرباط في 10 جويلية وكان رفيقاه رابح بيطاط ومحمد يزيد باعتبارهما مبعوثين لبن خدة موجودين هذا اليوم في العاصمة المغربية[1].

نزل أحمد بن بلة في مدينة وجدة المغربية في 11 جويلية 1962م وعبر الحدود على الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بعد الظهر، واستقبل في مغنية مسقط رأسه إستقبال الأبطال رفقة كل من محمد خيضر وبومنجل وسي عثمان قائد الولاية الخامسة[2].

وفي تلمسان استقبله الوزير أحمد فرانسيس وسط جموع هائلة من المواطنين حيث كانت الولاية الخامسة تدعم بن بلة بشكل علني رغم أن إحدى مناطقها المنطقة السابعة بقيادة يحي غريب وقفت إلى جانب الولاية الرابعة في هذه الأزمة[3].

كان أحمد بومنجل بحضوره إلى جانب بن بلة يعبر عن تأييده له حاملا إليه تحية كلها تأثر من مناضل قديم[4].

بعد تلمسان إستقبلت وهران بن بلة وخيضر إلى جانبه في المهرجان ياسف سعدي مسؤول المنطقة الحرة في الجزائر[5].

(1) هارون علي، المصدر السابق، ص112.
(2) لونيسي إبراهيم، المرجع السابق، ص34.
(3) نفسه، ص35.
(4) هارون علي، المصدر السابق، ص113.
(5) نفسه.

وأصبح واضحا أن بن بلة في كل مرة كان يستقطب مزيدا من الأنصار والحلفاء[1]، ومع تعاقب الأيام واستمرار الخلاف أصبحت الفيلا ريفو Villa Rivoud مقرا لتجمع أنصار بن بلة، وقد إنظم إلى أولئك الموجودين حول بن بلة مثل: خيضر وبيطاط وبومنجل وفرانسيس، إنضمام فرحات عباس إلى جناحه وإلتحاقه بتلمسان[2].

وبذلك أصبحت جماعة وجدة التي صارت تسمى بجماعة تلمسان أشد تمثيلا في المجالين السياسي والعسكري. وهكذا بعد أن تكونت جماعة وجدة كان هناك شيء من الإختلاف بين بن بلة وقيادة الأركان حول الأساليب التي يجب إستخدامها للوصول إلى السلطة، فكان بن بلة مصمما على تحقيق مراده (لكن بعد استنفاذ وسائل المصالحة التي يمكن أن تحقق له ذلك غير موقفه). أما قيادة الأركان فكانت تريد إعلان المكتب السياسي فورا والتقدم نحو العاصمة دون أن تعير أدنى إهتمام للحكومة المؤقتة[3].

وفي 17 جويلية أعلن سعد دحلب عن وضع أمله في اجتماع مجلس الولايات الذي ينتظر عقده عاجلا بقوله: "**إذا لم يقترح هذا المجلس حلا مقبولا سأستقيل من وظائفي كوزير للشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة، إني لا أريد في أي وقت أن أنظم إلى كتلة ما**"[4]، وانظم يزيد محمد إلى رأي سعد دحلب وأنه سيلتحق به في موقفه وهكذا ظلت الحكومة أقل عزما من مجموعة تلمسان[5].

في المجال السياسي يلاحظ تحالف رئيس سابق للحكومة المؤقتة (فرحات عباس) مع نائب الرئيس (بن بلة) ووزير الدولة (خيضر وبيطاط) ووزير المالية السابق أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل . وفي المجال العسكري يسجل حضور العقيد عثمان قائد الولاية الخامسة عن القطاع الوهراني والعقيد شعباني قائد الولاية السادسة عن الجنوب الجزائري والعقيد

(1) الزبيري الطاهر، المصدر السابق، ص282.
(2) هارون علي، المصدر السابق، ص114.
(3) الزبيري الطاهر، المصدر السابق، ص283.
(4) دحلب سعد، المصدر السابق، ص207.
(5) هارون علي، المصدر السابق، ص122.

الطاهر الزبيري والحاج لخضر الممثلان للولاية الأولى وفي هذه الأثناء سجل الملاحظون أن فريق بن بلة صار يعمل كحكومة[1].

بعد انسحاب الكثير من أعضاء الحكومة المؤقتة، إنتقل الصراع من الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة إلى صراع بين مجموعة تلمسان[2] (مجموعة قيادة الأركان) بقيادة بن بلة وهواري والزبيري، وبيطاط وأحمد بومنجل وعلي منجلي وآخرون وجماعة تيزي وزو[3] (جماعة الحكومة المؤقتة) بقيادة كريم، بوضياف وبن خدة، آيت أحمد، سعد دحلب، وقد كانت هناك جملة من المحاولات لإيجاد أرضية وفاق بين الطرفين، لكن لم يتم التوصل إلى نتيجة، ولذلك كان الإقتتال بين جيوش الولايات، لأجل ذلك تم عقد إجتماع لجماعة قيادة الأركان في تلمسان وتم التأكيد أثناء الإجتماع على أنه لن يبقى هناك مجال للإتفاق مع جماعة الحكومة المؤقتة لذا لابد من السير إلى مركز القيادة بالعاصمة[4].

سيطرت تلمسان على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الزبيري والخامسة بقيادة عثمان والسادسة بقيادة محمد شعباني كما ضمت إليها الكثير من الشخصيات منهم خيضر وبيطاط وفرحات عباس ولم يبقى لمجموعة تلمسان إلا السيطرة على الولايات الثانية والثالثة والرابعة [5].

(1) هارون علي، المصدر السابق، ص، ص122، 123.

(2) يقودها أحمد بن بلة وهيئة الأركان بقيادة هواري بومدين تساندها الولاية 1 ـ 5 ـ 6. أنظر: الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح زمن اليقين**، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص480.

(3) مجموعة تيزي وزو تظم كريم بلقاسم، بوضياف كانت متحالفة مع الحكومة المؤقتة وانظمت إليها من داخل الجزائر الولاية الثالثة والرابعة والثانية. أنظر: **برنامج شاهد على العصر، (مقابلة بين أحمد المنصور و بن بلة)**، ج8، قناة الجزيرة، سنة المقابلة 2002، وقت الإطلاع 2019/06/16م، الساعة23:20.

(4) فلوسي مسعود، المصدر السابق، ص، ص207، 208.

(2) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص62.

وقد أصرت الولاية الرابعة بقيادة العقيد يوسف الخطيب التي تتميز بحسن التنظيم على الحياد في الصراع، وتكمن أهمية هذه الولاية أنها تسيطر على العاصمة والمرافق الأساسية للدولة[1].

وقد حاول أحمد بن الشريف ومحمد فتال إكتسابها لصالح مجموعة تلمسان إلا أن محاولتهما باءت بالفشل الذريع كذلك حاول ياسف سعدي الإستيلاء والسيطرة عل العاصمة لمجموعة تلمسان. أم الولاية الثالثة بقيادة العقيد محند ولحاج فقد وقفت إلى جانب مجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم وبوضياف[2].

أمام هذا الوضع المتأزم حاولت من جديد لجنة ما بين الولايات التوفيق بين الطرفين وذلك بتشكيلها لوفد يضم كلا من العقيدين محند ولحاج وحسين الخطيب وسعيد حرموش بمهمة الإتصال ببن بلة بغية فصله عن هيئة الأركان، لكنه رفض ودعا كافة الولايات للتباحث معه في مدينة تلمسان بهدف جعلها تصادق على تشكيلة المكتب السياسي[3].

ورغم هذا لم تنجح الولاية الرابعة في إقناع ممثلو الولايات بإيجاد حل توافقي للخلافات فصرحتا أن نظام جبهة التحرير الوطني سيبقى قائما حتى انتخاب حكومة من طرف المجلس التأسيسي، فهذه الحكومة هي التي تتكفل بتحوير جيش التحرير الوطني[4].

رغم هذه الأوضاع ظل أحمد بن بلة مصرا على تشكيل المكتب السياسي وإضفاء الشرعية الثورية عليه متجاوزا المجلس الوطني للثورة، الذي تأكد بشكل نهائي من إستحالة لم شمله والإجماع عليه ولأجل ذلك تم عقد إجتماع ليتم فيه تشكيل المكتب السياسي وتشكيلته.

(1) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص63.

(2) نفسه، ص، ص، 63، 64.

(3) حربي محمد، المصدر السابق، ص294.

(4) هارون علي، المصدر السابق، ص208.

ثالثا: الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي ومختلف ردود الفعل:

1. الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي:

جاء الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي عقب إجتماع ضم ممثلو الولايات، يوم 15 جويلية[1]، كان هذا الإجتماع قد حدد جدول أعماله مسبقا على النحو التالي إنشاء قيادة موحدة ومكتب سياسي[2].

فاستجابت الولايات لهذا الإقتراح وعقد اللقاء يوم 15 جويلية 1962م بمدينة الأصنام بتلمسان شارك فيه ممثلو الولايات، الولاية الأولى ممثلها الطاهر الزبيري، الولاية الثانية مثلها بوبنيدر، الولاية الثالثة مثلها محند ولحاج، الولاية الرابعة مثلها حسين، الولاية الخامسة مثلها عثمان، الولاية السادسة مثلها محمد شعباني[3].

أما قيادة الأركان العامة فقد مثلها العقيد هواري بومدين والرائد منجلي لأن الرائد سليمان كان ما يزال أسيرا لدى الولاية الثانية على يد صالح بوبنيدر، كما حضر اللقاء بن بلة وخيضر وفرحات عباس وأحمد فرانسيس إضافة إلى محمدي السعيد، وعمر أوعمران والحاج بن علا وأحمد قايد والحاج لخضر والأستاذ أحمد بومنجل. [4]

وقد ذكر الطاهر الزبيري أنه تم الإتفاق على دخول العاصمة، وعودة المناوئين إلى النظام وأن ينشط المكتب السياسي في العاصمة بعد أن منعته الولاية الرابعة، ويبقى المكتب السياسي مشكلا من الزعماء التاريخيين الخمسة بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علا، تنظيم إنتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي، وتوحيد القيادة والجيش، تنظيم مهرجانات شعبية لتوعية الجماهير بالقرارات التي تم إتخاذها. [5]

(1) بورقعة لخضر، المصدر السابق، ص92.

(2) لونيسي إبراهيم، المرجع السابق، ص41.

(3) اليزيدي محفوظ، المصدر السابق، ص301.

(4) تقية محمد، المصدر السابق، ص597.

(5) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص284.

هذا ما تمسك به ممثلو الولايات المؤيدة لبن بلة، أما الولاية الثالثة فقد قبلت هذه الصيغة بشرط أن يحل كريم بلقاسم محل محمدي السعيد وهو ما رفضه العقيد محمد شعباني والطاهر الزبيري وعثمان، وللخروج من هذا الإنسداد إقترحت الولاية الرابعة مكتبا سياسيا مؤقتا يضم قادة الولايات وتكون مهمته الدعوة على عقد مؤتمر للجبهة[1].

وبعد أخذ ورد طلب العقداء الثلاثة الزبيري وعثمان وشعباني، يوم 21 جويلية 1962م مهلة للتشاور مع نوابهم وذهبوا إلى تلمسان كان الآخرون في انتظار عودتهم بالأصنام عندما سمعوا في اليوم التالي 22 جويلية 1962م نبأ الإعلان من تلمسان عن قيام المكتب السياسي في ندوة صحفية نشطها بومنجل، الناطق باسم الجماعة،أكد فيها على أن حضور ضباط الجيش في تلمسان ليس مبايعة لبن بلة بل مجرد إبداء النية الحسنة لإيجاد حل الأزمة ينال الإجماع والوفاق، وأن لا أحد يريد المواجهة او المغامرة[2].

وقد إستند بن بلة في الإعلان عن تنصيب المكتب السياسي إلى حجة أنه حاز على ثقة المجلس الوطني للثورة في طرابلس كسلطة وطنية شرعية[3].

وبتاريخ 30 جويلية 1962م أصدر المكتب السياسي أول تعليمة ومن ضمن ما جاء فيها أن الحكومة المؤقتة مكلفة بتمثيل الجزائر خارجيا إلى غاية تعيين حكومة نهائية من طرف المجلس الوطني التأسيسي هذا السلوك يفسر الدور الإيجابي للمكتب السياسي حيث أن المكتب السياسي نفسه كان بمثابة هيئة مزدوجة حزبية وحكومية في آن واحد[4].

وأبلغ بن خدة جماعة تلمسان أن الحكومة المؤقتة موافقة على المكتب السياسي المعلن بشرط إستدعاء المجلس الوطني فيما بعد للمصادقة عليه، وقدم وزير الخارجية سعد دحلب وكذا آيت أحمد إستقالهتم[5].

---

(1) تقية محمد، المصدر السابق، ص597.

(2) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص42.

(3) تقية محمد، المصدر السابق، ص597.

(4) زيبحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص161.

(5) بلحاج صالح، تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص572.

أما بوضياف فلم يعجبه القرار الذي إقترحته هيئة الأركان بمؤتمر طرابلس وقرر إنشاء لجنة وطنية للدفاع عن الثورة في تيزي وزو تتشكل من محمد بوضياف، كريم بلقاسم، العقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة وكان هذا الإعلان قد صعد الأزمة ليبدأ تمرد الولايات ويظهر موقفها إتجاه الإعلان عن المكتب السياسي[1].

2. الحرب الأهلية بالجزائر:

سعى المكتب السياسي إلى نيل تأييد الولايات وقد تم ذلك مع قيادات الولايات الأولى والخامسة والسادسة التي ربطت إتصالات بهيئة الأركان[2]، ورفضت الولاية الرابعة بقيادة سي حسان، وكذلك الولاية الثالثة (القبائل) ومسؤول الولاية الثانية العقيد بوبنيدر هذا القرار وأعلنوا مواجهة الجيش بالقوة إذ حاول فرض ما أسموه "بالدكتاتورية العسكرية على الجزائر"، وقد إنحازت الولاية الثالثة ووقفت إلى جانب مجموعة تيزي وزو رغم طلب يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة من محند ولحاج ضرورة عدم الانحياز [3].

ولما فشل بن بلة في إقناعهم وموافقتهم على تزكية المكتب السياسي الذي يشكل البديل للمجلس الوطني للثورة، عاد إلى تلمسان واجتمع المكتب السياسي وقرر احتلال قسنطينة من طرف جيش الحدود[4].

وقف عدد من ضباط الولاية الثانية إلى جانب هيئة الأركان في زحفها على قسنطينة رغم أن صالح بوبنيدر قائد الولاية من أشد المعارضين لبومدين وبن بلة وكان من هؤلاء الضباط الرائد العربي بن رجم الذي يتميز بشعبية بين جنود الولاية الثانية والتحق به الرائد رابح بلوصيف في عين مليلة كما التف حوله الكثير من جنود الشمال القسنطيني ودعمته الولاية الأولى بكتيبة من الجنود وزودته بالسلاح والذخيرة والشاحنات العسكرية والمؤن،

(1) الزبيري الطاهر، المصدر السابق، ص284.

(2) بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية: ثورة أول نوفمبر 1954 معالجتها الأساسية**، دار النعمان، الجزائر، 2012م، ص603.

(3) بلعباس محمد، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، الدار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص291.

(4) خيضر إدريس، المرجع السابق، ص417.

وزحف القائد العربي بن رجم بقواته على مدينة قسنطينة مركز الولاية الثانية ليلة 24 إلى 25 جويلية 1962م، فاحتل دار العمالة (مقر الولاية)، وحاصر المدينة فوقعت مواجهات مع جنود بوبنيدر وسقط العديد من القتلى والجرحى لكن قوات بن رجم كانت أشد إصرار على حسم المعركة فسقطت قسنطينة تحت أيديهم واعتقل صالح بوبنيدر ثم اعتقل لخضر بن طوبال وتم تحييد الولاية الثانية من الصراع وأصبحت قواتها إلى جانب قوات الولاية الموالية لهيئة الأركان[1].

وفي هذه الأثناء أعلن بوضياف وكريم بلقاسم من تيزي وزو أنهما يقاومان القوة واستعمالها من طرف بن بلة، أما بن خدة المعزول في مدينة الجزائر لم يكن عليه سوى إطلاق صرخة بلا صدى داعيا الشعب إلى فرض أمله الكبير في السلم والوحدة وحاولت جماعة تلمسان إيجاد تبريرات وأخبر الأستاذ بومنجل الناطق باسم بن بلة "بأن الوضع في قسنطينة هادئ وأن الأحداث التي جرت فيها من فعل عناصر غير مراقبة"، وفي العاصمة طرأ حدث غير متوقع ففي 29 جويلية إحتلت مدينة الجزائر قوات الولاية الرابعة[2]

وقام بن بلة بخطوة جريئة ووصل إلى قسنطينة لتسوية الخلاف الدائر هناك وقام بتوزيع الوظائف، فاسند إلى ثلاثة من مجلس الولاية، بوبنيدر وكحل الراس وبلوصيف سلطات الحزب وبرجم وبودربالة قيادة الجيش لكن برجم رفض تطبيق القرار، وتواصل الصراع، فقرر المكتب السياسي إستشارة إطارات الولاية الثانية وأرسل إثنين من أعضائه بن بلة وبيطاط الإشراف على العملية ولكن السي العربي لم يعجبه ذلك، عاود المكتب السياسي الكرة فعين بوبنيدر محافظا وطنيا للجبهة عن الشمال القسنطيني، لكن هذا القرار لم يثني عزيمة برجم الذي بادر باعتقاله غير أن الحظ أسعف بوبنيدر وقع بين أيدي جنود محبين أطلقوا صراحه وحسم الموقف لصالح جماعة تلمسان عموما وقيادة الأركان تحديدا[3].

(1) الزبيري الطاهر، المصدر السابق، ص285.

(2) هارون علي، المصدر السابق، ص165.

(3) بلحاج صالح، تاريخ الثور،المرجع السابق،ص579.

أما المكتب السياسي لتلمسان العازم أكثر من أي وقت على الدخول إلى مدينة الجزائر، حيث عقد في 02 أوت إجتماع في العاصمة وقد حضره ثلاثة ممن ينتمون إلى جماعة تيزي وزو وهم بوضياف، بلقاسم، ومحند ولحاج إلى جانب بيطاط وخيضر كممثلين عن المكتب السياسي، وتوج الإجتماع باتفاق جاء في هذا الاجتماع:

- الإعتراف بالمكتب السياسي لمدة لا تتجاوز الشهر.
- إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي خلال شهر أوت.
- إجتماع إستثنائي للمجلس الوطني للثورة ومؤتمر لجنة التحرير.

هذا الإجتماع أو الإتفاق لم يحترم من طرف المكتب السياسي وقد علق بوضياف قائلا: لقد تم خرق ذلك الإتفاق أسبوعين بعد توقيعه[1].

ومباشرة بعد اجتماع02 أوت وصل أحمد بن بلة إلى الجزائر العاصمة قادما من تلمسان رفقة أعضاء من المكتب السياسي، واتخذ من الإقامة "فيلا جولي" مقرا له والتحق به فرحات عباس وأحمد بومنجل وأحمد فرانسيس وفي نفس اليوم قدم بن يوسف بن خدة إستقالته من رئاسة الحكومة المؤقتة[2].

وبتاريخ 04 أوت عقد المكتب السياسي أول اجتماع له بالعاصمة ليتخذ قرارات منها: تحديد موعد إنتخاب المجلس التأسيسي يوم 02 سبتمبر الذي أجل إلى 16 سبتمبر ثم إلى 20 سبتمبر، ومن خلال موقف الولاية الرابعة التي لا تزال تسيطر على العاصمة والتي جعلت المكتب السياسي يبدو ضعيفا ومجردا من القوة رغم مساندة بعض العسكريين والمناضلين الوطنيين له أمثال ياسف سعدي[3].

وقد كانت هناك إنتقادات جارحة بين الطرفين كل منهما يريد ضرب مصداقية خصمه واستمالة الجماهير إليه، وكان كل واحد يحمل الآخر مسؤولية تبعات الحرب الأهلية البادية

(1) تقية محمد، المصدر السابق، ص600.

(2) مطمر محمد العيد، **العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى**، دار الهدى، الجزائر، 1999، ص183.

(3) الزبيري الطاهر، المصدر السابق، ص286.

في الأفق مؤكدا أنه لا يريدها، واشتد النزاع وتدافعت الأحداث بوتيرة متسارعة، وتمحور حول بعض الترشيحات، حيث اعترضت الولاية الرابعة على ترشيح مجموعة من الشخصيات في منطقة الجزائر على غرار الشيخ خير الدين، وعبد الرحمان فارس بالإضافة إلى المحمي شنتوف (مدير ديوان لخضر بن طوبال في وزارة الداخلية) غير أن المكتب السياسي رفض هذا الإقتراح وتشنجت العلاقة بين الطرفين بعد تمسك كل طرف برأيه[1].

ونشر المكتب السياسي قائمة الأسماء التي رشحها للانتخابات التشريعية القادمة التي ستجرى بدون مشاركة الأحزاب والأحرار، فلجأت الولاية الرابعة إلى العنف إحتجاجا على اللجنة الإنتخابية بعد إعلان حالة طوارئ في العاصمة وبدأ الإعداد لصد أي هجوم محتمل مثلما حدث في قسنطينة[2].

ما جعل المكتب السياسي يقوم بتأجيل انتخابات المجلس التأسيسي، أما الولاية الرابعة راحت تطالب باستدعاء إجتماع المجلس الوطني للثورة واتخذت نفس الموقف الولاية الثالثة[3]، إلا أنه وفي 30 أوت إجتمع في مدينة بوسعادة كل من الولاية الأولى والثانية بقيادتها الجديدة والخامسة والسادسة وهيئة الأركان وتقرر الزحف على العاصمة وأصدر الإجتماع بيان أدان فيه الولاية الرابعة[4].

وفي اليوم الموالي وجه المكتب السياسي نداء لقوات الولايات الموالية المدعومة بجيش الحدود، بالتحرك لمساعدة المكتب السياسي على إعادة النظام والأمن بالجزائر العاصمة وردت الولايات الرابعة والثالثة (القبائل) على هذا التهديد ببيان مشترك، عبرت فيه عن استعداد قواتها لصد أي هجوم يستهدف مواقعها. وهكذا أعلن بن بلة من وهران في03 سبتمبر 1962م الزحف على العاصمة الذي انطلق من جهات أربعة: من بوسعادة عبر محور سيدي عيسى، وسور الغزلان، شهدت أعنف صدام بين القوات الزاحفة من وحدات

(2) الزبيري الطاهر، المصدر السابق، ص286.

(2) نفسه، ص287.

(3) تقية محمد، المصدر السابق، ص600.

(4) هشماوي مصطفى، المصدر السابق، ص213.

الولاية الرابعة وعبر محور عين وسارة، قصر البخاري ، ومن غيليزان وتيارت غربا ومن سطيف شرقا[1].

وأعطى محمد خيضر أمرا بالزحف، واعتبرت قيادة الولاية الرابعة ذلك إنقلابا عسكريا على الحكومة المؤقتة التي كانت برأيهم تمثل الشرعية رغم اختلافهم معها، وكانت وحدات الرائد يوسف بن خروف قائد القوات المتمركزة في سيدي عيسى، أما الرائد رمضان عمار عسكر بقواته غربا في نواحي الأصنام بينما الرائد لخضر بورقعة عسكر بقواته بعين وسارة[2].

لم تقف مع الولاية الرابعة سوى الولاية الثالثة (القبائل) التي ساعدتها في الإشتباكات ولكنها أمرت كتائبها بالإنسحاب بعد اشتداد هجوم قوات هيئة الأركان، وقد ساند جيش آيت أحمد الولاية الرابعة في موقفها بدل الولاية الثالثة التي كان ولائها لصالح كريم بلقاسم وحليفه بوضياف[3].

وقعت المواجهات الكبرى بين وحدات الولاية الرابعة وقوات جيش الحدود والولايات المؤيدة لها، والتي كان العقيد بومدين قد أطلق عليها تسمية الجيش الوطني الشعبي تميزا لها عن الولايات "المتمردة" أي الولايتان الثالثة والرابعة على الطريق الرابط بين وهران والعاصمة، كانت حصيلة المواجهات حوالي 1000 قتيل وعدد كبير من الجرحى وتضحية كبيرة بأرواح الآخرين والمطامع في السلطة[4].

بعد انسحاب قوات الولاية الثالثة اقتنع مسؤولوا الولاية الرابعة أن قوات بن بلة مصرة على الوصول إلى العاصمة حتى ولو سقط المزيد من القتلى في صفوف المجاهدين[5].

---

(1) عباس محمد، **الثورة الجزائرية نصر بلاثمن (1954 ـ 1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص885.

(2) الزبيري الطاهر، المصدر السابق، ص308.

(3) نفسه.

(4) بلحاج صالح، تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص587.

(5) الزبيري الطاهر، المصدر السابق، ص291.

وبعد تلك المعارك الدامية وقع اتفاق بين بن بلة والعقيد سي حسين وبحضور محمد بورقيبة إلتحقوا بدائرة سور الغزلان وأوقفوا بها القتال بحضور الطاهر الزبيري، ثم انتقلوا إلى ناحية قصر البخاري إستقبلهم العقيد أحمد بن الشريف وتمكنوا من توقيف الحرب ثم جاؤوا ماسينا حيث استقبلهم القائد أحمد وتمكنوا أيضا من توقيف القتال[1].

وحسب بنود الإتفاق كان على وحدات الجيش التابعة للولاية الرابعة أن تنسحب من العاصمة، وفي 05 سبتمبر 1962م، قام بن بلة رفقة العقيد حسان بزيارة مدينة الأصنام للتأكد من إحترام الهدنة ووقف إطلاق النار، وتم سحب قوات الولاية الرابعة من العاصمة وعوضتها قوات الولاية الثالثة[2].

وقد إعتبرنا ما قامت به الولايات الثالثة الثانية والرابعة تمرد لأنه قد تبددت جميع الوعود التي قطعتها في إجتماع زمورة وحتى الولاية الرابعة التي التزمت الحياد ،فقد قامت بمواجهة جيش الحدود الزاحف على العاصمة.

(1) اليزيدي محفوظ، المصدر السابق، ص302.

(2) تقية محمد، المصدر السابق، ص603.

رابعا: الزحف على العاصمة وتأسيس حكومة بن بلة:

بعد مباشرة المكتب السياسي لمهامه صادفته معارضة شديدة من طرف الولاية التي كانت قد وضعت قواتها بالعاصمة منذ 29 جويلية، وقد اشتد الخلاف بين الطرفين حول قضية تعيين مرشحي المجلس التأسيسي حيث رفضت الولاية الرابعة إدراج بعض الأسماء في لوائح مرشحيها أمثال عبد الرحمان فارس، الشيخ خير الدين وغيرهم بعدها طالب الرائد حسن الخطيب قائد الولاية ضرورة دعوة المجلس الوطني للثورة للإجتماع فرد عليه خيضر بعدم إمكانية حدوث ذلك ما دامت قوات الولاية الرابعة تسيطر على العاصمة[1].

وقد تطورت المواجهة بين الطرفين إبتداءا من يوم 20 أوت، حيث جرت حوادث في أعالي القصبة بين أفواج ياسف سعدي وأفواج الولاية الرابعة، وفي 24 من نفس الشهر أعلنت الولايتان الثالثة والرابعة أن مجلسيها سيبقيان قائمين إلى حين تشكيل دولة جزائرية منبثقة عن المجلس التأسيسي بشكل قانوني[2] ، وفي يوم الغد، أعلن خيضر إستحالة قيام المكتب السياسي بمهامه، أمام تمرد مجلس الولاية الرابعة مثلما وصف، فردت هذه الأخيرة إلى جانب الولاية الثالثة بأنها ستواجهان أي إعتداء على العاصمة، فتم توقيف بعض العسكريين التابعين للمكتب السياسي[3].

وقد تطورت الأحداث يوم 25 أوت، باصطدام أفواج مسلحة لياسف سعدي في القصبة بقوات الولاية الرابعة، سقط على إثرها العديد من القتلى الأمر الذي دفع السكان الخروج إلى الشوارع، رغم منع التجول منادين بوقف الإقتتال بين الإخوة تحت شعار "سبع سنين بركات"[4].

وفي يوم 30 أوت، دعا محمد خيضر وحدات الولاية الأولى، الثانية، الخامسة والسادسة وقوات هيئة الأركان العامة، إلى مساعدة المكتب السياسي وتقرر الزحف على

(1) حربي محمد، المصدر السابق، ص، ص302، 303.

(2) نفسه، ص303.

(3) Haroun Ali, op, cit, p166.

(4) بلحاج صالح، تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص582.

العاصمة محملا بن خدة المسؤولية الكاملة لهذه الأزمة ومؤكدا بأن المكتب السياسي هو السلطة الشرعية الوحيدة في البلاد[1].

بدا واضحا فشل أي إتفاق بين الطرفين، بدأ جيش الحدود الزحف عل العاصمة بمساعدة قوات كل من الولاية الثانية تحت قيادة العربي بن رجم ورابح بلوصيف،والولاية الأولى تحت قيادة الطاهر الزبيري، السادسة تحت قيادة العقيد شعباني والخامسة تحت قيادة عثمان[2].

بدأت قوات الزاحفين على العاصمة تتقدم مرحليا لدعم مواقعها،فمن الجنوب وصلت طلائعهم إلى حدود عين وسارة ومن الشرق إنتهوا الى مشارف سيدي عيسى، ومن الغرب حاصروا مداخل مدينة الأصنام[3].

ومن جهة وضعت الولاية الرابعة خطة دفاعية تتمثل في أن يتصدى بن خروف يوسف بقواته للزاحفين في منطقة سيدي عيسى، الرائد رمضان عمار يعسكر في نواحي الأصنام وتقوم قوات الرائد بورقعة بصدهم في مناطق عين وسارة[4].

كانت نتيجة هذا الإصطدام معارك بين إخوة الكفاح وسقوط أكثر من ألف قتيل حيث يروي خالد نزار في مذكراته إحدى هذه المعارك وهي معركة جبل ديرة في نواحي بوسعادة، الذي ذهب ضحيتها عدد من جنود الولاية السادسة والنقيب محمد الطاهر بلعباس من الولاية الأولى،[5]كما روى لنا قصة الجندي الذي انتحر في منطقة حجيلة عندما لم يتحمل رؤية إقتتال الإخوة[6].

---

(1) هشماوي مصطفى، المصدر السابق، ص231.

(2) عباس محمد، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص883.

(3) Haroun Ali, op, cit, p187.

(4) عباس محمد، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص106.

(5) نزار خالد، **مذكرات اللواء خالد نزار**، مطبعة الشهاب، الجزائر، (د. س)، ص57.

(6) نفسه.

وبتقدم قادة هيئة الأركان، يروي لخضر بورقعة كذلك معركة قصر البخاري، وهي المعركة التي دفعت كل من بن بلة وحسن الخطيب ومحمد بوسماحة إلى ساحة المعركة لوقف الإقتتال بعده عقد إتفاق بين الطرفين، نص على أن يضل الوضع السياسي والعسكري على ما هو عليه، وأن يجتمع أعضاء المكتب السياسي لتحضير الإنتخابات، على أن يتم تشكيل مجلس وحكومة وطنيين تمثل فيهما جميع الأطراف بكامل الحقوق[1].

بهذا الإتفاق إستقر ثانية المكتب السياسي بالعاصمة يوم04 سبتمبر وأعلن خيضر عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار، ليتم الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي المحددة يوم 16 سبتمبر[2].

وحسب علي هارون، فإن الإقتتال بقي متواصلا في بعض المناطق كالأصنام والبرواقية حتى مساء يوم 06 سبتمبر، أين أعلنت الولاية الرابعة عن إنضمام وحداتها لجيش الحدود[3].

وفي اليوم التاسع من نفس الشهر دخل هذا الأخير العاصمة ليتحول إلى جيش وطني شعبي. بعد استتباب الأمن بالعاصمة، واصل المكتب السياسي نشاطه ليعلن يوم 13 سبتمبر عن القائمة الجديدة لمرشحي المجلس التأسيسي، وهي تضم 196 مرشح يتوزعون على 16 ولاية،والشيء الملاحظ في هذه القائمة هو إقصائها لخمسين قياديا وإطارا كان لهم دور كبير في ثورة التحرير أمثال، بن خدة، بن طوبال، بن يحي، بوبنيدر، سعد دحلب، مصطفى الأشرف، بلعيد عبد السلام، علي كافي، بن عودة وغيرهم[4].

وبعد المصادقة على لائحة المترشحين افتتحت يوم 25 سبتمبر أول جلسة للمجلس التأسيسي، تم فيها الإعلان عن تأسيس الجمهورية الجزائرية حيث انتخب فرحات عباس رئيسا لهذا المجلس، وفي ليلة 28 سبتمبر تم انتخاب بن بلة رئيسا للجمهورية ب159

(1) اليزيدي محفوظ، المصدر السابق، ص302.

(2) Haroun Ali, op, cit, p195.

(3) IbId.

(4) حربي محمد، المصدر السابق، ص307.

صوت مع غياب 19 عضوا وامتناع عضو واحد عن التصويت[1] وبذلك شرع لتشكيل الحكومة[2].

وبناءا على اقتراح هيئة الأركان فقد تم تعيين أحمد بن بلة رئيس الحكومة، العقيد بومدين وزير للدفاع، الضابط أحمد مدغري وزيرا للخارجية، الضابط عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب والرياضة، الضابط موسى حسيني وزيرا للبريد والبرق والهاتف، ومحمد الصغير نقاش وزيرا للصحة، أما باقي الوزراء فقد تقاسم إختيارهم كل من الرئيس أحمد بن بلة، ونائبه بيطاط ومحمد خيضر[3].

بعد هذا التشكيل كلف أحمد بن بلة محمد خيضر بناء حزب جبهة التحرير الوطني[4]، وحسب محمد حربي لم يكن لهذا الحزب سوى عدد كبير من مكاتب الإستقبال ونقطة عبور نحو جهاز الدولة[5].

وبإجراء عملية الإنتخابات وتكوين المجلس الوطني التأسيسي وتكوين الحكومة انتقلت الجزائر من المرحلة الثورية إلى المرحلة الشرعية التي كان يتمناها ويحلم بها كل الجزائريين[6].

وهكذا انتهت مشكلة السلطة لفائدة التحالف المعارض عل حساب الحكومة المؤقتة والثلاثي القوي على وجه الخصوص[7].

وما يمكن قوله أن جبهة التحرير الوطني بعد أن تشكلت كمنظمة سياسية عسكرية للكفاح المسلح والحرب الثورية، لم تهتم بتحديد بنياتها لتعمل كحزب له قيادة، وله نشاط

---

(1) Haroun Ali, op, cit, p199.
(2) IbID.

(3) زيبحة زيدان، المرجع السابق، ص165.

(4) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص67.

(5) حربي محمد، المصدر لسابق، ص308.

(6) عباس محمد، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص885.

(7) ملاح عمار، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962م**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص109.

معين، وله نظام مستقل يتقيد به المناضلون وله سلطة قوية عليا باستمرار فوق الجميع ولذلك اضطرت جبهة التحرير بعد الإستقلال أن تفتح المجال لجيش التحرير لكي يحتل مكان الصدارة[1].

وإنه لفعلا معجزة أن يتدارك الشعب الجزائري نفسه، وأن يكون رغم كل شيء دولة منتصبة مع ذلك على أقدامها، ويرجع الفضل في تحقيق هذه المعجزة إلى فطنة شعبنا، والذي عبر العصور والأزمنة عرف كيف ينحني مع مهب الرياح دون أن ينكسر[2].

إن الصراع على السلطة تجسد في أزمة صيف 1962م بما كان فيها من عنف وفوضى خاصة بعد تشكيل المكتب السياسي الذي ألهب الأهواء وأثار عاصفة الخصومات والمنافسات بين رفقاء السلاح، لأنه شكل بأكثرية أعضاء المجلس الوطني للثورة، ذلك يعني التخلي عن جماعة الحكومة المؤقتة بعد توقيع إتفاقيات إيفيان، فتبدوا هذه الأخيرة وكأنها منقضية الأجل، بحكم إنتهاء مهمتها ذلك أن أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى تشكيلها كان ضرورة تأمين أداة للتفاوض، ولما كانت هذه المفاوضات قد تمت، وحققت وقف إطلاق النار فإنه لم يعد هناك معنى لوجودها، هكذا بعد زهق أرواح الأبرياء وقف الشعب الذي كان أكثر نضجا بين الإخوة المتحاربين لتنتهي الأزمة بانتصار المكتب السياسي واستيلائه على السلطة بجدارة بعدما خلفه من دمار وتفرقة في الشعب الواحد.

(1) الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص384.

(2) سعد دحلب، المصدر السابق، ص202.

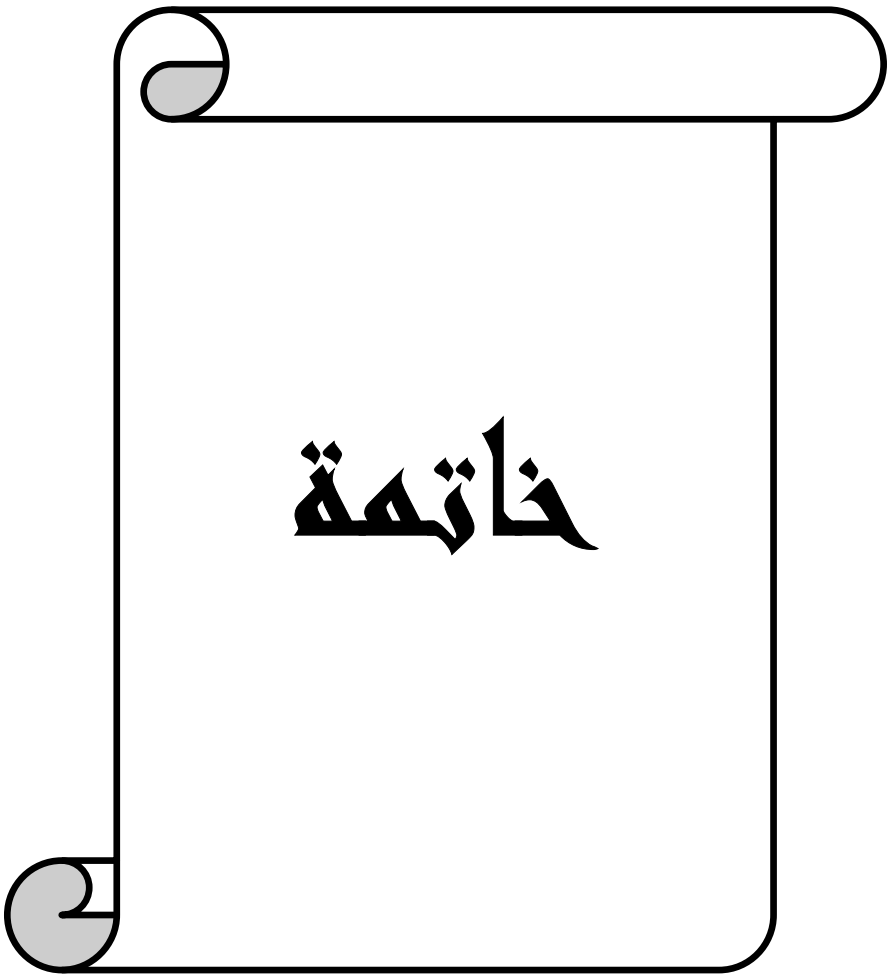
خاتمة

وفي ختام موضوعنا نستخلص النقاط التالية:

- إن أزمة صيف 1962م ليست وليدة تلك الفترة بل تمتد جذورها إلى مؤتمر الصومام وما خلفه من صراعات وانشقاقات بين قادة الثورة، وذلك نتيجة القرارات التي تم اتخاذها وهي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج.
- أدت الرغبة في تزعم الثورة إلى ظهور خلاف بين من يسمون بالباءات الثلاث (بلقاسم، بوصوف، بن طوبال)، فكل واحد منهم يرى بأنه أحق بقيادة الثورة، وذلك بالرجوع إلى الشرعية الثورية.
- يعتبر تشكيل الحكومة المؤقتة فترة مميزة في تاريخ الثورة التحريرية، ورغم النجاحات التي حققها رئيس الحكومة فرحات عباس خاصة تلك التي تعلقت بتدويل القضية الجزائرية والتعريف بها، إلا أنها كانت محل إنتقادات شديدة، فقد مرت بجملة من الصعوبات جعلتها عاجزة عن ممارسة وظائفها، ما أدى إلى تشكيل حكومة مؤقتة ثانية، وهذه الصعوبات كانت نتيجة العلاقة المتوترة بين العسكريين والحكومة المؤقتة والتي بقيت مستمرة إلى ما بعد وقف إطلاق النار.
- أمام المشاكل التي واجهت الحكومة المؤقتة الأولى تم اللجوء إلى العقداء العشر، فعقد اجتماع انتهى بتأسيس ثاني حكومة مؤقتة برئاسة فرحات عباس، وأيضا تأسيس هيئة عسكرية (هيئة الأركان العامة)، وقد حاولنا التركيز على العلاقة بين الطرفين لأنهما أساس انفجار الأزمة التي برزت بعد وقف إطلاق النار.
- كان تشكيل كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان له دور كبير في زيادة الصراع داخل الثورة، حيث كان يتمحور على الزعامة والسلطة خاصة بعد أن أوكل للهيئة مهام إعادة تنظيم جيش الحدود، وأمام الأداء التنظيمي الذي أوجدته هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين، إلا أنها لم تكن في منآى عن الخلافات والصراعات خاصة مع اللجنة الوزارية (الباءات الثلاث)، والتي شعرت بأن السلطة بدأت تؤخذ منها بعد تشكيل هيئة الأركان.
- يعتبر حادث اختطاف الطيار الفرنسي، النقطة التي فجرت الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، وقد استغلت الهيئة هذه الحادثة وقدمت استقلالها وكان الهدف الأساسي

من وراء ذلك هو ترك الجيش دون قيادة، وفي نفس الوقت السعي إلى تخليص قيادة الأركان من سلطة الحكومة المؤقتة عليها.

- ترأس بن خدة الحكومة الثالثة بعد المشاكل التي عرفتها فترة حكم فرحات عباس خاصة مشكلة الفشل في المفاوضات مع فرنسا، إضافة إلى اشتداد الخلاف بين هيئة الأركان وقيادات الحكومة المؤقتة، هذا ما عجل إلى انعقاد المجلس الوطني للثورة في 09 أوت 1961م والذي ترتب عنه تأسيس حكومة مؤقتة ثالثة، وبتشكيل هذه الحكومة لم يتوقف الخلاف الدائر بينها وبين هيئة الأركان، ما جعله يتجه لإكمال المفاوضات مع فرنسا وترك أمر هيئة الأركان إلى حين.
- في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات تجري بين الطرفين الجزائري والفرنسي كان بومدين يتقرب من العناصر السياسية التي لها وزنها للتحالف معها ضد الحكومة المؤقتة وبالتالي الوصول للشرعية التاريخية الغائبة لديه والتي تمكنه من الاستيلاء على السلطة.
- رفض هيئة الأركان التصويت على إتفاقيات إيفيان جاء لمواجهة الحكومة المؤقتة بحجة تقديمها تنازلات لفرنسا.
- في19 مارس 1962م بدأت أزمة 1962م والصراع حول القيادة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، وبخروج الزعماء الخمسة من السجن تم انسياقهم وراء هذا الصراع ورسم كل طرف من الطرفين المتصارعين إستراتيجية والتي استعملوا فيها كل الوسائل المتاحة لاستقطاب أنصارهم وذلك للوصول إلى القيادة.
- بعد وقف إطلاق النار تحول الخلاف بين الطرفين المتصارعين من خفي إلى ظاهر، فأصبح الخلاف يتركز على من يتولى مسؤولية تسيير شؤون الدولة، وحول من يترأس المكتب السياسي، وعدم التفاهم هذا أدى إلى وقوع صائفة 1962م.
- نظرا لتدهور الموقف بعد إجتماع طرابلس، قررت ولايات الداخل تنسيق العمل فيما بينها وتم ذلك بعقد إجتماع زمورة 24، 25 جوان 1962م، الذي فسح المجال للحكومة

المؤقتة بإقالة هيئة الأركان العامة في 30 جوان 1961م، ويعتبر هذا القرار النقطة التي أفاضت الكأس وفجرت الأزمة وفتحت أبواب المواجهة المسلحة بين الإخوة الأعداء.

- بعد دخول الأطراف المتصارعة إلى الجزائر بدأت الأزمة تأخذ بعدا خطيرا بتحولها شيئا فشيئا إلى حرب أهلية، خاصة بعد تشكل مجموعتين متقابلتين ومتصارعين هما مجموعة تلمسان (بقيادة بن بلة) في مواجهة مجموعة تيزي وزو (بقيادة كريم بلقاسم وبوضياف)، فتأزم الوضع وبدأت المواجهة المسلحة وأقحمت الولايات فيها، فكانت الولاية الأولى والخامسة والسادسة حليفة بن بلة مؤيدة للمكتب السياسي الذي أصر هذا الأخير على تأسيسه، أما الولاية الثانية والثالثة والرابعة تحالفت مع مجموعة تيزي وزو.
- بعد محاولة بن بلة وجماعته إخضاع الولايات المناهضة له وجعلها تصادق على المكتب السياسي وقعت أحداث دامية سقط خلالها أكثر من 1000 قتيل حسب ما صرح به علي هارون، كما كان الشعب معبرا عن رفضه للأزمة بمظاهرات تحت شعار"سبع سنين بركات".
- في نهاية المطاف وصلوا إلى اتفاق والإعلان عن وقف إطلاق النار، لتتشكل الجمهورية الجزائرية برئاسة بن بلة وتعيين بومدين وزيرا للدفاع ليحسم الموقف وتنفرج الأزمة.
- ومن هذه الإستنتاجات تأكد لنا بأن الصراع الذي كان بين قادة الثورة لم يكن صراع أفكار ومبادئ بل كان صراع أفراد يدور حول السلطة.

الملاحق

الملحق رقم (01): أعضاء لجنة الـــــ 22[1].

1. محمد بوضياف (مولود بالمسيلة).
2. مصطفى بن بولعيد (مولود في أريس).
3. العربي بن مهيدي (مولود بعين مليلة).
4. مراد ديدوش (مولود بالجزائر).
5. رابح بيطاط (مولود بالوادي).
6. عثمان بلوزداد (مولود بالجزائر).
7. محمد مرزوقي (مولود بالجزائر).
8. الزبير بوعجاج (مولود بالجزائر).
9. إلياس دريش (مولود بالجزائر – صاحب المنزل)
10. بوجمعة سويداني (مولود بقالمة).
11. أحمد بوشعيب (المولود بعين تيموشنت).
12. عبد الحفيظ بوصوف (المولود بميلة).
13. رمضان بن عبد الملك (المولود بقسنطينة).
14. محمد مشاطي (المولود بقسنطينة).
15. عبد السلام حباشي (المولود بعنابة).
16. رشيد ملاح (المولود بالميلية).
17. السعيد بوعلي (المولود بالميلية).
18. زيغود يوسف (مولود بسمندو).
19. لخضر بن طوبال (مولود بقسطينة).
20. عمار بن عودة (مولود بعنابة).
21. مختار باجي (مولود بسوق أهراس).
22. عبد القادر العمودي (مولود ببسكرة).

---

(1) بوحوش عمار، المرجع السابق، ص356.

ملحق رقم (02): أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958[1].

- ✓**فرحات عباس.**
- ✓**كريم بلقاسم.**
- ✓**أحمد بن بلة.**
- ✓**حسين آيت أحمد.**
- ✓**رابح بيطاط.**
- ✓**محمد بوضياف.**
- ✓**محمد خيضر.**
- ✓**عبد الحفيظ بوصوف.**
- ✓**لخضر بن طوبال.**
- ✓**محمود شريف.**
- ✓**عمر أوعمران.**
- ✓**الأمين دباغين.**
- ✓**عبد الحميد مهري.**
- ✓**أحمد فرانسيس.**
- ✓**محمد يزيد.**
- ✓**بن يوسف بن خدة.**
- ✓**أحمد توفيق المدني.**
- ✓**عمر أوصديق.**
- ✓**مصطفى سطمبولي.**

---

(1) دبش إسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962م): مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية**، دار هومة، الجزائر، 2003،ص249.

الملحق رقم (03): أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية 18 جانفي 1960[1].

- ✓ **فرحات عباس.**
- ✓ **كريم بلقاسم.**
- ✓ **أحمد بن بلة.**
- ✓ **حسين آيت أحمد.**
- ✓ **رابح بيطاط.**
- ✓ **محمد بوضياف.**
- ✓ **محمد خيضر.**
- ✓ **عبد الحفيظ بوصوف.**
- ✓ **لخضر بن طوبال.**
- ✓ **عبد الحميد مهري.**
- ✓ **أحمد فرانسيس.**
- ✓ **محمد يزيد.**
- ✓ **محمدي سعيد.**

(1) دبش إسماعيل، المرجع السابق، ص249.

الملحق رقم (04): أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية أوت 1961[1].

- ✓ **بن يوسف بن خدة.**
- ✓ **كريم بلقاسم.**
- ✓ **أحمد بن بلة.**
- ✓ **حسين آيت أحمد.**
- ✓ **رابح بيطاط.**
- ✓ **محمد بوضياف.**
- ✓ **محمد خيضر.**
- ✓ **سعد دحلب.**
- ✓ **عبد الحفيظ بوصوف.**
- ✓ **لخضر بن طوبال.**
- ✓ **محمد يزيد.**
- ✓ **محمدي سعيد.**

(1) دبش إسماعيل، المرجع السابق، ص250.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: المصادر باللغة العربية:

1. أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية**، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
2. أحمد محساس، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
3. آلي موريس، **الجزائر وإتفاقيات إيفيان**، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008م.
4. أوليفي لونغ، بوتيتبيير ماكس، **الملف السري واتفاقيات ايفيان: مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
5. بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
6. بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر: إتفاقيات إيفيان**، تر: زعداد لحسن، محمد العين جبائلي، مر: بن الشيخ الحسين عبد الكريم، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د س).
7. خالد نزار، **مذكرات اللواء خالد نزار**، مطبعة الشهاب، الجزائر، (دس).
8. رضا مالك، **الجزائر في إيفيان: تاريخ المفاوضات السرية (1956 ـ 1962م)**، تر: فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003.
9. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، دار البصائر، الجزائر، 2007.
10. سعد دحلب، **المهمة المنجزة**، منشورات دحلب، الجزائر، 1990.
11. سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح زمن اليقين**، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

12. الطاهر الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 ـ 1962م)**، منشورات Anep، الجزائر، (د س).

13. الطاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض: مذكرات الرائد الطاهر سعيداني**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

14. عبد الحميد براهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية: شهادات عن حرب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958 ـ 1999م)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

15. عبد الرحمان فارس، **الحقيقة المرة: مذكرات سياسية (1945 ـ 1965)**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

16. علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 ـ 1962م)**، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د س).

17. علي هارون، **خيبة الانطلاق: فتنة صيف 1962م**، تر: عماري الصادق، آمال فلاح، مر: مصطفى ماضي، (د ط)، دار القصبة للنشر، 2003.

18. عمر بوداود، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني: مذكرات مناضل**، تر: أحمد بن محمد بكلي، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

19. فتحي الديب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل، القاهرة، 1984.

20. لخضر بورقعة، **شاهد على إغتيال الثورة: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة**، تح: الصادق بخوش، تق: الفريق سعد الدين شاذلي، ط2 مزيدة ومنقحة، شركة دار الأمة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

21. محفوظ اليزيدي، **شهادات ثائر من قلب الجزائر: مذكرات محمد صايكي**، دار الأمة، الجزائر، 2002.

22. محمد بوضياف، **الجزائر إلى أين؟**، تر: محمد بن زغبة، يحي الزغدودي، مجموعة حواركم للنشر، الجزائر، 1992م.

23. محمد تقية، **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمال والمال**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

24. محمد حربي، **جبهة التحرير الأسطورة والواقع (1954 ـ 1962م)**، تر: كيمل داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983.

25. مسعود فلوسي، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي: شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى، الجزائر، 2009.

26. مصطفى الأشراف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

27. مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر**، (د ط)، دار هومه، الجزائر، 2000.

28. ياسف سعدي، **ذكريات معركة الجزائر**، تر: إبراهيم حلقي، الدار القومية، مصر، (د س).

ثانيا: المصادر باللغة الأجنبية:

1. Ali Haroun**, l'été de la discourde**, édition casbah, Alger, 2000.
2. Benyoucef Ben khadda, **l'Algérie a l'Independence: la crise de 1962**, Dahlab, Alger, 2000.
3. Malek Réda**, l'Algérie a Evian: histoire négociations secrètes (1956-1962),** éd dahleb, Algérie, 1993.
4. Mohamed Harbi, **le FLN Mirage et réalité : des origines a la pris du pouvoir (1954– 1962) ,** Naqd ,Enal , Alger, 1993.
5. saad dahlab**, missio accomplie : pour lindépendace de lalgérie** , dahlab, alger, 1990.
6. Slimane cheikh, **L'Algérie en Armes ou le temps de certitudes**, 2 eme édition casbah, Alger, 1998.

ثالثا: المراجع:

1. إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962– 1965م)**، (د ط)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

2. إدريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830 ـ 1962)**، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

3. إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 ـ 1962م): مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية**، دار هومة، الجزائر، 2003.

4. الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919 ـ 1962م)**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

5. بسام العسلي، **نهج الثورة الجزائرية: الصراع السياسي**، طبعة خاصة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

6. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830 ـ 1989)**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

7. بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية: ثورة أول نوفمبر 1954 معالجتها الأساسية**، دار النعمان، الجزائر، 2012م.

8. حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 1998.

9. (د.م)، **من يوميات الثورة الجزائرية من (1954 ـ 1962م)**، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1999.

10. رابح لونيسي، **الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، (د ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د س).

11. زهير حدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 ـ 1962م)**، (د ط)، دحلب، الجزائر، (د س).

12. زيدان زيبحة المحامي، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

13. سعد بن البشير لعمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد (1932 ـ 1978م)**، قصر الكتاب، الجزائر، 1997.

14. صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني والصراع على السلطة (1956 ـ 1965م)**، دار قرطبة، الجزائر، 2006م.

15. صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

16. عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954 ـ 1962م)**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

17. عبد الله مقلاتي، **عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية**، (د ط)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

18. عبد المجيد بلخروبي، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**، تر: العربي بونيون، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

19. عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954 ـ 1962م)**، (د ط)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

20. علي زغدود، **صفحات من ثورة التحرير الجزائرية**، متيجة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.

21. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

22. عمار بومايدة، **بومدين والآخرون: ما قاله... وما أثبتته الأيام**، تق: مهري عبد الحميد، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

23. عمار ملاح، **المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962م**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.

24. عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1960**، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

25. الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية (1954 ـ 1958): دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

26. لزهر بديدة، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**، (د ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، (د س).

27. مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة، 1954 ـ 1962م): مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

28. محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال(1830 ـ 1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

29. محمد الصالح شيروف، **هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم**، دار الهدى، الجزائر، 2005.

30. محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 ـ 1962م)**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999.

31. محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية (1954- 1962م)**، دار هومه، الجزائر، 2007.

32. محمد العيد مطمر، **العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى**، دار الهدى، الجزائر، 1999.

33. محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، الدار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

34. محمد عباس، **إغتيال الحلم : أحاديث مع بوضياف**، دار الهومه، الجزائر، 2003م.

35. محمد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلاثمن(1954 ـ 1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

36. محمد عباس، **ثوار عظماء: شهادة 17 شخصية وطنية**، دار هومه، الجزائر، 2009.

37. محمد عباس، **رواد الوطنية: شهادة 28 شخصية وطنية**، دار هومه، الجزائر، 2004.

38. محمد عباس، **فرسان الحرية: شهادات تاريخية**، دار هومه، الجزائر، 2001.

39. محمد عباس، **مثقفون في ركاب الثورة**، دار هومه، الجزائر، 2004.

40. محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 ـ 1962م)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

41. مسعود سيد علي، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960 ـ 1961م)**، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

42. معمري خالفة، **عبان رمضان**، تر: زينب زخروف، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

43. الهادي إبراهيم المشيرقي، **قصتي مع ثورة المليون شهيد**، دار الأمة، الجزائر،2010.

44. الهاشمي جيار، **مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره**، تر: حضرية يوسفي، (د ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2013.

رابعا: الجرائد:

1. **جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني**، ج2، وزارة الإعلام، صادرة في 27 مارس 1961، العدد 92، الجزائر، 1984.

2. **جريدة المجاهد**، صادرة في 28 أوت 1961، عدد 103.

3. الصداوي رياض، **صراعات النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، جريدة الأطلس**، دار الأطلس للصحافة والنشر، من العدد 293 إلى 300،(د م)، (د س).

سادسا: المجلات:

1. حباسي شاوشي، **مؤتمر الصومام آراء ومواقف، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، علمية نصف سنوية، عدد4، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003، 2004.

2. حكيمة منصور، **العقيد لطفي (1937ـ 1960م)، مجلة الرائد**، العدد2، الجزائر، 2002.

3. حنيفي هلايلي، **أزمة صيف 1962م بالجزائر: المجلة التاريخية المغاربية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 128، تونس، 2007.

4. **الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة الجزائرية**، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، العدد 3، الجزائر، 1995.

5. ياس عمامرة، العاين معمر، **المجاهد الرائد مختار بويزم، مجلة الرائد**، عدد تجريبي، الجزائر، نوفمبر ـ ديسمبر 2001م.

خامسا: الرسائل الجامعية:

6. جمال بلفردي، **هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية (1958ـ 1962م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف جمال قنان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004، 2005.

1. الطاهر جبلي، **القاعدة الشرقية (1954 ـ 1962م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف جمال قنان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000، 2001.

2. عبد المالك بوعريوة، **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية (1954 ـ 1962م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف شاوش حباسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005، 2006.

3. لمياء بوقريوة، **العلاقات الجزائرية التونسية (1954 ـ 1962م)**، أطروحة دكتوراه، إشراف بوعلام بلقاسمي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ جامعة وهران، 2005، 2006.

سابعا: القواميس، المعاجم والموسوعات:

1. بوعلام بلقاسمي وآخرون، **موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د س).
2. عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954 ـ 1962م)**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
3. عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، طبعة مزيدة ومنقحة، دار مداد يونيفار سيتي برانس، الجزائر، 2014.
4. عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، طبعة منقحة مزيدة، دار مداد بونيفار سيتي برانس، الجزائر، 2015.
5. عبد الله مقلاتي، **موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية :أعلام وأبطال الثورة الجزائرية**، ج5، وزارة الثقافة، (د س).
6. عبد الملك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية من (1954 ـ 1962م)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

سابعا: أشرطة الفيديو:

1. **برنامج شاهد على العصر، (مقابلة بين أحمد المنصور وبن بلة)**، ج8، قناة الجزيرة، سنة المقابلة 2002، وقت الإطلاع 2019/06/16م، الساعة23:20
2. **برنامج هواري بومدين، محمد شعباني وأحمد بن شريف: غداة إستقلال الجزائر، (عرض مشاهد تخص دخول جيش الحدود إلى أرض الوطن)**، قناة الجلفة إنفو، وقت الإطلاع 2019/02/23م، الساعة 10:12.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة.....أ-هـ

مدخل: جذور أزمة صائفة 1962م

1. مؤتمر الصومام 1956م 8

2. مؤتمر القاهرة 1957م 14

الفصل الأوّل: الأطراف المتصارعة في الأزمة

أولا: تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية 18

1. الحكومة المؤقتة الأولى 18

2. الحكومة المؤقتة الثانية 28

ثانيا: تشكيل هيئة الأركان العامة..... 32

ثالثا: بداية التصادم بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة 35

رابعا: مرحلة حكم بن يوسف بن خدة..... 40

1. تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة..... 40

2. استمرار الصراع بين الطرفين 45

الفصل الثاني: بداية أزمة 1962 والصراع على القيادة

أولا: إعلان وقف إطلاق النار وإستراتيجية كل طرف..... 48

1. المفاوضات مع فرنسا ووقف إطلاق النار..... 48

2. إستراتيجية هيئة الأركان العامة بعد وقف إطلاق النار 54

3. إستراتيجية الحكومة المؤقتة بعد وقف إطلاق النار 57

ثانيا: انعقاد مؤتمر طرابلس وتأزم الوضع (27 ماي - 6 جوان 1962) 59

1. التحضير للمؤتمر وانطلاق أشغاله. 59

2. الصراع داخل المؤتمر 64

ثالثا: اجتماع زمورة 24 جوان 1962 67

الفصل الثالث: إنفجار أزمة صائفة 1962 وحسم الموقف

أولا: إقالة هيئة الأركان العامة وتطور المواجهة بين الطرفين 72

ثانيا: صراع مجموعة تلمسان وتيزي وزو 76

ثالثا: الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي ومختلف ردود الفعل 80

1. الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي 80

2. الحرب الأهلية بالجزائر 82

رابعا: الزحف إلى العاصمة وتأسيس حكومة بن بلة 88

خاتمة..... 94

الملاحق 98

قائمة المصادر والمراجع..... 108

فهرس المحتويات 118